

بيضاء في الأصل

بيضاء في الأصل

رياض سيف

سيرة ذاتية وشهادة للتاريخ

تحرير

أكرم البني أسامة العاشور

مؤسسة الدراسات والبحوث

مُؤَسَّسَةُ الْجَرِيدِ

الطبعة الأولى، ٢٠٢٠
جميع الحقوق محفوظة

دارة محسن سليم - حارة حريك
بيروت - لبنان
صندوق بريد: ٢٥٠٥ الغيبري
هاتف: ٩٦١-١-٥٥٣٦٠٥

ترقيم دولي:

كَانَ نَشْرُ هَذَا الْكِتَابِ بِدَعْمِ مَشْكُورٍ مِنْ «مُؤَسَّسَةِ فَرِيدْرِيشِ إِيْبِرْت». عَلَى أَنَّهُ فَإِنَّ الْآرَاءَ وَالْمَوَاقِفَ الْوَارِدَةَ فِي هَذِهِ الْمَطْبُوعَةِ يُسْأَلُ عَنْهَا رِيَاضُ السِّيفِ وَالْمُحَرَّرَانِ، وَلَا تُعْبَرُ بِالضَّرُورَةِ عَنْ رَأْيِ «الْمُؤَسَّسَةِ» وَلَا تُلْزَمُهَا.

مقدّمة المُحرِّرين

لم نتردّد في الاستجابة لطلب رياض سيف مُساعدته في تحرير سيرته الذاتية للوقوف عند مفاصل رئيسية من حياته ونضاله ومعاناته، ليس فقط من دافع المحبة والمعرفة القديمة بصِدْقِيَّة هذا الرجل وشهامته، وإنما الأهم لأن سيرته فيها من الخصوصية ما تستحق تعميمها، فهو لم ينشأ في بيئةٍ سياسية بل بدأ حياته من أسرةٍ متوسطة الحال وترعرع عِصامِيًّا باذلاً جهوداً شخصية مُضنية لتطوير فُرص عمله ثم مُنشآتِه الصناعية وجعلها منشآتٍ مميزة من حيث أجور العاملين وضمان احترام جهودهم وإنسانيتهم وحقوقهم.

وربما لا أحدَ يختلف على حقيقة أن رياض سيف كان مُغرماً بجعل وطنه سورية أفضل وأجمل، وكان مستعدّاً في سبيل ذلك، للتضحية بكل شيء، المال والطاقة والامتيازات والمناصب، وقد فعل ذلك حقّاً، فالسياسة عنده ليست نشاطاً عليك أن تستثمره أرباحاً ومنافع شخصية في النهاية، كما أنّ التزعم واحتلال المناصب ليس رغبةً وحاجةً أنانية بل إثارةً وتمكُّناً من جني أفضل النتائج والثمار. أما النضال السياسي فقد اعتبره، برغم الصعوبات والتضحيات، متعة العطاء، بل متعة المُتَع.

واليوم يبدو أن هذا الفارسَ أرغم على التّرجُل — أرغمه ليس فقط

وطأة المرض الثقيل، بل الأهم حالة الإحباط واليأس التي اعترته من فشل كثيرٍ من المحاولات التي جاهد من أجل تحقيقها كي يحظى المجتمع السوريُّ بمعارضةٍ كُفِّءٍ وعلى قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها، معارضةٍ تنسجم مع رؤيته الوطنية والإثارية للعمل السياسي.

وعلى الرغم من اختلافنا الطبيعي مع عددٍ من مواقف وآراء رياض سيف، نأمل أن نكون قد نجحنا بنقل ما رواه عن نفسه وعمَّا كابده في رحلته الشاقة لخلق بديلٍ سياسي ديمقراطي يُوازي تضحيات وعظمة الشعب السوري، خاصَّةً وأن الرجل، وقبل البدء بمساعدته في تحرير روايته، أعلن أنه لا يخشى لومة لائم من عَرَضَ سيرته على الملأ، وأنه على أتم الاستعداد للاعتراف بالأخطاء التي اعترت مسيرته، بل ما يُهمه هو وضع خصوصية تجربته بحقائقها وتفصيلها بمُتناول الجميع، عسى أن تساعد في استخلاص العِبَر والدروس للأجيال القادمة.

أ.ب. و أ.ع.

١٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٠

الباب الأول

بيضاء في الأصل

الفصل الأوّل

من النّشاط الخاصّ
إلى العمل في الشّأن العامّ

بيضاء في الأصل

ينشأ المرء ويتزعزع وهو لا يعرف مصيره، لكنه يعرف بلا شك، ما يُريده ويميل إليه — أو على الأقل يتملّكه حدسٌ وشعور بما يمكن أن يتوافق مع مكونات شخصيته من خيارات.

في بداياتي، استهواني العمل في الزراعة، والسبب أنّ خالي كان يُدير أراضي العائلة في ببيلا، وهي بلدة صغيرة من غوطة دمشق، حيث لأمي حصّة بها من ميراث أبيها. كنت أحب أن أرافقه في جولاته، وكان أكثر ما يسحرني هو مشهد الأشجار المثمرة على تعدّد ثمارها وتنوعها وهي تنمو جنبًا إلى جنب في بستانٍ واحد. بدأتُ باقتناء كتبٍ عن الزراعة وأساليبها الحديثة، لكنني توصلتُ بعد قراءة بعضها وإثر نقاشٍ طويل مع خالي صاحب الثقافة والخبرة، أنه ليس ثمة جدوى اقتصادية يمكن تحقيقها في مساحةٍ صغيرة من الأرض، فتوجّهتُ نحو النشاط الصناعي، ربما لأن شروطه وآلياته كانت الأقرب لطبيعتي الشخصية والأكثر ملاءمة لمرجعيتي الأخلاقية.

في سبعينيّات القرن الماضي، عندما سألني موظف الجوازات عن مهنتي، أجبتُه بأنني «صناعي»، فسجّل على جواز السفر «تاجر»، وذلك على الرغم من محاولتي إقناعه بأن الصناعي يختلف عن

التاجر. كنت لا أحب صفة التاجر وأفضّل دائماً أن أُعرّف عن نفسي كصناعي، بل وكنت أقول مُمازحاً: «لو أنهم فحصوا جيناتي لوجدوا فيها صناعياً!».

التجارة لا وطن لها، ولديها هدف وحيد هو الربح بغضّ النظر عن مصدره وعن نوع البضاعة ومدى نفعها أو ضررها على الإنسان أو البيئة، وغالباً ما يستخدم التاجر «حربقاته الفردية» لتحقيق ذلك، والتي عُرفت باسم «شطارة التاجر» وهي حصيلة من الجشع والاحتكار وغياب الشفافية. أما الصناعة فهي ثابتة في أرض الوطن، وهي فعلٌ مُبدع لخلق مُنتجٍ جديد، تمتزج بالروح الجماعية وتوفّر أفضل فرصٍ للعمل ضمن وحدات إنتاجيةٍ يكمل فيها العاملون بعضهم بعضاً تبعاً للإمكانات الفنية والفكرية والجسدية لكل فردٍ منهم، بحيث يُنجز كل عامل جزءاً من العمل، حتى أنّ الخطأ الذي يرتكبه أي منهم ينعكس على الجميع فيُفسد المنتج ويُقلّل من جودته وقيّمته. والأهمُّ أنّ الصناعة هي أساس ازدهار الدُّول، فالمجتمع الذي يعمل فيه ٣٠٪ من قُواه العاملة في مجال الصناعة هو مجتمع يتطور ويزدهر باطِّرادٍ، مثل ألمانيا وغيرها.

أما في سورية، فقد حرص حافظ الأسد على إعدام أية فرصةٍ لنشوء صناعةٍ قوية تُهيئ الظروف لتقدّم دور المجتمع المدني ولبناء مؤسساته، خشيةً من أن يشكل ذلك خطورةً على نظامه وخاصّةً في حال نمو القطاع الخاصّ الصناعي. ولتبرير ذلك بالغ البعثيون كثيراً وبشكلٍ خبيث، بدّور «الشركة الخماسية» في العهد الوطني، وأنها قادرة على تغيير الوزارات، وهو أمر غير صحيح ولم يشهد التاريخ السوري أية محطةٍ تدل على ذلك.

بل كانت استراتيجية حافظ الأسد، منذ تسلّم السلطة عام ١٩٧٠

وحتى صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ عام ١٩٩١،^(١) تقوم على تقزيم القطاع الصناعي الخاص وإفساد القطاع الصناعي العام، بل وسنّ قوانين ناظمة للصناعة، إما تعجيزية أو غير قابلة للتطبيق، بحيث لم تُبَنَ أية مدينةٍ أو منطقة صناعية جديدة في عهده، بل تكاثرت عشرات الألوف من الورش والمعامل الصغيرة التي انتشرت في العشوائيات وأطراف المُدن وهي تفتقر للبنية التحتية وشروط النمو والتطور.

ومن هذا المنطلق، وبهدف بناء قاعدةٍ صناعية على مستوى البلاد تكون القاطرةً للازدهار العام، فكرتُ بترشيح نفسي لعضوية مجلس الشعب أملاً في ذلك الموقع، ليس فقط لتعميم تجربتي في الصناعة على كافة أنحاء سورية من أجل توفير فرص عملٍ وبناء اقتصاد ومجتمعٍ مُتطوِّرين ومزدهرين، وإنما أيضاً لمحاربة الفساد الذي كان يقف عائقاً في وجه فرص التنمية الحقيقية ويُرهب الصناعيين ومسار التطور الاقتصادي.

وبالفعل، وبتشجيعٍ من أصدقاء أُكِنُّ لهم كل الاحترام، ومن زملاء مهتمين ومُطَّلعين على مسار حياتي الشخصية والمهنية، ومؤمنين بتجربتي الصناعية وما احتوته من مكاسب للعاملين فيها، وضعتُ هذه الفكرة موضع التنفيذ وأعلنتُ ترشُّحي لعضوية مجلس الشعب، ووضعتُ عنواناً لبياني الانتخابي: «فلنبنِ صناعةً في خدمة الإنسان... ولنجعل سورية مكاناً مُحَبَّباً للإبداع والإنتاج» مُتوسِّلاً بما راكمه نجاحي في المجال الاقتصادي منذ ستينيات القرن الماضي، والأنموذج الذي بنيته في الإدارة والتنظيم والتخطيط في مُنشأتي

(١) القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١: «قانون استثمار الأموال في الجمهورية العربية السورية»:

<http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5554&cat=16371>

الاقتصادية التي أثبتت أنها تستطيع تحقيق التقدم والوصول إلى السوق العالمية والمنافسة في حال توفر الحد الأدنى من المناخ المناسب، وكف يد أجهزة الدولة الأمنية والسُّلطوية عنها. وقد تكثف هذا النجاح بانتقالي المُتدرِّج من ورشة لصناعة القمصان مع إخوتي عام ١٩٦٣ إلى تأسيس «شركة أديداس الجديدة» عام ١٩٩٣، بعد حصولي، من هذه الشركة العالمية، على امتياز تصنيع منتجاتها من الملابس الرياضية، والذي كان الأول من نوعه في سورية والعالم العربي.

«وقد تمكّن إنتاج المصنع من تغطية حاجة السوق المحلية، وتم تصدير الفائض إلى مختلف دول العالم، وخاصّةً دول الاتحاد الأوروبي، وهو يحمل علامة أديداس العالمية وعبارة "صنع في سورية" عداكم عن أنّ هذا النشاط الصناعي قد وقّر أكثر من ١٦٠٠ فرصة عمل، ومنح العاملين دخلًا مُجزّيًا، ورعايةً صحية متميزة من خلال عياداتٍ للطب البشري والأسنان والعيون، إضافةً إلى تأمين حضانهٍ لأطفال العاملين ووسائل للترفيه، كمسبحٍ ومنتجعٍ مُخصّصٍ للعاملين وأسْرهم، وفرقٍ مسرحيةٍ وموسيقيةٍ من العمال، دون إغفال الخدمات الاجتماعية لهؤلاء العاملين وعائلاتهم، مما انعكس إيجابًا على سُمعة هذه المنشآت وعلى الإنتاج كمًّا ونوعًا».^(٢)

(٢) رياض سيف، «تجربتي في مجلس الشعب: أوهام الديمقراطية في ظلّ الاستبداد (١)»، السّفير (لبنان)، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

<https://bit.ly/33uHWot>

الفصل الثاني

انتخاباتُ الدور التشريعي السادس

بيضاء في الأصل

لقد خضتُ انتخابات الدور السادس لما سُمِّيَ مجلس الشعب، في عام ١٩٩٤، بالتزامن مع قيام الحكومة وغالبية أجهزة السلطة، وقُبِّلَ العملية الانتخابية، بحملةٍ واسعة تُروِّج لعود الإصلاح التي ستبدأ مع هذه الانتخابات، هذا على الرغم من معرفتي الأكيدة بأنهم غير جادِّين، لكنني في الحقيقة لم أتعرَّض لضغوطٍ ولم أكن مستهدفاً في الترشيح الأول لمجلس الشعب.

ويصحُّ هنا تمييز ثلاث فئاتٍ من المُتطلِّعين لعضوية مجلس الشعب: قَلَّةٌ قليلة تُعتبر الوصول إلى مجلس الشعب فرصةً لخدمة مَنْ يُمثِّلون من قطاعات المجتمع ويسعون صادقين للدفاع عن مصالحها، ثم غالبيةٌ تدرج في إطار تمثيل أطراف «الجهة الوطنية التقدمية»، وهؤلاء يتم تعيينهم بالتوافق بين الأجهزة الحزبية والأمنية، وهم أشبه بأدواتٍ مُسيَّرة من قِبَلِ منظماتهم وقياداتهم، وأخيراً مُرشَّحون يدَّعون الاستقلالية ويتهافتون على الفوز بعضوية مجلس الشعب، بل ويدفعون المبالغ الطائلة لتغطية تكاليف حملاتهم الانتخابية التي وصلت في إحدى الحالات بمدينة دمشق عام ٢٠٠٣ إلى مئة مليون ليرة سورية كما صرح أحدهم، مع العلم أنَّ الراتب الشهري الصافي لعضو مجلس الشعب في عام ٢٠٠٠ كان ٧٥٠٠ ليرة سورية ويصل إلى ١٢٥٠٠ ليرة سورية شهرياً بعد إضافة

المهمات وكافة التعويضات، ومع العلم أيضًا أن تكاليف السفر والإقامة في دمشق للأعضاء القادمين من المحافظات الأخرى خلال انعقاد الجلسات تبلغ أضعاف ذلك المبلغ، لكنَّ دَيدن هذه الفئة هو تحقيق مكاسب شخصية على الصعيدين المادي والاجتماعي، أو توَسُّل الحماية التي يمكن أن توفرها لهم الحصانة البرلمانية.

وطبعًا يزداد عناصر هذه الفئة ويتكاثرون كالفطر في ظل الفساد المُستشري والتوغُّل الأمني في حياة الناس، حيث من المعروف أنَّ الاحتكارات والاستثناءات والسوق السوداء أو ما يُعرف باقتصاد الظل، تُشكِّل قطاعًا كبيرًا من مُجمل الاقتصاد السوري، ويتحكم فيها أصحاب النفوذ السياسي والأمني من العائلة والحاشية والطائفة والمحاسيب، ويعمل رئيس وأعضاء الحكومة والكثير من أعضاء مجلس الشعب كموظفين لصالحهم ولصالح شركائهم ومَن يلوذ بهم، ويمكنهم أن يُقدِّموا بعضًا من المكاسب غير المشروعة لشراء الضمائر وكسب الموالاة، تتراوح بين استثناءاتٍ للحصول على بضعة أطنانٍ من مادة الإسمنت مثلًا أو غيرها، ولا تنتهي باستثناءاتٍ أو احتكاراتٍ تصل عائدها إلى مئات المليارات، كما حصل في صفقة الهاتف الخليوي.

والحال، في ظل غياب البرامج السياسية للمرشَّحين المستقلين، اكتفيَتْ ببيانٍ انتخابيٍّ مُقتَضَب، يؤكد على توظيف الصناعة لخدمة الإنسان وتوفير حاجاته وحفظ كرامته، ويحث على عدالة التوزيع التي تُضاعف الإنتاج وتُحقق الرِّفاه. وقمَتْ بافتتاح مضافةٍ للقاء المباشر مع الناس والاستماع إلى مشاكلهم ومظالمهم، حتى وإن كانت، كما درجَت العادة لحملاتٍ انتخاباتٍ مجلس الشعب، مَحْفوفَةٌ ببعض العراضات الشامية وأصوات الطبول وفرق السيف

والترس، إضافةً للعمل على إشهار اسمي في مختلف أنحاء المدينة على لافتاتٍ كبيرةٍ مع عبارة: «انتخبوا مرشح مدينة دمشق».

في يوم الانتخاب، توزع أكثر من ٢٠٠٠ شاباً وفتاةً تطوعاً، من موظفي الشركة ومن الأهل والأصدقاء على مراكز الاقتراع، مُبرهنين عن كل ما لديهم من محبةٍ وحماسٍ لشخصي وتجربتي، مما كان له التأثير الكبير على النتائج، لأستيقظ فجر اليوم التالي على ضجيج المُهتئين الذين أعلموني بأني حصلتُ على أعلى الأصوات بين المرشحين المستقلين من الفئة ب عن مدينة دمشق، فعاهدتُ نفسي على أن أكون وفيّاً للثقة التي منحني إياها أبناء دمشق.

وقد حفّز هذا النجاح اللافت وأعداد الأصوات التي حصلتُ عليها، همّتي وحماسي كي أبقى وفيّاً لمن انتخبوني، وكي أتمسك بما يُمليه عليّ ضميري وبما أراه ضرورياً وصالحاً لخدمة حاجات الناس والدفاع عن حقوقهم. وهذا لا يُغيّر من حقيقة أنني قبل هذا لم أكن في يومٍ من الأيام لأهتم بأية انتخابات، مركزية أو فرعية، لشعوري وربما لقناعتي بأنّ أية انتخابات تجري هي شكليّة ومرتبّة ومعروفة النتائج سلفاً، في ظل قانون الطوارئ^(١) وبنيد في الدستور

(١) قانون الطوارئ في سورية هو القانونُ القمعيُّ الأخطر الذي يمسُّ حقوق جميع المواطنين السوريين بلا استثناء، وهو أداةٌ لسلب حريتهم والاستيلاء على أموالهم وانتهاك سائر حقوقهم التي ضمنها الشرائع السماوية والقوانين الأرضية، ولوائح حقوق الإنسان. فقد فوّض هذا القانون سلطات الحكومة أن تفعل ما ترى بأني مواطنٍ دون بيان الأسباب وبلا تعليل، ودون حقٍّ لأيّ جهةٍ قضائية في الاعتراض على هذه الأفعال التي تُشكّل أبشع الجرائم الجنائية. بموجب هذا القانون أُعلنت في سورية حالة الطوارئ إثر انقلابٍ عسكريٍّ قاده حزب البعث العربي الاشتراكي في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ حيث أُعلنت الأحكام العرفية بالأمر العسكري رقم ٢. كان إنهاء حالة الطوارئ في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، ثم استبدالها بثلاثة قوانين لمُكافحة الإرهاب، هي القوانين ١٩ و ٢٠ و ٢١ لعام ٢٠١٢.

يَعتبر حزب البعث قائدًا للدولة والمجتمع.^(٢) ولمعرفتي كذلك بأنَّ ضمان النجاح في الانتخابات يحتاج لضوءٍ أخضرٍ من الأجهزة الأمنية أو السياسية، أو على الأقل ألا يكون المرشَّحُ معارضًا للنظام، وحيث أنني كنت مع أفرادٍ قلائل ممن اخترقوا هذه القاعدة، كنت الأكثر تعرُّضًا للحصار والضغط كي يجري تطويعي تحت جناح السلطة.

كانت جهودي طيلة الفترة الأولى في مجلس شعب (١٩٩٤/١٩٩٨) تنصبُّ على المطالبة بالإصلاح الاقتصادي والمالي، وإزالة العقبات التي تعترض تنشيط الصناعة الوطنية، وإعادة التوازن بين الدَّخل وتكاليف المعيشة، والتركيز على محاربة الفساد، الذي اعتبرته مصدرًا لكل الشرور أو السبب الأول لكل التردُّي والإخفاقات والمصائب التي عانى منها الشعب السوري ولا يزال. وهكذا دخلتُ معارك غير متكافئة مع الحكومة ومافيات الفساد، كانت نتيجتها الطبيعية في نهاية الدور التشريعي السادس أن خرجتُ مهزومًا منها، وقد خسرتُ كل ما جنَّيته في حياتي، ومُرتهنًا لديونٍ سأتي على ذكرها لاحقًا، ولضرائب مُفتَّعة. وكانت الخسارة الأفدح هي فقدان ولدي إياد (٢١ عامًا) في ظروفٍ غامضة وملتبسة في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٦، وسأتي لاحقًا على ذكرها مُفصلاً.

لعل مُداخلتي الأولى عند مناقشة البيان الوزاري بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ تدل على المسار الذي اخترته، حيث أُلقيتُ مُدخلةً للحكومة ورَدَ فيها أن: «المُنشآت الصناعية في بلدنا لكي

(٢) ينصُّ دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣ في مادته الثامنة على أن: «حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهةً وطنيةً تقدُّميةً تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضْعها في خدمة أهداف الأمة العربية». ظلَّ معمولًا بهذا الدستور حتى إقرار دستور عام ٢٠١٢.

تتمكّن من الاستمرار على قيد الحياة يجب أن تتمتع بقوى خارقة، فهي متروكة لقدّرها لتحل مشاكلها بنفسها وتتغلّب على ما يوضع في عجلاتها من عصيّ». كما بيّنت المداخلة مدى الضرر الناتج عن إهمال الحكومة للصناعة، وقد تقدّمتُ بعشرين مطلبًا مُحدّدًا لإنقاذ الصناعة الوطنية وتوقعتُ أن تُبدي الحكومة تجاهها شيئًا من الاهتمام، ولكنها لم تُلَقَّ إلا الاستخفاف والتجاهل، لتتنامي بداخلي قناعةٌ بأنّ نقاشات مجلس الشعب هي نقاشات شكلية ومجرد كلام^(٣).

نعم، كانت كل القوانين المُقترحة من الحكومة تُقرُّ بشكلٍ روتيني بعد إفساح المجال للأعضاء لمناقشتها صوريًا، دون السماح بإجراء أيّ تعديل جوهري على مضمونها، وكثيرًا ما كانت الحوارات والنقاشات مُفبركةً برعاية رئيس المجلس، وتجري بطريقةٍ مسرحية من قبيل جوقة من الأعضاء أصحاب المواهب في الخطابة والتضليل الإعلامي من المنتمين لحزب البعث أو أحزاب «الجيبة الوطنية التقدمية»، دون أن يكون هناك معنى حقيقي لأي نقاشٍ جادٍّ أو لعملية التصويت. وإذا صادف أن غرّد أحد الأعضاء الجُدد خارج السرب، وأصرَّ على السباحة عكس التيار، فسرعان ما يُعاد إلى الطريق المرسوم بالترغيب إن أمكن أو بالترهيب والتأديب إذا تطلّب الأمر ذلك، وهنا يكمن جوهر مشكلتي مع المجلس والحكومة.

(٣) رياض سيف، «تجربة رياض سيف: هموم في الصناعة والسياسة»، دمشق، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، لا ذكر لناشر، ص ٢٤.

<https://bit.ly/2Rt8mBt>

بيضاء في الأصل

الفصل الثالث

بين التَّرهيب والتَّرعيب

بيضاء في الأصل

أرى من الضروري ومن واجبي فَضْحُ ممارسات المستفيدين من اختلال الموازين التي أوصلتِ اقتصاد البلاد إلى مأزقٍ ليس من اليسير الخروج منه، وفرضتُ على أكثرية السوريين معاناةً دائمة وقهراً مستمراً حاصرهم ومنعهم من الحصول على حقوقهم كمواطنين وعيش حياتهم بكرامة ومساواة.

أحد الأمثلة: في عام ١٩٩٥ احتاجت شركتي إلى ١٠ أطنان من الغزول، وكان سعر الكيلو الغرام الواحد في السوق السوداء يزيد ٥٥ ل.س عن سعرها الرسمي في المؤسسة العامة النسيجية فتوجهتُ إلى المؤسسة، وخلال أقل من ساعةٍ حصلتُ على استثناءٍ موقَّعٍ من مدير المؤسسة ووزير الصناعة ومدير معمل حماة الذي كان بزيارةٍ للمؤسسة، بتسليمي العشرة أطنان من الغزول. في البداية سُررتُ كثيراً لاهتمامهم وعلمتُ أنه بإمكانني أن أحصل على أية كميةٍ في المستقبل متى أريد.

وفي طريق العودة إلى مصنعي بدأتُ أفكر بما حدث، ووصلتُ إلى قناعةٍ بأنني إذا جاريتهم فسأكون كَمَنْ يبيع ضميره، لأنه لولا صفتي كعضو في مجلس الشعب لما حصلتُ أبداً على هذا المَغنم. وفور وصولي إلى المعمل اتصلتُ بمدير مؤسسة الصناعات

النسيجية وطلبتُ منه إلغاء الاستثناء، فقال لي على الفور: «معقول! فيها نصف مليون ليرة!»، فقلتُ له: «من أجل ذلك أرفضها». وهذا المثال هو واحدٌ من آلاف الوسائل التي مكَّنت الفئة المستفيدة من الفوضى الاقتصادية من جمع الأموال الطائلة على حساب معيشة الشعب ومستقبله.

وبتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ قدِّمتُ مداخلةً ثانية حول بيان لجنة الموازنة لعام ١٩٩٦، سلَّطتُ فيها الأضواء على واقع اقتصادنا الأليم وهزالة ناتجنا القومي وما تُعانيه الأكثرية من ظلم اجتماعي واقتصادي. وكنت في كل مرةٍ أقدمُ فيها مداخلةً في المجلس، أقاطع من قِبَل وزير المالية الذي يتهمني بالتهرب من دفع الضرائب وبأنني جامع أموال، في محاولةٍ منه للتأثير عليّ ودفع الأمور في اتجاهٍ آخر.

وبتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ قدِّمتُ مداخلةً بمناسبة مناقشة إغلاق الموازنة العامّة للدولة لعام ١٩٩٤ عنونتها بـ: «عِصِيٌّ وزارة المالية في عجالات الصناعة» فضحتُ فيها ما نعيشه من فوضى ضريبية تقف مانعاً أمام تطور صناعتنا الوطنية. ثم أتبعْتُها في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وبنفس المناسبة بمداخلةٍ أوضحتُ فيها، وبأرقامٍ مأخوذة من الجداول التفصيلية لقطاع حسابات عام ١٩٩٤، حجم التناقضات في تنفيذ ميزانية الدولة، مُسلِّطاً الضوء على التحصيل العشوائي، وقد ورد فيها ما يلي:

«إنَّ الفترة الزمنية بين إقرار موازنة ١٩٩٤ في مجلس الشعب ونهاية السنة الجارية للضرائب ثمانية أشهر، كيف نستطيع أن نستوعب زيادةً في التحقيقات للإيرادات الجارية للضرائب والرسوم بلغت ١٧٥٪ وكلنا

يعلم أنّ وزارة المالية ومنذ سنوات طويلة لا تعترف بأية ميزانية تُقدّم لها من فعاليات القطاع الخاص، وأن الطريقة المُتبعة في وزارة المالية هي تقديراتٌ مزاجية من أناس غير مؤهلين ولا يُحمّلون أنفسهم عناء البحث عن الحقيقة، قد أعطوا صلاحيات غير محدودة لفرض ما يشاؤون من ضريبة، مُستعملين ما مُنحوا من تفويضٍ في حجز أموال أملاك المواطنين ومصادرتها وحجب براءات الذمة عمّن يعترض على قراراتهم الجائرة».

اتّهامي بجمع الأموال

لم يكن في سورية قبل صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ عام ١٩٩١، أية فرصة قانونية ومعقولة لاستثمار مدخرات المواطنين، وجرت العادة لمن يريد أن يستثمر فائضاً من المال لديه أن يشتري شقة على الهيكل ويتركها لعدة سنوات ليبيعها بأضعافٍ سعر الشراء، نتيجة هذا الظرف، ظهر ما سُمّي تشغيل أموال.

كانت سورية قبل تأميم عبد الناصر لمؤسساتها الصناعية تنعم باقتصادٍ حرٍّ وسوقٍ مزدهرٍ للأسهم والسندات، وكان مؤشر البورصة في السنوات العشر قبل التأميم قد حقّق أرباحاً مرتفعةً جداً، مما شجع السوريين على استثمار مُدخراتهم في شراء أسهم في الشركات الصناعية مثل شركات الأسمنت والزجاج والكونسروة والغزل والنسيج، بدلاً من تخزين الليرات الذهبية كما جرت العادة حينها. وكان مجال الاستثمار الثاني في الخمسينيات والأربعينيات هو شراء العقارات وخاصّةً المنازل وتأجيرها لتحسين دخل الأسرة.

أُغْلِقَت البورصة بعد التأميم، وخسر أصحاب الأسهم أموالهم، وأصبح الاستثمار عن طريق تأجير العقارات غير ذي جدوى بسبب قانون الإيجار الذي أعطى المستأجر الحق في البقاء بمنزله المستأجر دون رفع الإيجار، بل على العكس صدر ثلاث قرارات لتخفيض أجور المساكن، فخسر الكثير من الناس بيوتهم وعقاراتهم المؤجرة.

لم تبقَ أي فرصة للسوريين لاستثمار مدخراتهم إلا اقتناء الذهب والمجوهرات وشراء عقارات على الهيكل ونسيانها إلى أن ترتفع أسعارها، وكان هذا الاستثمار بالفعل أكثر الاستثمارات ربحًا، ولكن مساوئه أنه ترك قسمًا كبيرًا من المساكن في المدن الكبيرة — فارغة وغير مسكونة لسنوات عديدة انتظارًا لارتفاع أسعارها.

في هذا المناخ، وفي صيف ١٩٦٣، انطلقت شركة ٤٠٠ (سيف إخوان) برأسمال قدره ٢٨٠٠ ل.س، وكان يقتضي توزيع أرباح الشركة إلى قسمين: حصة للأتعاب وتوزع بيني وبين أخوي المؤسسين، وحصة رأسمال التي تُوزع على المستثمرين.

وفي آخر ذلك العام، أصاب والدي مرضٌ منعه من العمل فقام ببيع حصته في المنشرة بمبلغ ١٣٠٠٠ ل.س، وكان رأسمالنا مع الأرباح في بداية ١٩٦٤ قد وصل إلى ٧٠٠٠ ل.س أضفنا إليه ١٣٠٠٠ ل.س فأصبح المجموع ٢٠٠٠٠ ل.س مما أعطانا الفرصة للتوسع السريع.

كانت أرباح حصة رأس المال عام ١٩٦٤ مجزية بلغت نسبتها ٢٧٪، أي أن ما حصل عليه والدنا في ذلك العام ٣٥١٠ ل.س بينما كان دخله في العام الذي سبق مرضه ٣٠٠٠ ل.س، مقابل رأسماله وجُهد طيلة العام، الأمر الذي جعله يتكلم عن هذه النتيجة

في كل مناسبةٍ، مما حفّز بعض أفراد الأسرة ممّن يملكون فائضاً من المال للمساهمة في شركتنا. وربما هذه المبادرة تُشجعني على القول، بأننا كنا أوّل من ابتكر هذه الطريقة في الاستثمار في الصناعة كشركةٍ مساهمة مغلقة وغير معلنة تعتمد على الثقة المتبادلة بين المستثمر وشركائه، ما شجّع على الاستثمار في المعامل والورشات الصناعية.

عام ١٩٨٤ انفصلتُ عن إخوتي وأصبحتُ شركتي مستقلةً، يتألف رأسمالها من رأسمالي الشخصي ورأسمال المستثمرين من أصدقائي وأقربائي. وحتى بداية عام ١٩٩٠ كانت القاعدة ألا يتجاوز رأسمال المساهمين ٥٠٪ من إجمالي رأسمال الشركة.

قبل حوالي الشهرين من صدور القانون ٨ لعام ١٩٩٤ المتعلّق بجامعي الأموال، دُعيتُ لاجتماعٍ في مكتب وزير الاقتصاد حضره وزير المالية وحوالي ١٢ من رجال الأعمال، وقدّم السيد وزير الاقتصاد خلاله أمثلةً عن حالات التلاعب عند بعض من يستثمرون أموالاً الغير بسوء نية في حلب ويدفعون أرباحاً خيالية لا يمكن الاقتناع بأنهم يحققونها، مُبدياً رغبته في الوقوف على مدى حجم هذه الظاهرة في دمشق، وبدأ بسؤالنا كلّ على حدة، إذا كان لدينا استثمارات للغير. وكان جواب من سألهم قبلي الإنكار، وعندما جاء دوري قلتُ: نعم، لديّ أكثر من ٢٥٠ مليون ل.س، وإننا شركة مساهمة وطنية منذ عام ١٩٦٣ أي منذ أكثر من ثلاثين عاماً.

وفعلاً صدر القانون رقم ٨ بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٩٤، وقد وضعتني بنوده واشتراطاته أمام مشكلةٍ جديدة، حيث أنّ تطبيقه بحرفيته يعني تدمير «شركة رياض سيف وماجد الزايد» (أديداس) كأهم استثمارٍ لي، حيث كان عدد المساهمين في مجموع نشاطي التجاري

والصناعي عند صدور القانون ما يُقارب الـ ٤٠٠ شخص، بينما وصل عدد عمالها آنذاك إلى ١١٥٠ عاملاً؛ علمًا أن الشركة قامت بتصدير بضائع ومنتجات في عام ١٩٩٤ وصلت لمبلغ ١٠ مليون دولار إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما فاقت مبيعاتها في السوق الداخلي ٥٠٠ مليون ليرة سورية.

نتيجة الثقة المتبادلة بيني وبين جميع المساهمين والتي بُنيت على مدى عشرين عامًا من العمل المشترك، فقد وافقوا في نهاية عام ١٩٩٥ على عدم التقيّد بالقانون ومنحوني فرصة ثلاث سنوات لإعادة رؤوس أموالهم، مما اضطرّني في بداية عام ١٩٩٨ إلى بيع حصة جديدة من شركة أديداس نسبتها ٣٠٪ بحيث لم يبق لي فيها سوى ١٢٪ إضافة إلى ٨٪ مُسجّلة باسم ابني إياد المفقود ولا يمكن التصرف بها ما دام مصيره غير معروف.

في بداية عام ١٩٩٩ اضطررتُ أيضًا إلى بيع ما تبقي من حصتي في الشركة والبالغة ١٢٪، وذلك لسببين رئيسيين، الأول حاجتي الماسة لتسديد التزاماتي تجاه المساهمين، والثاني وهو الأهم، أنّ وجودي في الشركة أصبح عبئًا ثقيلًا عليها لِمَا باتت تتلقّاه من ضرباتٍ موجعة تُكبّدها أفدح الخسائر المادية ولمّا أصابها من أضرار نتيجة الحجوزات المتكرّرة على حصتي فيها وعلى كل حساباتها في المصارف السورية.

لقد كان قراري بالانسحاب من «سيزا-أديداس» من أصعب القرارات التي اتخذتها في حياتي، لأنه خلال ستة أعوام من تأسيسها نمّت علاقة روحية أبوية بيني وبين جميع العاملين فيها، ومنهم من تُعود علاقتي معهم إلى عام ١٩٨٠، ولأنّ فكّ رباط هذه العلاقة المقدسة والتميزة ليس بالأمر السهل.

لقد سعيْتُ بكل ما أستطيع لضمان حقوق المساهمين وإعادة أموالهم، وارتضيْتُ لنفسي أن أعيش حياةً بسيطةً بالحدِّ الأدنى الذي يوفر لي الكرامة فَبِعْتُ كل ما يمكن بيعه حتى بيتي الذي أعيش فيه وانتقلتُ إلى شقة صغيرة مُستأجرة. وهنا لا بد لي من التنويه إلى أن ما لقيتُه من تفهمٍ وتضامنٍ من قِبَلِ الأكثرية الساحقة من المساهمين وما تلقَّيتُه من دعمٍ ومساعدة من الأهل والأصدقاء مكَّناني من الحفاظ على كرامتي ومِصداقيتي التي بتُّ لا أملك غيرها.

خلال هذه السنوات كانت التكاليف الضريبية المُفتعلة تتصاعد طردًا مع تصاعد مواجهتي لبرامج الحكومة والفساد وفضح الأخطاء والثغرات التي تكتنفها. ففي تاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ قام وزير المالية محمد خالد المهائني بالإيعاز إلى مُعاونيه بفرض ضرائب عليّ، لا يقبلها عقل ولا منطق، بلغت ما يعادل خمسة عشر ضعْفًا مما يتوجب عليّ دفعه وبأثر رجعيّ، ابتداءً من عام ١٩٨٨ وحتى تاريخه، وبشكلٍ مخالفٍ للقوانين الضريبية المعمول بها ذاتها. مع وضع حجوزاتٍ على ممتلكاتي وممتلكات أبنائي. وقد علمتُ من أحد معاوني الوزير لاحقًا، وكان من أصدقائي، بأنَّ الوزير كان يتصل معه في كل صباح ويبدأ نهاره بالاستفسار عن ملفاتي الضريبية المُفتعلة وماذا تحقَّق من حجوزات.

وبتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وزَّعتُ على أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية وغيرهم من المهتمِّين بالاقتصاد، دراسةً موسَّعةً تحت عنوان: «الركود الاقتصادي في سورية، الأسباب والحلول»، لاقت حينها اهتمامًا وانتشارًا واسعَيْن، وتم نشر العديد من التحليلات والتعليقات عنها، منها ما نشرته دعمًا لها جريدة

نضال الشعب الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوري، أحد أحزاب «الجبهة الوطنية التقدمية»، بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ بقلم السيد محمد الجندي الذي ختم مقالته بالمقطع التالي: «كُلُّ أنواع الخلل الاقتصادي المذكورة في نشرة السيد رياض سيف هي نتائج تفصيلية لكون إدارة الاقتصاد الحالية هي واقعياً غير وطنية، وأول خطوة للخروج من ذلك هي أن تعمل الإدارة السياسية على بناء إدارة اقتصادية وطنية».

وفي تلك الفترة، طلب مقابلي رئيس مجلس الوزراء محمود الزعبي في مكتبه، وعندما قمتُ بزيارته شاهدتُ نسخةً من المقالة المذكورة على طاولته، وفاجأني بقوله: «هل أنت الوحيد الوطني ونحن لسنا وطنيين!» وذلك على الرغم من أنني لم أستخدم عبارة «الإدارة الاقتصادية غير الوطنية» كما وردت في المقالة، إلا أنني واجهتُ حرباً شعواء من رئيس الوزراء بالإضافة إلى حرب وزير المالية لعرقلة أعماله بفرض مزيدٍ من الضرائب.

والحالة هذه، فقد وصل ما تُطالبني به دوائر المالية من ضرائب على بيع مخلفات العقود الروسية التي اضطررنا إلى بيعها بأقل ١٠٪ من كلفتها، بالإضافة إلى فرض ضرائب عن تصنيع صادرات الإدخال المؤقت إلى الاتحاد الأوروبي عن أعوام ١٩٩٥/١٩٨٨ إلى مبلغ (٤٨,٥٧٦,٠٠٠) ل.س. والمُعفاة أصلاً من الضرائب، لتستمر المضايقات الضريبية على ممتلكاتي وأعماله حتى وصل مجموع ما تم فرضه على نشاطي الصناعي من ضرائب حتى عام ١٩٩٨ إلى مبلغ ١١٢ مليون ل.س. قابلة للزيادة، باحتمال فرض ضرائب جديدة مُفتعلة. ثم تم إعلان بيع مكتبي بالمزاد العلني بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ تلاه بعد ثلاثة أسابيع عرض مَعمل ابني جواد

للبيع بنفس الطريقة. فضلاً عن أن لجنة الترشيد الرسمية قرّرت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٩٧ توقيف استيراد الأحذية لشركة «رياض سيف وماجد الزايد» المشمولة بقانون الاستثمار رقم ١٠ مما كبّد الشركة خسائر مادية تزيد عن ٥٠ مليون ل.س. يُضاف إلى ذلك توقف شركة أديداس العالمية عن استيراد الملابس من شركتنا نتيجة القرار المذكور، وكان مجموع صادراتنا في فترة السماح باستيراد الأحذية وصل إلى (١,٣٣٥) مليار ل.س، بينما لم تتعدّ مستورداتنا من الأحذية بنفس الفترة (٤٤,٦) مليون ل.س، أي نسبة ٣,٣٤%. ولم يؤدّ قرار المنع من استيراد الأحذية سوى لفتح الباب واسعاً أمام المُهرِّبين للحصول عليها من لبنان، بينما كانت الدولة تتقاضى نسبة ٥٧% من قيمة مستورداتنا من الأحذية كرسومٍ جمركية.

اختفاءُ ابني إياد

في يوم الخميس الأول من آب ١٩٩٦، كان في برنامج إياد، (ابني الأصغر، مواليد ١٩٧٥)، السّفر صبيحة اليوم التالي، (الجمعة ٢)، إلى بيروت، لحضور الاجتماع الدوري مع قسم أديداس للشرق الأوسط.

في الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الخميس، تلقّى مكالمَةً هاتفية يحثّه فيها المتكلم بالحاج على قضاء يوم الجمعة ٢ آب ١٩٩٦ في اللاذقية، يوم افتتاح «مهرجان المحبة» هناك، بصحبة بعض الأصدقاء. وقد علمتُ أنّ إياد حاول أن يعتذر بشتّى الوسائل ولكنّ إصرار المتكلم دفعه للرضوخ في النهاية ليُبادر بإلغاء مواعده في بيروت ويسافر في المساء مع بعض أصدقائه إلى اللاذقية.

في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الجمعة، ذهب برفقة (ر.س) على موتور مائي (جيت سكي) وانقطعت أخبارهما لفترة، فسارع رفاقهما المتواجدون على الشاطئ للبحث عنهما عبر عدة محاولات، ثم بصحبة المسؤولين عن الشاطئ الأزرق، وكان آخرها الساعة السابعة والربع مساءً، لكن من دون جدوى.

دام الأمر كذلك إلى أن حلت الساعة التاسعة والنصف ليلاً، حيث شوهد (ر.س) وهو عائد إلى الشاطئ الأزرق مُلوَّحاً بنظَّارته الشمسية ولا يبدو عليه أيُّ انفعال، وعندما سأله رفاقه عن إياد، وسارعوا للقول بأنه لم يعد حتى الآن، حاول إظهار الحزن وقال ما معناه أنه مات. في تلك اللحظة، ومن الصدمة فقدت إحدى الشابات الحاضرات، وهي من صديقات العائلة، وعيها. وحسب روايته، فإنهما سارا، إياد وهو، في عرض البحر بسرعة ٧٠ كم وبخطٍّ مستقيم ربع ساعة، ثم انطفأ المحرك لنفاذ الوقود قبالة أبنية الدراسات، وبقيا ينتظران تحت أشعة الشمس حتى الساعة السابعة والنصف ولم يمرَّ بهما أحد (علمًا بأنَّ الشاطئ كان يعج بمئات القوارب والموتورات المائية بمناسبة افتتاح «مهرجان المحبة») فقرَّرا السباحة إلى شاطئ الدراسات وبعد أن سبحا سويَّةً لمدة ربع ساعة، سمع (ر.س) صوت إياد يُخبره بأنه متعب ولا يقوى على المتابعة، وادَّعى أنه تابع السباحة مُنفردًا إلى الشاطئ مُتوقِّعًا وصول إياد بعده.

والحقيقة أنَّ إياد كان سبَّاحًا ماهرًا وذو بنية رياضية قوية، والذي يعرف طبيعته لا يمكن أن يُصدَّق هذه الرواية بأنهما انتظرا ساعات طويلة من دون مرور أيِّ قارب بجوارهم في يوم افتتاح «مهرجان المحبة»، ولا سيَّما أن أصدقاءه ذهبوا في قاربٍ للبحث عنهم في نفس المنطقة التي وُجد فيه الجيت سكي الذي كانوا يركبونه،

وتبيّن عند فحصه أنّ كمية البنزين فيه كانت كافيةً للسير لمسافة طويلة.

عندما علمتُ بالحادثة صباح السبت ٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، توجهتُ إلى اللادقية وذهبتُ إلى قسم شرطة اللادقية والتقيتُ بكل رفاقه الذين كانوا هناك وكانت قناعتني حينها، أنه حادث عرضي ولا يوجد أي دليل على أي جرم. وكان قاضي التحقيق المشهود له بالنزاهة قد أوقف (ر.س) فذهبتُ للقاضي وطلبتُ إطلاق سراحه. دُهِشَ القاضي لطلبي وقال لي: هل أنت متأكد؟ هل لديك ما يكفي من المعلومات لاتخاذ هذا القرار؟ ثم استدعى ابني جواد ليقول له: «أخطأ أبوك خطأ كبيراً». ولعلمكم، فإنّ هواتف التوصية بالمدعو (ر.س) من قبيل رجال الدولة لم تتوقّف لثانية من لحظة توقيفه. بعد أن أسقطتُ حقي جاءني شابٌّ من عائلة مخلوف ليُعرّيني ويقول لي إنه صديق إياد وأنه لم يكن يوم الحادثة بالذات في اللادقية مع بقية الرفاق، وقد أثار انتباهي رغبته في إبلاغي شخصياً بـ«أنه لم يكن موجوداً يوم الحادثة».

قامت الحوامات ورجال الضفادع بالبحث فور انتشار الخبر بشكلٍ استعراضيٍّ لإظهار الاهتمام، ولكن دون أن تجد أيّ أثر، ومع ذلك توقع الخبراء ظهور الجثة خلال أيام وربما بعد أسابيع نتيجة تغيُّر التيارات البحرية. وقمتُ بإعلام سلطات خفر السواحل التركية، كما عمّمت السلطة السورية الخبر على كل المرافق البحرية، ولكن لم تظهر الجثة وما زال الغموض يكتنف قصة اختفاء ابني إياد حتى الآن.

لا يمكن أن أنسى روح إياد المسالمة في طفولته وحسه الإنساني وعلاقاته المميزة والمُحببة مع الموظفين والعاملين بالشركة، مثلما

لا يمكن أن أنسى حالة الاضطراب والقلق التي انتابته قبل فترة أسبوعين أو ثلاثة من حادثة اختفائه، حيث كان يأتي إلى عمله متأخرًا على غير عادته وعندما نبهته على ذلك بادرني، وقبل يوم واحد من الجريمة، قائلًا: «يجب أن تعلم أنّ روعي فداك»، ربما لشعوره أو لسماعه بأنّ ثمة خطرًا يتهدّدني.

وقد عرفتُ لاحقًا من أحد أصدقائه أنه اشترى مسدسًا كان يحمله معه أينما ذهب، على الرغم من أنّ حمل السلاح غير واردٍ في العائلة، وعلى الرغم من أنه بطبيعته إنسانٌ مسالم لم يلجأ إلى العنف في حياته.

واستنتاجي الشخصي الآن، وبعد مرور أربعة وعشرين عامًا، ومن خلال كل التفاصيل التي جُمعتُ عن الحادثة، بأنها كانت عملية اغتيالٍ مُدبّرة من رؤوس الفساد لثنيي عن معركتي ضدهم وضد فسادهم، أو يراد منها الانتقام منّي وإرسال رسالة واضحة عما يمكن أن يفعلوه بي إن استمرت في محاربتهم.

نعم، لقد انتزعوا منّي أصغر أولادي الثلاثة، في نفس الوقت الذي بدأتُ فيه الحرب الضريبية، وفي ظنهم أنهم بذلك يكسرون إرادتي، ويُننونني عن مواجهتهم وفضح فسادهم وتسلطهم، لكنّ كل ذلك إنما زادني اقتناعًا وتصميمًا على الاستمرار فيما بدأتُه.

الفصل الرابع

انتخاباتُ الدور التشريعي السابع

بيضاء في الأصل

مع انتهاء الربع الأول من عام ١٩٩٨، لم أعد أحتمل ضربات الحكومة المُوَجِّعة المتعددة الوجوه، ما اضطرّني لاتخاذ قرار الاعتكاف والانسحاب من الشأن العام، مُقدراً أنني سوف أدفع أثمناً باهظة من جديد من دون ثمارٍ أو جدوى، وأنّ دوري في مجلس الشعب لم ولن يُحدِث فارقاً كما كنتُ أمل، خاصّة وأنّ أوضاع البلاد كانت تسير من سيئٍ إلى أسوأ، فالتدهور الاقتصادي يزداد، والفساد ينمو، والظلم والعوز يطالان شرائح أوسع وأوسع. لكنّ الجديد أنّ هذا الإحباط لم يدم طويلاً، فقد اخترقته، بدايةً، موجةُ الترويج لبشار الأسد كخليفةٍ لرأس النظام وتضخيم توجّهاته الإصلاحية، حتى صار الشارع يتداول قصصاً وحكايات عن تصدّيه لبعض حالات التمييز والفساد أو لمبادراته في إعادة الحقوق لبعض المظلومين. وكثيراً ما كان الخيال الشعبي المُتعطّش للإصلاح والعدالة يبالغ في التفاصيل أثناء سرد تلك الحكايات والقصص، ما أثار جواً من التفاؤل النسبي بوجود فرصةٍ لتغيير ما هو قائم.

وما عزّز تأثير هذا المناخ في نفسي، هو التغيير الواضح والمفاجئ في تعامل وسائل الإعلام معي. وكانت البداية بمبادرةٍ غريبة ومفاجئة بعد سنواتٍ من المحاربة والتغييب، حين تقدّم صحفيون عاملون في صحيفة تشرين الرسمية بإجراء حوارٍ صريحٍ ومطوّل

معي، تم نشره في ملحق الصحيفة الأسبوعي، بتاريخ ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٨، وعلى صفحتين كاملتين^(١) مع صورة كبيرة لي وتنويه بأهمية هذا الحوار في الصفحة الأولى. وأرجح أن الأمر لم يأت من بنات أفكارهما، بل جاء بتوجيه من الصف الأول من المسؤولين، حيث لم يتم حذف أية كلمة منه، واختار له عنواناً مُشوِّقاً: «حوارٌ ساخن مع رياض سيف».

ثم بعد فترةٍ وجيزة، عرض التلفزيون السوري بالصوت والصورة، وللمرة الأولى بعد أربع سنوات من التعقيم الكامل على ظهوري في تلفزيون الدولة، مُدخلتي في مجلس الشعب حول الجدوى الاقتصادية لزراعة القطن^(٢) من دون أن يحجب ما دار في تلك الجلسة من نقاشٍ حادٍّ بيني وبين كلٍّ من رئيس الوزراء ووزير الزراعة ورئيس اتحاد الفلاحين. وتعزَّز الأمر بنشر صحيفة تشرين ذاتها، وعلى صفحة كاملة، تفاصيل نفس الحوار الذي بثّه التلفزيون. وفي إشارةٍ لافتةٍ أخرى، أدرج الكاتبان رياض عواد وجهاد الأحمر إحدى الدراسات التي كنت قد نشرتها سابقاً بعنوان: «الإدارة هي وحدها المسؤولة عن النتائج» - أدرجاها كخاتمةٍ لكتابٍ أصدره بعنوان «الحقيقة القومية والاستراتيجية الديمقراطية في فكر حافظ الأسد».

وقد ترافق هذا التغيير الواضح في تعامل وسائل الإعلام مع ما أقوله وأكتبه، مع الحديث عن انتخاباتٍ ديمقراطيةٍ للدور

(١) تمَّ حذف كلِّ ما يتعلَّق برياض سيف من موقع صحيفة تشرين الإلكتروني.

(٢) رياض سيف، «الجدوى الاقتصادية الوطنية لإنتاج القطن في سورية»، دمشق، مجلس الشعب، ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

التشريعي السابع وضرورة إصدار البطاقات الانتخابية لضمان نزاهة الاقتراع، وأقاول عن خطواتٍ أخرى سَتُتخذ على طريق تفعيل «الديمقراطية». بالإضافة لذلك وللظروف المُستجدة التي رافقتُ تقدم دور بشار الأسد كشخصٍ يُعلن ضرورة الإصلاح، زاد إلحاح الأصدقاء مرة أخرى عليّ، فكان لكل ما سبق كبير الأثر على موقفِي، وشجَّعني لإعادة النظر في قرار اعتكافي وللتراجع عن رغبتِي في الانسحاب من الشأن العام، والعودة، لترشيح نفسي مرة أخرى وخوض هذه التجربة من جديد، وذلك على الرغم من مرارة ما كابدهته وعانيته، آملاً، إن نجحتُ، في تخفيف ما يمكنني من التمييز والمظالم مُتوسِّلاً خبرتي وتجربتي الأولى في المجلس السابق.

ولكن بعد أن اتخذتُ قرار خوض الانتخابات، بقيتُ أمامي مشكلة تمويل الحملة الانتخابية التي تبلغ في حدها الأدنى أربعة ملايين ليرة سورية. ولحُسن الحظ فإنَّ انتشار خبر قراري الجديد بين العاملين في الشركة شجَّع الغالبية العظمى منهم على المبادرة إلى التبرُّع، فجمعوا ٦٢٥,٠٠٠ ل.س، وكان ذلك بمثابة إشارةٍ إيجابية لفتح الباب أمام حملة تبرعاتٍ شارك فيها أفرادُ العائلة بكلفة طعام الوكلاء خلال يومي الانتخاب، حيث بلغت حوالي ١,٨٠٠,٠٠٠ ل.س. وكذلك كان تجاؤب بعض الأصدقاء الصناعيين كبيراً ومشجعاً هو الآخر، حيث تبرَّع أحدهم بطباعةٍ مجانية لكافة المنشورات اللازمة، وحينها قدَّمتُ ترشيحي بقوة وإصرار، مُصمِّماً منذ البداية على أن تكون حملتي الانتخابية جريئةً وواضحة وتتناول معالجةً مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية المُلحَّة، غير عابِيٍ بالنتيجة، مُتسلِّحاً بالخبرة التي اكتسبتها خلال السنوات الأربع الماضية، ومُستنداً إلى ما حققته من تأييدٍ ومصداقية في المجتمع.

بعد تسجيل ترشحي وقبوله، حضرتُ الاجتماع الذي يُقام على مُدرج غرفة تجارة دمشق لإعلان بدء الحملة الانتخابية من قِبَل أمين فرع حزب البعث ومحافظ دمشق، وقَدِّمْتُ عند فتح باب الحوار، مداخلةً تعبّر دون مواربة عن الوضع المأساوي الذي نعيشه وضرورة جعل الدور التشريعي القادم بدايةً لمرحلة جديدة من الإصلاح والانتقال إلى عهدٍ نُواجه فيه الحقيقة ونعيد بناء ما تهدم. فما كان من أمين فرع حزب البعث إلا أن تصدّى لي وهاجمني، وأتَّهمني بالخيانة والسَّعي للتطبيع مع إسرائيل.^(٣)

لم أفاجأ كثيراً لأنني أعرف أنّ الاتهامات في دولة البعث دومًا دون دليل، وكل انتقادٍ للسلطة هو حسب وعيهم «عمالةٌ للخارج». وكان التحدي بالنسبة لي كبيرًا، حرَّض كل ما عندي من قوة للاستمرار بتأدية واجبي الوطني والاجتماعي والأخلاقي، وشجَّعني على الانفتاح والمشاركة في مختلف الحوارات والتفاعلات، وحقَّقت رغبتني في الاستمرار كنائبٍ يُدافع عن مصالح الناس وحاجاتهم، فلم أترجع عن ترشيحي على الرغم من نصيحة بعض الأصدقاء المُقرَّبين بالانسحاب بعد سماعهم ما دار في اجتماع غرفة التجارة.

استكملتُ مسار العملية الانتخابية كما ينصُّ قانون الانتخاب، وسلَّمتُ ثلاث نسخٍ من بياني الانتخابي،^(٤) إلى رئيس الدائرة القانونية في المحافظة ظهر يوم الخميس، فطلَّب مني على الفور ضرورة التريُّث في نشر البيان ريثما أحصل على موافقةٍ خطيَّة،

(٣) رياض سيف، «تجربتي في مجلس الشعب: أوهام الديمقراطية في ظل الاستبداد» (١)، السِّفير اللبنانية، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

<https://bit.ly/33uHWot>

(٤) رياض سيف، نصُّ البيان الانتخابي للدور التشريعي السابع.

<https://bit.ly/3ix6CDe>

استناداً إلى «عرفٍ وتقليد» يتم التعامل بمُوجبِه مع مثل هذه البيانات التي تتضمن انتقاداً لسياسة الحكومة مهما كان شكل هذا الانتقاد ومضمونه، فلم أكرثُ لطلبه لأنه لا يستمد قوته من القانون. وباشرتُ بتوزيع البيان الانتخابي بكثافة، وأنجزتُ تعليق ١١٠٠ لافِته في غضون ليلة الخميس ويوم الجمعة، تضمّنت ٢٥ شعاراً، منها:

- «تعالوا نحقق الرفاه في وطن الأمن والأمان»،
- «الانتماء للوطن فوق كل انتماء»،
- «لنجعلُ سورية مكاناً مُحبباً للعمل»،
- «وحدثنا الوطنية نعمة فلنحافظ عليها»،
- «تعالوا نتعلم كيف نختلف ونصغي للآخر»،
- «مزيدٌ من الديمقراطية لمزيد من التقدُّم»،
- «الصناعة المتطورة صمام أمانٍ لمستقبلنا»،
- «تعالوا نحرر كل طاقاتنا الكامنة»،
- «لا قدسيةٌ للتعليم إلا بقدسية المعلم. ولا قدسية للقضاء إلا بإنصاف القاضي»، وغيرها.

أما برنامجي الانتخابي فقد ختمته بسبعة مطالب في مواجهة الواقع المُتردّي:

- «(١) إصدار القوانين اللازمة لإنعاش اقتصادنا، ليكون أقدر على توفير فُرص عملٍ منتجٍ يساهم بزيادة موارد الخزينة.
- (٢) التخلص من تراكمات البطالة المُقتنعة وتحويل الفائض من مُوظّفي الدولة إلى الأعمال المنتجة في القطاع الخاص.
- (٣) تحصيل المال العام من الهدر والاختلاس، وتحويل المبالغ

الضائفة لتكون مصدر دخلٍ للخرينة يساعدها على رفع الرواتب.
(٤) إيجاد نظامٍ ضريبيٍّ عادلٍ يُفَعِّلُ النشاط الاقتصادي ويُضاعف إيرادات الخرينة من الضرائب العادلة.

(٥) وُضع برنامج لرفع الرواتب لتصل إلى نقطة التوازن مع التكاليف المعيشية خلال خمس سنوات.

(٦) إعادة المنطق السليم إلى الفرق بين الحد الأدنى والحد الأعلى للراتب، والذي انخفض من سبعة أضعافٍ عام ١٩٦٢ إلى ٢,٧ ضعف في وقتنا الحاضر، مما سبَّب الإحباط لدى النخبة المثقفة من أبناءنا وشكَّل نزيقًا خسرت نتيجته مؤسسات الدولة الكثير من أصحاب الخبرات العالية.

(٧) القيام ببرنامجٍ مكثَّفٍ للتدريب والتأهيل لمُوظفي الدولة، وإدخال المعلوماتية لجميع دوائر الدولة وربط ترفيع الموظفين بما يكتسبونه من مهارات جديدة، وإلغاء سقف الرواتب لأنَّ إمكانيات الإنسان وإبداعه لا سقف لها.

وفي صباح السبت استدعاني محافظ مدينة دمشق ليُبلغني بأنَّ ما فعلته أمرًا خطيرًا ولا يمكنهم السكوت عنه، وقدَّم لي نسخةً من بياني الانتخابي عليها مساحات مُظَلَّلَةٌ طالبًا شطبها أو استبدالها، فأعلمته أنَّ التغيير لم يعد ممكنًا بسبب توزيع أعداد كبيرة من البيان، فسارع لمُطالبتي بإزالة معظم شعارات حملتي الانتخابية من الشوارع، وخاصَّة شعار «الانتماء للوطن فوق كل انتماء». وبعد جدالٍ دام أكثر من ساعتين لم نتفق على طريقةٍ لمعالجة هذه النقطة الخلافية.

وفي محاولةٍ الإفادة، من الترويج السُّلطويِّ للإصلاح ولدور بشار

الأسد على هذا الصعيد، أعددتُ على عجلٍ بعض النسخ من برنامج حملتي الانتخابية دون أيّ تعديل أو تعديل، وسلّمْتُها إلى مكتب بشار الأسد، في جبل قاسيون حوالي الساعة الثانية عشرة ظهرًا. وفي الساعة السابعة من مساء نفس اليوم، أبلغني مدير مكتب الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي الدكتور سليمان قداح، بأنّ لي كامل الحرية في متابعة حملتي الانتخابية كما أريد ولن يتعرّض لي أحد.

لقد وفّر لي ذلك غطاءً للقيام بحملة انتخابية جديّة انطلاقًا من برنامجٍ يُلامس هموم الناس، خلافًا لما جرتُ عليه العادة في انتخابات مجلس الشعب، ونبّهني وحرّضني على ضرورة الخروج من الطرق التقليدية والمبتذلة في الحملات الانتخابية والمبادرة لأنشطةٍ تؤكد احترام عقول الناخبين، فطلبتُ من الدكتور عمر أبو زلام الذي كان يُقيم في منزله جلساتٍ حواريةً تحت اسم «المنتدى الحضاري» - مساعدتي في إقامة جلساتٍ مشابهة ولكنها مفتوحة للنقاش العام، وذلك في مضافتي المُخصّصة للحملة الانتخابية. ولم يتردّد الرجل أو يتوان عن تقديم كل خبرته في إدارة هذا النوع من النشاط وفي استنفار كل علاقاته لإنجاح جلسات الحوار الوطني تلك، والتي تناولتُ عددًا من أهم المواضيع التي تلامس هموم وآمال وتطلّعات الشعب السوري. حيث أقيمتُ بنجاحٍ كبير تسع جلسات للحوار في مضافتي الواسعة، كان أهم عناوينها: «اقتصادنا وتحديات المستقبل»، «الصناعة المتطورة صمام أمان لمستقبلنا»، «ثروتنا البشرية»، «الوحدة الوطنية»، «أهمية الإدارة»، «شفافية القوانين»، «المُعاقون»، «الصحة»، «البيئة».

وكانت المفاجأة حضورَ المئات من المهتمين، من المثقفين

والسياسيين، فضلاً عن المواطنين العاديين والمُستقلّين، حيث انطلقت أسنة المُتداعلين والمشاركين من عقالها في مداخلاتٍ جريئة وغير مسبوقه، غرضها توسيع الهوامش الموجودة إلى أبعد مدى من دون استفزازاتٍ أو صدامٍ أو تشنُّجٍ، مما دعا أحد الصحفيين إلى التعليق بأنها: «حواراتٌ تحت الخيمة الرئاسية»^(٥) حيث تمكّن الجميع من خلال هذه الفسحة الحوارية من امتلاك الشجاعة والعزم اللازمين، وممارسة انتقاداتٍ جريئة وحازمة.

ولكنّ قيادات الحزب الحاكم الوسيطة ومسؤولي نقابات وأجهزة الأمن وبعض الوزراء قاموا بحملةٍ مركزةٍ ضدّي كلّ في مجاله بغية محاصرتي وإفشالي، منها إقدام وزير المالية محمد خالد المهائني، قبل أسبوع من الانتخابات، على إقامة الحراسة المالية على شركة أديداس في فترة الانتخابات (التي كنتُ أحد مالكيها وأتولّى إدارتها)، إذ أرسل إلى الشركة اثنين من موظفي وزارة المالية مع عددٍ من عناصر الشرطة، كي يُقيموا فيها خلال ساعات العمل لمُصادرة وارداتها النقدية. ثم، قبل ٤٨ ساعة من يوم الانتخاب، أي بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وفي ذروة الحملة الانتخابية نشرتُ جريدة تشرين في صفحةٍ رئيسية

(٥) وأُطليق على هذه الحوارات اسم «جلسات الحوار الوطني» واستمرّت على مدى ٩ جلسات بحثت في الشأن السياسي والاجتماعي والحقوقى والبيئي بجرأةٍ نادرة، بإدراك مميز، في الوقت نفسه، لحدود السقف الذي على هذه الحوارات ألاّ تخترقه، وهو ما أسماه أحد الصحفيين البارزين حينها «حوارات تحت الخيمة الرئاسية» حيث كان الرئيس حافظ الأسد ما زال على قيد الحياة.

وائل السواح، «مقدّمات الثورة السورية (٤) - ربيع دمشق: خطوةٌ وثيقة على أرضٍ غير مستقرّة»، صفحات سورية، ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨.

<https://bit.ly/3miWEYp>

<http://ixiria.alsafahat.net/2018/08/10/>

وبأحرفٍ بارزةٍ إعلانًا عن بيع مكتبي المُخصَّص لنشاطات مجلس الشعب، في المزاد العلني بحُجَّةٍ تحصيل ضرائب غير مُسدَّدة.^(٦) وكان لِزامًا عليَّ أن أناضل على كل الجبهات وأترك لصناديق الاقتراع القول الفصل.

ويبدو أنَّ الجهة المسؤولة عن إدارة الانتخابات في مدينة دمشق كانت واثقةً من نجاحها في محاصرتي وإسقاطي، وكانت تتوقع أنَّ عدد الأصوات التي سأحصل عليها، لن يتعدى الثمانية آلاف في أحسن الأحوال. لكن النتيجة فاجأتهم وحصلتُ على ١٨٤,٥٠٠ صوت، مُوزَّعةً بنسبٍ متفاوتة على جميع المراكز المنتشرة في مدينة دمشق. ففي منطقة الدويلعة حصلتُ على نسبة ٦٠٪ من مجموع الأصوات بينما كانت النسبة في حي الميدان الذي ولدت فيه بحدود ٢٥٪، وكذلك في القُصاع.

ووصلتِ النسبة في منطقة العرين حوالي ٢٠٪ بسبب النشاط المميَّز الذي قام به عاملات وعمال الشركة الذين يقطنون في هذا الحي، على الرغم من حصول بعض حالات التزوير الأكيد. ولكي أُوثق ما لاحظته من تلاعبٍ في عملية فرز الأصوات، طالبْتُ بإعادة فرز الأصوات في صندوقٍ، نتيجة شكوى قدَّمتها مندوبتنا في «ثانوية بهجت البيطار»، لتكشف عملية إعادة العدِّ، أنَّ عدد الأصوات التي انتخبنتي كانت ٣٢٠ صوتًا وليس ٢٤٠ صوتًا كما ادَّعتْ نتيجتهم المُسجَّلة والمعلنة في الفرز الأول. وتبيَّن أيضًا أنَّ عدد الأصوات الممنوحة والمسجلة لأحد المرشَّحين الآخرين تزيد

(٦) رياض سيف، تجربة رياض سيف: «همومٌ في الصناعة والسياسة»، دمشق، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، لا ذكر لناشر، ص ٣٧.

<https://bit.ly/2Rt8mBt>

سبعين صوتًا عن العدد الفعلي الذي ناله. وكل ذلك أثبتّه بمحضرٍ رسمي في محافظة مدينة دمشق.

وقد أبدى محافظ دمشق استعداده لفتح أية صناديق أخرى إذا رغبتُ بذلك، ولكنَّ النتائج بدأت بالظهور وكانت الأصوات التي حقَّقَتْها تؤكد فوزي في المراتب الأولى وأنَّ ما خسرتَه من أصواتٍ بسبب التلاعب لم يعد له من الأهمية التي تستدعي خلق مشكلةٍ كبيرة أو تأخير عمليات الفرز النهائي، حيث كان الوقت متأخرًا في ليلة فرز الأصوات والناس مُرهقون، فقررتُ التنازل عن حقي.^(٧) ومن المعلوم أنَّ عدد الصناديق في المحافظة يبلغ ١٠٠١ صندوق، الأمر الذي يوضح حجم التزوير أثناء العدِّ أو التسجيل الذي يحتكره عادةً موظفون من أعضاء حزب البعث الحاكم، وبالتالي دورهم المُتواطئ في حذف وإنقاص عدد الأصوات التي يحصل عليها مرشحون لا ترضى عنهم السلطة وزيادة أصوات مرشحين آخرين، تريدهم السلطة أن يكونوا في برلمانها الجديد. وأوضح مثالٌ على ذلك تجربة الدكتور عارف دليلة، عميد كلية الاقتصاد السابق، ذي الشعيبة الواسعة والمشهود له بمواقفه الجريئة في محاربة الفساد والمطالبة بالإصلاح الاقتصادي، والذي سخرت الدولة كل أجهزتها الأمنية وأدواتها لمنع وصوله إلى مجلس الشعب.

(٧) المرجع السابق، ص ٤١.

الفصل الخامس

انطلاقاً جديدة،
وقضايا ساخنة تحت الأضواء

بيضاء في الأصل

كان عام ١٩٩٩ آخر عهدي مع العمل الصناعي والتجاري بعد أن بعثُ آخر حصّةٍ لي في «شركة أديداس»، وقررتُ التفرغَ للشأن العامّ والخوضَ في القضايا الهامة التي تُؤثّر على حياة السوريين وتمسُّ كرامتهم ومستقبل أولادهم وتحفظ البيئة والثروة الوطنية. فكان من صُلب اهتماماتي مواضيع اعتبرتها حسّاسةً وخطيرة، منها: دراسة مضارّ الاستمرار في زراعة القطن، الذي سمّيته العدو الأول للشعب السوري، حيث ملّح الأراضي وجفّف الينابيع وكبّد ميزانية الدولة خسائر فادحة. وكشفتُ ما رافق هذه العملية من تضليلٍ للإيهام بأنّ زراعة القطن مصلحة وطنية. ومنها قضية الخلوي الذي يُفترض أن يوفّر دخلاً هاماً لخزينة الدولة دون عناءٍ أو تلوثٍ للبيئة. ومنها: حاجتنا الماسّة لبناء صناعة متطورة توفّر فرص عملٍ شريف وتكون قاطرةً للاقتصاد، بما في ذلك الدفاع عن القطاع الخاص الصناعي المنتج والسعي لتوفير المناخ المناسب لانتعاشه وإزالة كل العراقيل التي تُعيق نموه وتقدمه.

وأرى أنّ من حق كل مواطنٍ سوري الوقوف على أسباب ما لحق به من ظلّم نتيجة تبيد المال العام وسرقاته، وسوف أقدم أمثلةً لدراساتٍ قمتُ بها خلال الدور السابع لمجلس الشعب حتى دخولي السجن في أيلول ٢٠٠١، كدراساتي عن القطاع الخاصّ

الصناعي والتصدير وأيضاً عن زراعة القطن ثم عن صناعة النسيج والخيوط الصناعية، وأهمها عن عقود الخلوي.

• وقفه مع التصدير والإدخال المؤقت وتقزيم القطاع الخاص الصناعي

كانت السياسة الاقتصادية للسوق الأوروبية المشتركة في السبعينيات تدعم برامج التصنيع في عددٍ من الدول، منها تركيا والمغرب وتونس ويوغوسلافيا، وهذا الدعم أصبح يُشكّل جزءاً أساسياً من اقتصادات كلٍّ من هذه الدول النامية، بهدف إيجاد مُصنّعين لمنتجاتهم خصوصاً مع ارتفاع مستوى المعيشة وصعوبة المنافسة، نتيجة ارتفاع كلفة الإنتاج في أوروبا.

وكان دعم برامج التصنيع باتفاقياتٍ عقدتها أوروبا مع تلك الدول، توفر المزايا اللازمة لتمكين القطاع الخاص الصناعي من اكتساب الخبرة، وإنشاء مصانع خاصة بقصد التصدير إلى السوق الأوروبية، ونقل بعض الصناعات — ولا سيما تلك التي أصبح من غير المُمكن استمرارها في دول السوق الأوروبيّة المشتركة مثل صناعة النسيج والملابس — إلى الدول النامية، وخاصةً الصناعات التي تعتمد على العمالة الكثيفة والرخيصة.

في هذا السياق، وقّعتِ السوقُ الأوروبية المشتركة مع سورية في أوائل السبعينيات اتفاقيةً تُعطي المُصنّع السوري إمكانية تصدير منتجاته للسوق الأوروبية المشتركة، وهي مُعفاة من كامل الرسوم الجمركية ونظام الحِصص (الكوته). أي يستطيع المُصنّعون التصدير بلا حدودٍ شريطةً أن تكون المادة الأولية بنسبة ٦٠٪ مُصنّعة محلياً، أو أن تكون بشكلٍ كاملٍ، (الأقمشة مثلاً)، من السوق الأوروبية

المشتركة، وكانت هذه ميزةً للصناعيين السوريين لتشجيعهم على تطوير صناعتهم.

واستدراكاً فقد شهدت أوروبا في الثمانينيات اضمحلال صناعة الملابس. زاد الأمر وضوحاً في التسعينيات حيث لم يبق فيها لهذه الصناعات شيء يُذكر، وبالتالي غدت كل ملابسهم مُستوردة. وللأسف لم يعلم أحدٌ من المُصنِّعين السوريين بهذه الاتفاقية كي يستفيد منها، حتى عام ١٩٩٨ حين كنتُ في دورة شراء الخبرة بشركة ألمانية لتصنيع القمصان عالية الجودة، مع عشرةٍ من عُمالي، وهناك عرضوا أن نُصنَّع لهم في سورية قمصاناً باسمهم التجاري، على أن يُرسلوا خبيراً مُقيماً في دمشق، مع توفير كل الأقمشة ومستلزمات الإنتاج وتعليمات القصّ والخياطة والتعبئة، ويتقاضى المُصنِّع أجور تصنيع صافية. وأذكر أن كلفة دقيقة العمل في صناعة الملابس في ألمانيا كانت ٠,٦ دويتشمارك، ومتوسط صناعة القميص الواحد ٣٠ دقيقة إنتاج، أي ١٨ مارك، بينما التعاقد معنا كان بـ ٠,١٥ للدقيقة، أي الربع، على أن يكون العمل استناداً للاتفاقية الموقعة بين سورية ودول السوق الأوروبية.

بعد عودتي توجَّهتُ إلى وزارة الاقتصاد لمتابعة هذه القضية، وتواصلتُ مع الوزير العمادي، ولكنه أنكر وجود هذه الاتفاقية، فحاولتُ البحث عن نسخةٍ باللغة العربية في دوائر الدولة، والجمارك والاقتصاد والصناعة، حتى استطعتُ أن أجدّها عند رئيس المكتب القانوني للجمارك والذي كان يتهيأً للتقاعد.

صوّرتُ الاتفاقية وطبعتُ منها بحدود ٥٠ نسخة وزعتها على الوزير العمادي ودوائر الدولة والجمارك، حيث بادر الوزير مُكرهاً إلى القول: «ولو ماني مقتنع بس منشانك رح مشيها». وتمّ تعميم

الاتفاقية بعد تغييبٍ وممانعةٍ شديدين ومقصودين. والمفارقة أنَّ هذه الاتفاقية مكَّنت تركيا من أن تُصبح الدولة الثانية في العالم في صناعة وتصدير الملابس، بينما ضيَّعت سورية خمسة عشر عامًا لبناء وتطوير هذه الصناعة العالمية.

تابعتُ اهتمامي بواقع قطاع الصناعة عبر محاضرةٍ قدَّمتها بدعوةٍ من «المركز الثقافي الألماني» بدمشق بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ عنوانها «تطور القطاع الخاص في سورية وتحديات المستقبل»^(١) حيث اكتظت القاعة بالحضور وبينهم عناصر الأمن الذين حاولوا الحصول من إدارة «معهد غوته» على نص المحاضرة قبل إلقتها. وقد شرحتُ في هذه المحاضرة تفاصيل حول سياسة حافظ الأسد في تقزيم القطاع الخاص الصناعي خوفًا من تحوُّله إلى قوةٍ مدنيةٍ وسياسيةٍ تُشكِّلُ خطورةً على نظامه كما كانت «الشركة الخماسية» في دمشق، والتي يدَّعي البعثيون بأنها كانت قادرةً على تغيير الوزارة بقوتها الاقتصادية والعمالية، وهذا ما صار يُعرف بعقدة الشركة الخماسية بدمشق. وطبعًا، كانت سياسة تقزيم القطاع الصناعي تستند إلى وضع العراقيين أمام توسُّع القطاع الخاص الصناعي عبر سنِّ قوانين لا يمكن تطبيقها، ما يجعل إقامة منشآتٍ خاصَّةٍ صناعيةٍ كبيرةٍ أو توسيع نطاق العمل الصناعي القديم غير ممكن، أو يترتَّب أعباء على الصناعي يصعب تحملها، ما يُكرِّهه على القيام بمخالفات عديدة تضعه دائمًا في دائرة الحساب والعقاب. فخلال عهد حافظ الأسد وحتى عام ١٩٩١ لم تُبنَ في سورية أي منطقة

(١) رياض سيف، «تطور القطاع الخاص في سورية وتحديات المستقبل»، محاضرة أُلقيت في المركز الثقافي الألماني بدمشق، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، لا ذكر لناشر.

<https://bit.ly/3klpENf>

صناعية نظامية على الإطلاق، أي قبل صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، أي أن كل المنشآت الصناعية كانت تُقام بأماكن مخالفة، وبهذا هي غير قادرة على الحصول على ترخيص إداري يسمح لها ببدء الإنتاج بشكل نظامي. ثم تأتي عقبة حصول المنشأة الصناعية على الكهرباء الضروري (تري فاز) وهنا يلجأ الصناعي لمخالفة أخرى، يليها أعباء امتلاك الآلات التي توجب على الصناعي دفع ضريبة عليها تستمر حتى يأتي الصناعي بوثيقة تثبت صهر الآلة بمعمل حديد حماة. وقد قدّم لي أحد المواطنين كوني عضواً في مجلس الشعب شكوى أنه مُطالب بدفع مبالغ كبيرة كضريبة آلات على منشأة جدّه التي لم تعد موجودة منذ عشرين عاماً!

ثم تأتي مشكلة العمالة، إذ يُلزم القانون صاحب العمل بدفع ٣٪ من راتب العامل إصابات عمل، إذا كانت منشأته تحوي ٥ عمال فما دون، وعند زيادة عدد العمال عن الخمسة يُلزم صاحب المصنع بدفع ١٤٪ من الراتب تأمينات اجتماعية مع ٣٪ إصابات عمل، إضافةً إلى ٧٪ يدفعها العامل، لذا يلجأ معظم أصحاب العمل لعدم تسجيل عمالهم في التأمينات الاجتماعية ويصبحون بذلك تحت رحمة موظفي التأمينات الاجتماعية الذين يمكن أن ينقضوا في أي لحظة ويطالبوا بدفع المخالفات بشكل رجعي، ما يُمكن أن يتسبب في إغلاق الشركة إذا لم يتمكن الصناعي من إرضاء موظف التأمينات بالرشوة.

أما المواد الأولية ولوازم الإنتاج فأغلبها مُهرَّب من لبنان أو الأردن لعدم السماح باستيرادها بشكل نظامي، أو يتم إدخالها بأسعار غير حقيقية بغية دفع رسوم أقل، وهنا يقع الصناعي تحت رحمة مُفتشي الجمارك.

وعند تسويق المُنتَج، تُلَزَم المنشأة بالتقيّد بأسعار البيع المفرق التي تفرضها وزارة التمويل، وكثيراً ما تكون الأسعار أقل من سعر التكلفة مما يضطرُّ البائع للمخالفة بأسعار البيع التي تجعله بالتالي أيضاً تحت رحمة مراقبي التمويل. يُضاف إلى كل ذلك منع التعامل بالقطع الأجنبي للأفراد والمنشآت الصناعية مما يضع الصناعي والتاجر تحت رحمة أجهزة الأمن المسؤولة عن مراقبة تداول العملة الأجنبية. هذا عداكم عن أنّ نسبة الضريبة على الأرباح المُقدَّرة تصل إلى ٦٣٪، (علماً أنها تُقدَّر أساساً بشكلٍ عشوائي من قِبَل موظف الضرائب، إذ أنّ الصناعي غير قادر على تقديم فواتير نظامية لكل مدفوعاته كونها تضم مبالغ الرشوة والفساد وأثمان السكوت على المخالفات المذكورة أعلاه، إضافةً إلى الاختلاف بين سعر الدولار الرسمي والأسود)، يُضاف إليها الفوائد وغرامات التأخير التي ترفع الضريبة إلى ١٠٠٪، والكثير غيرها من العقبات التي تجعل الصناعي مُجبراً على مخالفة كل القوانين ذات الصلة، والتي يبدو أنها وُضِعَتْ أساساً ليتم مخالفتها بشكلٍ جماعي كي يبقى الصناعيون دوماً تحت وطأة المُساءلة وسيف العقوبات، ما يحاصرهم ويعيقهم عن تطوير مُنشآتهم وتالياً توسيع القطاع الخاص الصناعي.

لقد أثارَتْ هذه المحاضرة غضب القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، واعتبرتها عملاً مُعاديّاً للنظام، خاصّةً وأنها أُلقيَتْ في مركز ثقافي أجنبي، مما دفعها إلى إلغاء محاضرتي الأخرى بعنوان «التصدير بين الحلم والواقع»^(٢) وكانت مُقرَّرةً في برنامج

(٢) رياض سيف، «التصدير بين الحلم والواقع»، محاضرة أُلقيَتْ في برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادي في المركز الثقافي بالمزة، بدمشق، ١٨ أيار/مايو ١٩٩٩، لا ذكر لناشر.

<https://bit.ly/2ZF0ks5>

«ندوة الثلاثاء» الاقتصادي في المركز الثقافي بالمزة، وهي ندوة رسمية تُقيمها جمعية العلوم الاقتصادية، يحضرها عادةً عدد كبير من الرسميين والمختصين والأكاديميين.

والأمر الذي أكسبها أهميةً استثنائيةً، أنّ بشار الأسد كان يحضر بعضًا من فعاليتها. وبالفعل تم تبليغ المدعوين بإلغاء المحاضرة واستبدالها بمحاضرةٍ أخرى يُلقِيها السيد سمير صارم في نفس التاريخ، أي ١٨ أيار/مايو ١٩٩٩.

وفي هذه الأثناء وللمفارقة، تلقّيتُ هاتفاً من أحد القادة الأمنيين أبلغني فيه بإعجاب الدكتور بشار الشدید بمحاضرة «تطور القطاع الخاص الصناعي في سورية وتحديات المستقبل»، وطالبي بتوضيحات حول بعض النقاط التي وردت فيها، وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٩ قدّمتُ تلك التوضيحات، لأجد في صباح اليوم التالي تغييراً في الموقف من منع محاضرتي في المزة، إذ تلقّيتُ تأكيداتٍ من القيادة القطرية نفسها ومن وزارة الثقافة ومن المركز الثقافي في المزة بأنّ محاضرتي «التصدير بين الحلم والواقع» لا تزال على برنامج نشاطات المركز، وستُقام في وقتها المحدّد مع الترحيب الشديد. وقد علّق وعقّب على تلك المحاضرة الأستاذ حسين القاضي وزير الصناعة السابق، وأثنى عليها أيضاً الدكتور كمال شرف رئيس الجلسة وهو وزير سابق ورئيس جمعية العلوم الاقتصادية. لكنّ حكومة محمود الزعبي لم تُعَرِّها أي اهتمام لتلقى الإهمال وعدم الاكتراث كغيرها من المحاضرات والمساهمات القيّمة التي كانت تُقدّم في ندوة الثلاثاء الاقتصادي.

• دعوة وزير الاقتصاد للقاء وفد من أحد البنوك الألمانية

في عام ١٩٩٩ تمّت دعوتي مع ما يُقارب الـ٤٠ من رجال الأعمال السوريين لحضور اجتماع في فندق الشيراتون في دمشق مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك الألماني بمناسبة افتتاح فرع له في بيروت. وشارك في الاجتماع وزير الاقتصاد السوري محمد العمادي الذي خاطب رجال الأعمال السوريين، بعد مقدمة دبلوماسية كعادته قائلاً: «والآن، وبعد أن أصبح أحد أعضاء مجلس الإدارة الألمان صهرنا، لزواجه من سيدة سورية، قرّر مجلس إدارة البنك افتتاح فرع له في بيروت يُمكنه تقديم خدمات مُميّزة للصناعيين السوريين. نحن نعرف الشاردة والواردة وكل دولار يخرج وكل دولار يدخل، أنتم حوّلتُم العام الماضي مبالغ ضخمة! (وذكر الرقم)».

وردّاً على ذلك، طلبتُ إذناً للحديث ووجّهتُ كلامي للعمادي: «ها أنت تقول لنا: اذهبوا إلى بيروت لإجراء عملياتكم المصرفية، أي خالفوا القانون السوري.. قوموا بعملياتكم المصرفية تهریباً. فما الحل، إن ضُبط صناعي على الحدود وهو يحمل مبالغ كبيرة بالعملة الصعبة؟ ألا يُعتقل ويُسجن ويُصادر المبلغ الذي يحمله؟ هل بوسعك أن تمنع المخابرات من التعرّض للصناعيين؟ ثم هذه ليست المخالفة الوحيدة المُجبرين عليها: كل رجل أعمال هنا مُجبرٌ على مخالفة عدة قوانين يوميّاً، ويعيش في جوٍّ مشحون بالقلق، عندما يغادر بيته صباحاً يبقى مُتحمّساً لأنه لا يعرف إذا كان سيعود إليه أم سيذهب إلى السجن. لقد آن الأوان لتغيير هذا المناخ الكابوسي، فما الذي يمنع البنك من فتح فرع له هنا، في دمشق؟ كيف يستقيم الأمر وأنت وزير اقتصاد سورية؟ وأليس من حقي كعضو

مجلس شعب وكرجل أعمال المطالبة بوقف الابتزاز الذي يتعرّض له رجال الأعمال والصناعة في سورية؟».

وقّع كلامي على الوزير العمادي كالصاعقة وفقد القدرة على الإجابة، فسارع رئيس غرفة تجارة دمشق راتب السلاح إلى الكلام واستطاع بحنكته ترطيب الأجواء وتخفيف التوتر أثناء الاجتماع. وفي اليوم التالي تلقّيتُ في الثامنة صباحًا اتصالًا هاتفيًا من مدير مكتب الوزير العمادي، وهو صديق لي، يُخبرني أنّ: «الوزير في مكتبه ينتظرك ولن يبدأ عمله قبل أن يراك وهو حزين جدًا فأرجوك ألا تتأخر». ذهبتُ فورًا فوجدتُ الوزير يستقبلني على باب مكتبه قائلاً: «أهلاً أبو جواد»، وكان قبلها يدعوني السيد سيف. وبدلاً من جلوسه على كرسي مكتبه جلس مُقابلني وبادرني سائلاً: «هل أنت شامي؟» فقلت مازحًا: «شامي وميداني كمان!»، فأجاب: «أنا أعرف أهل الشام شاطرين ويعرفون مصلحتهم، وأنت تحمل السلم بالعرض وتُقاتل الجميع... أنزل السلم واعتبرني أخوك. كل صلاحياتي كوزيرٍ للاقتصاد تحت تصرفك... وماذا تريد مني أنا جاهز». أجبته بأن لا مطلب خاص لدي. وتبادر إلى ذهني طرح قضية القرض الذي قدّمته حكومة الكويت لسورية بقيمة خمسين مليون دولار قابلةً للزيادة، لتمويل المواد الأولية اللازمة للصناعيين بشروطٍ مُيسّرة وفائدةٍ سنوية (٢,٥%) وتالياً لتشجيع حركة الصناعة والتصدير، على أن تستفيد الحكومة السورية بنسبةٍ مُماثلة (٢,٥%) أيضًا. وقد مضى على هذا الأمر أكثر من ستة أشهر ولم يستفد منه أحد، الأمر الذي حدا بدولة الكويت إلى تجميد القرض تمهيدًا لإلغائه.

كنت أجد أنّ مثل هذا القرض يُشكّل فرصةً ذهبية للصناعيين

السوريين يُحسِّنوا صناعتهم، ويتمكنوا من المنافسة في الأسواق الخارجية، فطلبْتُ من الوزير الاتصال بالجانب الكويتي وتفعيل هذا القرض لتمويل الصناعيين، خاصَّةً مَنْ هم في أمس الحاجة إلى المال لشراء مواد أولية أو وسيطة وتشغيل مصانعهم وعمالهم. ورغم أنَّ مدة القرض كانت قد انتهت، فقد تجاوب العمادي مع مطلبي واتَّصل فوراً بمدير صندوق الاستثمار الكويتي وطلب منه تمديد القرض لمدة ستة أشهر. ثمَّ سألني عن سبب عدم استفادة الصناعيين من هذا القرض، فقلت هي كلمة واحدة وردت في شروط الاستفادة من القرض ولم يجرؤ أحدٌ على تجاوزها، إذ أنَّ الاستفادة منه حُصِرَتْ بالأشخاص غير المقيمين في سورية، علماً بأنَّ كافة الصناعيين مقيمين بالقطر فلن تنطبق شروط القرض على أحد، فاستدعى مدير التجارة الخارجية وطلَّب منه أن يدرس معي شروط عقد القرض الكويتي وأن نجد الحلَّ مُبدئياً موافقته على بياض. وهذا ما حصل ومكَّن عدداً من الصناعيين من الاستفادة منه، وبعضهم لأكثر من مرة.

• إثارة مسألة الاحتكار السياسي

عرضتُ بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وبحضور رئيس وأعضاء مجلس الوزراء مُداخلةً^(٣) أوضحتُ فيها عدداً من الشروط التي يجب توفُّرها لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والإداري، وتابعتُ: «إنه من العبث ومضيعة الوقت، أن نظنَّ أنَّ تحقيق ذلك ممكن بمعزل عن

(٣) رياض سيف، مداخلةٌ حول مشروع موازنة ٢٠٠١، دمشق، مجلس الشعب، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

<https://bit.ly/2ZH3X2m>

الإصلاح السياسي، لأنَّ كسر الاحتكار السياسي هو شرطٌ لازم لتطبيق مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص، ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، وأن يكون القانون فوق الجميع، وإيجاد الآليات الضرورية للمراقبة والمحاسبة. ومن البديهي أنَّ أيَّ احتكارٍ لا بد أن يُؤدَّ العقم ويوقف التطور والنمو. كما أنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة، الاحتكار السياسي يُنتج بالضرورة الاحتكارات الأخرى الاقتصادية والثقافية والإعلامية، ما يُؤدِّي في النهاية إلى عدم قدرة المجتمع ككل على تجديد نفسه بما يتوافق مع المعطيات المتغيِّرة التي تفرضها التطورات الداخلية والخارجية. ولا بد للنمو الطبيعي لأيِّ مجتمعٍ من توفير التوازن الذي يضمن عدم طغيان مصالح أي فئة على حساب الفئات الأخرى. ولقد أثبتت تجارب كل الدول، على أنَّ تحقيق ذلك التوازن مشروطٌ بوجود مؤسسات المجتمع المدني، المستقلة عن مؤسسات الدولة والتي تُكمِّل دور تلك المؤسسات وتُحرِّضها على تحسين أدائها، وتستطيع من خلال الأنظمة والقوانين والحوار السُّلمي، أن تدافع عن حقوق المنتسبين إليها».

وخلال مُداخلتي علا صراخ عددٍ من الأعضاء البعثيين وقاطعوني أكثر من مرة، ولكنني أصرتُ على قراءتها كاملة فصار بعضهم يلوم رئيس المجلس على إتاحة المجال لتقديم آرائي كاملةً، بينما وجَّه بعضهم الآخر الشتائم النابية، ليسود القاعة جوٌّ من الفوضى، خاصَّةً عندما انبرى أحد زملائي للدفاع عني، في حين قدَّم رئيس مجلس الوزراء مصطفى ميرو اقتراحًا بشطب كامل المداخلة من محضر الجلسة، وكانت هذه سابقةً لم تحصل من قبل، ما اضطرَّ رئيس المجلس إلى إيقاف الجلسة لمدة ١٥ دقيقة، ودعا إلى اجتماعٍ حزبيٍّ في مكتبه، ثم عاد ليُبلغ المجلس بأنه قرَّر شخصيًّا وبحكم صلاحيته بأن يشطب كامل المداخلة وكأنها لم تكن.

لكن كعادتي وزَّعتُ في اليوم التالي نُسخًا من المداخلة على جميع أعضاء المجلس، كما أوضحتُ حقيقة ما جرى في منتدى الحوار الوطني الذي كان قد انطلق في منزلي قبل حوالي الشهرين وأقيمت فيه عدة محاضرات.

• مواجهة الفساد

أول الأمثلة كانت قضية الغزول الصناعية، حيث صدر في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ قرارٌ من رئيس مجلس الوزراء الجديد مصطفى ميرو^(٤) يقضي بمضاعفة الرسوم الجمركية على كل المستوردات من الخيوط الصناعية، وكانت تلك الرسوم قد تضاعفت قبل ذلك بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٩ أي إنها بعد الرفع الثاني أصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه. وتردَّدتْ شائعات بأنَّ رئيس الحكومة قد حصل على ٥٠ مليون ل.س من بعض كبار مصنعي الخيوط مقابل إصداره هذا القرار، وإشاعات أخرى تُفيد بأنَّ رئيس الوزراء شريكٌ في شركة لصنع الخيوط هي الأكبر في سورية على الإطلاق، تُنتج ٥٠ طنًا في اليوم، إذ تقوم بعمليات تحويلية بسيطة

(٤) سُكِّلتْ حكومة مصطفى ميرو الأولى في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، بموجب المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٠٠ القاضي بتشكيل حكومة الجمهورية العربية السورية برئاسة الدكتور محمد مصطفى ميرو، واستمرَّتْ حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. هذه الحكومة هي الوزارة رقم ٩٣ منذ استقلال سورية عن الدولة العثمانية عام ١٩١٨، وهي عاشر وزارة في عهد الرئيس حافظ الأسد. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

مُدخلة رياض سيف حول مشروع موازنة ٢٠٠١، دمشق، مجلس الشعب في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

<https://bit.ly/2ZH3X2m>

على ما تستورده من مواد أولية، وهي الأكثر انتفاعاً من هذا القرار.

وفي دراسة تفصيلية من ٢٦ صفحة^(٥) ورَّعَتْهَا في مجلس الشعب بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ أوردتُ بالأرقام الدقيقة، والمأخوذة من إحصاءات وزارة الصناعة وغرفة صناعة دمشق وغرفة صناعة حلب، فداحة الضرر الذي سوف يُسبِّبه ذلك القرار المُدمَّر، وبَيَّنْتُ أنَّ الأرباح الإضافية السنوية التي سوف تُجنِّها هذه الشركة من انعكاسات القرار الجديد تصل إلى ١٥٧ مليون ل.س، ودخلاً إضافياً للمعامل المستفيدة الأخرى يصل إلى ما يُقارب مليار وثلاث مئة مليون ليرة، نتيجة رفع أسعار منتجاتها فور صدور القرار بنفس نسبة الرسوم الجمركية الإضافية والمماثلة لإنتاجها من الخيوط المستوردة. وطالبتُ بتشكيل لجنة من المجلس لدراسة هذه المشكلة بشكلٍ ميداني، والوقوف على ما تُلحِّقه من أذى بالاقتصاد السوري عموماً والصناعة بشكلٍ خاص، حيث أتوقَّع، من خلال خبرتي أن يتم تسريح آلاف العُمال في الشركات التي تُصدَّر مثلاً «كنزات اكليريك» إلى دول المنطقة وشمال أفريقيا، والتي ستتحول إلى المُصنِّعين الأتراك نتيجة ارتفاع التكاليف في سورية وتراجع القدرة على المنافسة.

تمَّت الموافقة على تشكيل لجنة من سبعة أعضاء، كنت واحداً منهم، أما الباقيون فكلهم من البعثيين المقربين من رئيس المجلس ورئيس مجلس الوزراء. وبعد جولة ميدانية شكلية

(٥) رياض سيف، «مُنعكسات زراعة وتصنيع القطن السوري على الاقتصاد الوطني وتأثيره باستيراد الخيوط الصنعية»، دمشق، مجلس الشعب، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

<https://bit.ly/3ms30EH>

سَلَّمَنِي رَئِيسَ اللِّجَنَةِ تَقْرِيرَهَا لِأَوْقَعِهِ قَبْلَ تَقْدِيمِهِ إِلَى المَجْلِسِ، وَلِيخْبِرَنِي بِأَنَّهُ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى تَجَاوُزِ رَئِيسِ الوِزَارَةِ، فَسَجَّلْتُ عَلَى التَّقْرِيرِ رَفْضِي الكَامِلَ لِكُلِّ مَا جَاءَ فِيهِ، مِمَّا جَعَلَ عَرْضَهُ عَلَى المَجْلِسِ بِهَذَا الشَّكْلِ مُتَعَدِّراً وَمَوْضِعَ إِشْكَالٍ، وَبَقِيَ فِي حَوْزَةِ رَئِيسِ المَجْلِسِ عِبْدَ القَادِرِ قَدُورَةَ دُونَ أَن يَرَى النُّورَ، وَدُونَ أَن يُعْرَضَ عَلَى المَجْلِسِ.

• صَفْقَةُ عَقُودِ الخُلُوي

كَانَتْ تِلْكَ الصَّفْقَةُ بِمِثَابَةِ أَخْطَرِ وَأَكْبَرَ قَضِيَةِ فِسَادٍ فِي سُورِيَةِ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ، حَيْثُ إِنَّهُ وَبَعْدَ خَمْسَةِ أَيَامٍ مِنْ تَوْقِيعِ العَقُودِ وَبِتَارِيخِ ١٧ شَبَاطٍ/فَبْرَايِرِ ٢٠٠١، وَجَّهَ الزَّمِيلُ مَأْمُونَ الحَمْصِي أسْئَلَةً حَوْلَ عَقُودِ الخُلُوي، وَطَلَبَ حُضُورَ الحُكُومَةِ لِلرَّدِّ عَلَيْهَا. حَضَرَتْ الحُكُومَةُ فِي ٢٦ آذَارٍ/مَارِسِ ٢٠٠١ وَقَدَّمَ وَزِيرُ المَوَاصِلَاتِ مُحَمَّدُ رِضْوَانِ مَارْتِينِي تَقْرِيرًا يُوَكِّدُ نِزَاهَةَ العَقُودِ وَقَانُونِيَّتَهَا وَفَوَائِدَهَا الكَبِيرَةَ لِلْمَصْلَحَةِ العَامَةِ، وَأَعْلَنَ رَئِيسُ المَجْلِسِ إِقْفَالَ بَابِ النِّقَاشِ وَطَيَّ المَلْفَ، فَقَاطَعْتُهُ بِصَرَخَةٍ مُدَوِّيَةٍ: «إِنَّ هَذَا سَوْفَ يُضَيِّعُ عَلَى الشَّعْبِ السُّورِي مَبْلَغَ ٢٠٠ مِليَارِ لِيرَةٍ سُورِيَّةٍ، وَأَنْتِي أَمْلِكِ الوَثَائِقَ الَّتِي تَدْعَمُ ذَلِكَ وَلَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَسْمَحَ بِإِغْلَاقِ المَلْفِ». وَهَنَا انْضَمَّ إِلَيَّ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنْ أَعْضَاءِ المَجْلِسِ حَتَّى البَعْثِيِّينَ مِنْهُ مِمَّا اضْطَرَّ رَئِيسُ المَجْلِسِ لِعَدَمِ إِغْلَاقِ المَلْفِ.

بَعْدَهَا زَرْتُ وَزِيرَ المَوَاصِلَاتِ مِنْ أَجْلِ مَسَاعِدَتِي فِي الحُصُولِ عَلَى وَثَائِقِ الخُلُوي، فَنصَحَنِي بِالابْتِعَادِ عَنِ هَذِهِ القَضِيَةِ لِخَطُورَتِهَا، وَحَدَّرَنِي مِنْ وَجُودِ نِيَّةٍ بِسَجْنِي وَسَجْنِ الدُّكْتُورِ عَارِفِ دَلِيلَةَ إِذَا مَا أَصْرَرْنَا عَلَى مُتَابَعَةِ الحَدِيثِ عَنِ هَذَا المَوْضُوعِ.

وفي اليوم الأول من عودة المجلس للانعقاد، في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١، طالبت بتشكيل لجنةٍ للتحقيق في هذا الموضوع، وأيدني في ذلك أكثرية أعضاء المجلس. وقدمتُ مذكرةً من ٦ صفحات تحت عنوان «لماذا التعتيم على عقود الخلوي»^(٦) وزعتها على كبار المسؤولين وعلى زملائي في مجلس الشعب، وطلبتُ نشرها في جريدة تشرين، لكن ذلك لم يتحقق.

بتاريخ ١١ حزيران/يونيو ٢٠٠١ حضر رئيس مجلس الوزراء للردّ على سؤالي الخطّي، وقدم اقتراحًا بإحالة الموضوع إلى لجان المجلس. وتم تكليف لجنّتي القوانين المالية والخدمات بدراسة الموضوع. وبتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠١ قبل أربعة أيام من انتهاء الدورة التشريعية اجتمعت اللجنة المشتركة وحضر المدير العام للمؤسسة العامة للاتصالات مُصطحبًا نسخة من الوثائق المتعلقة بالعقود، تحوي مئات الصفحات ومعظمها باللغة الإنكليزية، سلّمها لرئيس اللجنة مُؤكّدًا على اعتبارها وثائق سرية يحظر تداولها. وتحت إصرار أعضاء اللجنة على توزيع نُسخ من الوثائق على أعضائها تمّت الموافقة على ذلك.

لقد كان حرص رئيس المجلس ووزير المواصلات على إنجاز تقرير اللجنة قبل العطلة واضحًا، وكان من أهم ما أكده الوزير، هو أنّ التصديق النهائي للعقود لم يتم بعد. ونجحت اللجنة في تمديد المهلة الممنوحة لإنجاز عملها إلى الدورة التالية. وحاولت في تلك الفترة وسائل الإعلام الرسمية تكذيب ما كنتُ قد قدمته من

(٦) «لماذا التعتيم على عقود الخلوي؟»، مداخلة رياض سيف مجلس الشعب، ١٥ أيار/

مايو ٢٠٠١.

<https://bit.ly/2FqHiR4>

معلومات وأرقام، وعندما طلبتُ من وسائل الإعلام نفسها نشر ردِّي على ما أوردته بهذا الشأن كان الجواب بالرفض دائماً. في منتصف آب ٢٠٠١ أنجزت دراسةً شاملةً تحت عنوان «صفقة عقود الخلوي» موجهةً لأعضاء مجلس الشعب، ووزعتها على عناصر الحكومة، أبرز نقاطها هي:

إنَّ توقيع عقود الخلوي، منَح لشركاتٍ أجنبية امتياز إدارة واستثمار مَرَقِقٍ عامٍّ تملكه الدولة يتمثل في استثمار الترددات، وهذا يتطلَّب إصدار قانونٍ خاصٍّ حسب المادة ٧١ من الدستور،^(٧) إلا أنَّ رغبة المستفيدين من العقود بإبرام الصفقة وسعة نفوذهم مكَّناهم من الالتفاف على الدستور، وإتمام الصفقة بسرية مطلقة.

في البدء قدَّمتُ شركتان مغمورتان هديةً للحكومة السورية لتركيب شبكاتٍ تجريبية تخدم ٢٠ ألف خط خلوي مجاناً، وتم إجراء الترتيبات لصالح الشركتين المتبرعتين دون الحاجة إلى إعلان مناقصة. وبتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وافق رئيس مجلس الوزراء على إدخال التجهيزات المطلوبة إدخالاً مؤقتاً على سبيل الإعارة، وينتهي مفعول الإدخال بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. أُبرمتْ عقودٌ نهائية مكَّنتِ الشركتين «المتبرعتين» من احتكار خدمات

(٧) وفق المادة ٧١ من دستور الجمهورية العربية السورية لعام ١٩٧٣: يتولَّى مجلس الشعب الاختصاصات التالية: (١) ترشيح رئيس الجمهورية، (٢) إقرار القوانين، (٣) مناقشة سياسة الوزارة، (٤) إقرار الموازنة العامة وخطط التنمية، (٥) إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة وهي معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة أو الاتفاقيات التي تمنح امتيازات للشركات أو المؤسسات الأجنبية وكذلك المعاهدات والاتفاقيات التي تُحمِّل خزانة الدولة نفقات غير واردة في موازنتها أو التي تخالف أحكام القوانين النافذة أو التي يتطلب نفاذها إصدار تشريع جديد، (٦) إقرار العفو العام، (٧) قبول استقالة أحد أعضاء المجلس أو رفضها، (٨) حجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد الوزراء.

الهاتف الخليوي لمدة ١٥ عامًا قبل يومين فقط من انتهاء الفترة التجريبية المذكورة، قاطعةً الطريق أمام الشركات التي يمكن أن تدخل المنافسة.

وبالعودة إلى وضع الشركتين المتعاقدتين بتاريخ توقيع العقود، نبيّن أنّ الأولى، هي شركة «دريكس تكنولوجي» المحدودة المسؤولة، وهي مسجلة في الجزر العذراء البريطانية بتاريخ ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٠ أي قبل أربعة أيام من تاريخ طرح المناقصة، وبرأسمال قدره ٥٠ ألف دولار فقط، مع إغفال اسم المسؤول والمدير العام. أما الشركة الثانية فهي «أنفيسكوم غلوبال»، وهي مسجلة أيضًا في الجزر العذراء البريطانية وبرأسمال ٥٠ ألف دولار. ومعروف أنّ الجزر العذراء البريطانية تسمى بالجنة الضريبة وتستقطب الشركات الوهمية والشركات التي تتعاطى غسل الأموال، حيث تقتصر التزامات الشركة على دفع رسم سنوي بسيط مقابل تسجيل عنوان وصندوق بريد، وهذا يُبيّن أنّ صاحب الشركتين هو شخص واحد يمكن أن نطلق عليه لقب: المُستفيد.

ومما أثار الريبة أكثر هو الخوف الذي كان يسيطر على رئيس مجلس الوزراء محمود الزعبي في تلك الفترة من تمرير تلك الصفقة كما تدل الوثائق، إذ قدّم مدير عام المؤسسة مذكرةً لرئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠ تُرجّح اختيار طريقة الـ«بي أو تي» في التعاقد؛ (أي بناء المشروع واستثماره لعدد من السنين ثم إعادته للدولة).^(٨)

وبتاريخ ٢٠٠٠/٣/١ عُقدَ اجتماع مُوسَّع في رئاسة مجلس الوزراء

BOT: Build-Operate-Transfer (٨)

لم يتوصَّل إلى قرار، تلاه تقديم مذكرة من المؤسسة بتاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ ثم عقد محمود الزعبي اجتماعًا آخر للوزارة بتاريخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٠ برئاسته طلب فيه من المؤسسة ووزارة المواصلات إعداد مذكرةٍ شاملةٍ جديدة، تتضمَّن كافة المُداولات الوزارية حتى تاريخه، ووضع ملحقٍ لأهم الشروط التي ستضمناها مشاريع دفاتر الشروط الفنية والحقوقية، ليُصار إلى تدقيقها من قِبَل وزارتي الاقتصاد والمالية. كما طلب تلخيصًا لكل المذكرات التي أعدتها المؤسسة، وتقديم دراسة مقارنة تبين ميزات ومساوئ الخيارات الأربعة المطروحة وهي: إما أن تكون مؤسسة الاتصالات منفذًا ومشغلًا، وإما تلزيم المشروع عن طريق «بي أو تي»، وإما بيع ترخيص الترددات عن طريق مُزايدة علنية، أو إدارة قطاع الخلوي عبر القطاع المشترك بين المؤسسة والقطاع الخاص.

يُلاحظ مما تقدم هيمنة قضية الخلوي على اهتمامات حكومة الزعبي في الأيام الأخيرة من حياته. كان من الطبيعي أن يتطلب تنفيذ طلبات رئيس مجلس الوزراء في الأحوال العادية فريقيًا كبيرًا من المختصين وأسابيع إن لم تكن شهور من الدراسة والتدقيق، لكنَّ معجزةً قد حصلت هنا، حيث أنَّ كل الدراسات المطلوبة قد أنجزت خلال ساعات وأنَّ محمود الزعبي رئيس الوزارة قد وافق على خيار الـ «بي أو تي»، كما تمَّت إقالة حكومته في نفس اليوم!

وبقيَ رئيس مجلس الوزراء الجديد محمد مصطفى ميرو والوزراء ومؤسسة المواصلات مُصرِّين على أنَّ الزعبي هو مَنْ وافق على خيار الـ «بي أو تي» قبل إقالته بساعات، والحقيقة التي لا تقبل

الشك أنَّ رفض الزعبي خيار الـ «بي أو تي» كان سبب إقالته. وقد كانت العداوة بين كلِّ من محمود الزعبي وسليم ياسين، (نائب رئيس الوزراء لشؤون الاقتصاد)، مع محمد مخلوف معروفةً للجميع، وكانا يشتركان دائماً من تغوُّل محمد مخلوف على كل المشاريع الاقتصادية.

ومما حدثني به سليم ياسين عندما كنا معاً في سجن عدرا أنَّ محمد مخلوف تقدَّم بطلب إقامة صالة سوق حرة في مطار دمشق الدولي، الأمر الذي لم يوافق عليه سليم ياسين فانتظر ذهابه في إجازة طويلة ليحصل على الموافقة من وزير الاقتصاد محمد العمادي، وليُفاجأ سليم ياسين عند عودته ويجد أنَّ السوق الحرة قد أقيمت.

وتبين الوثائق أنَّ مذكرة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠ بالإضافة إلى ترجيح اختيار نظام الـ «بي أو تي» أعطتِ المستفيد هدية ثمينة بتخفيض حصة الخزينة من العائدات من ٤٠% إلى ٣٠% في السنوات الثلاث الأولى من العقود، والأُنكى أنَّ هذه الحكومة لم تكتف بذلك فوفَّرت للمستفيد أرباحاً إضافيةً على حساب خزينة الدولة بالطرق التالية:

بتاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠١، أي بعد ثلاثة أسابيع من توقيع العقد، وافقتِ الحكومة على إعفاء الشركتين من دفع أيِّ رسوم جمركية على مستورداتهما التي تتعلق بالمشروع واعتبارها إدخالاً مؤقتاً، علماً بأنَّ مذكرة المؤسسة بتاريخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠ قدَّرتِ الرسوم الجمركية المتوجَّب دفعها بخمسة مليارات ل.س.

وبعد شهرٍ من تاريخ توقيع العقود، أي في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١، أصدر مدير عام مؤسسة الاتصالات كتاباً يمنح فيه الشركتين

المتعاقدتين حسومات في أجور الدارات، يصل مجموعها إلى أكثر من ١٢ مليار ل.س، خلال فترة التعاقد محسوبة على العدد المتعاقد عليه أي مليون وسبعمئة ألف خط، وعند مضاعفة عدد الخطوط كما يبين الواقع فإن رقم ١٢ ملياراً سوف يتضاعف بنفس النسبة.

تم تحديد عدد الخطوط لكل عقد بـ ٨٥٠ ألف مشترك، بينما كانت كل التوقعات تُشير إلى أن احتياجات السوق تصل إلى أضعاف هذا العدد، قبل السماح لمُشغِّلِ ثالث بدخول السوق عام ٢٠٠٨. وللهروب من دفع أي أعباء مالية للخطوط التي تزيد عن ٨٥٠ ألف، أرسلت الشركتان كتاباً لمؤسسة الاتصالات يُبين أن الشركة ملتزمة بتركيب ٨٥٠ ألف خط وحسب الحاجة.

وبما أن المؤسسة لم تردّ على كتابها فاعتُبر بحكم الموافق عليه، مانحاً الشركة المستثمرة فرصة لتوسيع الخطوط حسب حاجة السوق دون أن يترتب عليها أية التزامات إضافية، وقد وصل عدد الخطوط فعلاً إلى أضعاف العدد المُسجَّل في العقد.

لقد قدّرت المؤسسة العامة للاتصالات بتاريخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠ ربح الشركتين قبل دفع الضريبة بـ ١٢١,٨١٥ ملياراً عن مليون وسبعمئة ألف خط كحدّ أعلى، يُحوّل منها ٣٦٪ للخزينة كضرائب، ليُصبح الربح الصافي للمستفيد ٧٧ مليار ل.س فقط.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار عامل تخفيض الضريبة من ٣٦٪ إلى ١٨٪ وزيادة عدد الخطوط لأكثر من ثلاثة أضعاف العدد المتعاقد عليه، وبإضافة الأرباح عبر كل الطرق الاحتمالية التي تطرّقنا إليها سابقاً، ندرك أهمية هذه الصفقة الاحتكارية التي تُدرّ مئات مليارات الليرات السورية على المستفيد الأساسي منها، أي على رامي مخلوف ابن

خال بشار الأسد وأهم المُترَبِّعين على قمة هرم المافيا الاقتصادية التي تحكم سورية.^(٩)

بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١ قُمتُ بتوزيع آلاف النسخ من كُتيبٍ صغير (٩٦ صفحة)^(١٠) بعنوان «صفقة عقود الخلوي» والذي أعتقد أنه كان أحد أهم الأسباب الرئيسة في قرار السلطة باعتقالي، وذلك بعد فترة لا تتجاوز الشهر من فضح صفقة الخلوي، لتتمّ محاكمتي وإيداعي السجن، على الرغم من كوني عضواً في مجلس الشعب.

بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١ علمتُ أنّ المؤسسة العامة للاتصالات والشركات المُشغَّلة للخلوي دعتُ إلى مؤتمر صحافي في فندق الشيراتون على هامش معرضٍ حول «خدمة الخليوي في سورية»، فحضرتُ دون أن أكون من المدعوّين. وكان على رأس الحاضرين

(٩) رامي مخلوف، ابن خال بشار الأسد، يُعتَبَر المثلّ الأبلغ على زواج السلطة المُستبدّة برأس المال المنهوب، كما يُعتَبَر أقوى شخصية اقتصادية في سورية، فهو يملك إمبراطوريّةً مالية احتكارية على رأسها شركة سيراتيل للاتصالات فضلاً عن تعاونه مع أجهزة الأمن لترويج خصومه من رجال الأعمال، بالإضافة إلى تسخير الكثير من القضاء لصالحه، بحيث لا يمكن لأي شركة أجنبية أن تقوم باستثمارات أو أعمال تجارية في سورية من دون موافقته ومشاركته. ولا يُجانِب الصواب من يعتبر أنّ فضح رياض سيف لصفقة الخلوي كان من الأسباب الرئيسة لاعتقاله عام ٢٠٠١، وربما شكَّلتُ مواجهته لهذه الإمبراطورية الفاسدة سبباً خفياً في فقدان ابنه إياد. وقد وصفتُ وزارة الخزانة الأميركية رامي مخلوف بأنه «المستفيد من الفساد العام في سوريا والمسؤول عنه، وإنّ نفوذه واتصالاته داخل النظام سمحت له بالسيطرة على صفقاتٍ مربحة لأنواع محددة من السلع». كذلك فرضتُ هذه الوزارة عقوبات اقتصادية عليه في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ضمن مساعيها لمعاقبة مسؤولين سوريين قالت إنهم على صلة بمحاولات تفويض الحكم في العراق ولبنان. وفي ١٠ تموز/يوليو ٢٠١١ أدرجتُ وزارة الخزانة الأميركية عدداً من الشركات التي يمتلكها مخلوف كلياً أو جزئياً على لائحة عقوباتها.

(١٠) رياض سيف، «صفقة عقود الخليوي»، دمشق، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١، لا ذكر لناشر، صفحة ٩٦.

تسعة من زملائي في المجلس، جاؤوا لدحض كل ما قدّمته من معلومات حول موضوع الخلوي.

بعد سماع كلمات مدير مؤسسة الاتصالات ومديري الشركتين، عدتُ فأكدتُ ثقتي بصحة ودقة ما ورد في الدراسة من أرقام، وعند خروجي من باب الفندق كانت وسائل الإعلام العربية بانتظاري، وكان رامي مخلوف شخصياً مع أربعة من مرافقيه موجوداً وينظر نظراتٍ تهديدٍ ووعيد. وأعدتُ بمقابلةٍ مع «قناة الجزيرة» المعلومات التي طرحتها بمداخلتي، وما أن ابتعدت قليلاً عن طاقم الجزيرة حتى انقضَّ مرافقو مخلوف، (البادي غارد)، وصادروا الشريط المُسجَّل من قبَلِ «قناة الجزيرة».

في اليوم التالي زرتُ المعرض فالتقيتُ بمدير عام شركة «٩٤»، وبعد حديثٍ مُطوّلٍ بيننا سألتُهُ إن كان يجد في الأرقام الواردة في الدراسة أيّ خطأ أو مبالغة؟ فأكد لي أنّ الأرقام دقيقة، وطلب مني أن أزوره في مكتبه، وهذا لم يحصل لأنني أعرف أنه يفكر بعقد صفقةٍ مقابل التراجع عن الدراسة.

وفي نفس هذه الفترة، أي قبل ثلاثة أسابيع من دخولي الأول للسجن، زارني أحد الأصدقاء الذي أكنُّ له كل احترام، وهو من حاملي الدكتوراه في الاقتصاد، ليُصارحني بأنه مرسلٌ من قبَلِ محمد مخلوف ليَسأل عن مطالبي مقابل التوقف عن التطرُّق إلى صفقة الخلوي، وهو يعلم أنني قدّمتُ لرئيس الجمهورية بناءً على طلبه قائمةً بالمبالغ التي خسرتها من جرّاء كيديّة رئيس الوزارة محمود الزعبي (حسب وصفهم)، وكان مجموع المبالغ ٣٥٠ مليون ليرة سورية، واقترح أن يُضاف للمبلغ ما سمّاه فوات الربح ويُقدِّره بـ ١٥٠ مليون ليرة ليصل المجموع إلى ٥٠٠

مليون ليرة أي ما يعادل وقتها ١٠ مليون دولار. وأسّر لي بأنه
يُمكنني استلامها في أي مكانٍ أرغبه مع حفظ ماء الوجه. وعندما
سألته ما يقصد بحفظ ماء الوجه؟ أجاب بأنه يُمكنني أن أبقى
معارضاً دون أن أمسّ محمد مخلوف شخصياً. وفهمتُ من صديقي
أنه يتوقّع الحصول، في حال نجحتُ مساعيه معي، على منصب
وزير الاقتصاد. طلبتُ منه أن يُمهّلني بضعة أيام، حيث كانت
آلاف النسخ من دراستي حول صفقة الخلوي قيد الطباعة، وبعد
يومين تمّ توزيع الكُتيب على نطاقٍ واسع، وهو ما يُعتبر جوابي
على الصفقة.

بيضاء في الأصل

الفصل السادس

ربيع دمشق

بيضاء في الأصل

(١) مخاضُ الحراك المدني

يَصْحُ القولُ إِنَّ المجتمعَ السوريَّ وخاصَّةً نُخبَه الثقافيَّةَ والسياسيةَ عاشا ورشةً جديَّةً من النقاشِ حولِ مختلفِ القضايا العامَّة، لم يشهد لها تاريخَ المجتمعِ مثيلاً، وهذا ما درجتْ تسميته بمناخٍ أو مخاضِ ربيعِ دمشق، والاسم جاء ربما تيمُّناً بأجواءِ تفتُّحِ الأزهارِ في فصلِ الربيعِ، بعدَ شتاءِ قارصٍ وطويلِ عاشته البلادُ، وربما تشبُّهاً بما سُمِّيَ ربيعِ براغِ الذي كان عنواناً للتغييرِ الديمقراطيِّ في تشيكوسلوفاكيا في مواجهة الاستبدادِ والوصايةِ الشيوعيين.

لقد بدأتْ معالمُ هذا المناخِ الربيعيِّ تتنامى وتتكشَّف بعد انتخاباتِ المجلسِ التشريعيِّ السابعِ، وموتِ حافظِ الأسدِ، لتأخذ بعضَ الاستقرارِ والديمومةِ خلالِ عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. ويتفقُ الكثيرون على أنَّ الدافعَ وراءَ مبادرةِ السلطةِ لتمريرِ هذا المناخِ هو محاولةُ الأسدِ الأبِ التمهيدَ لوصولِ ابنه وخليفته إلى سُدَّةِ الحكمِ بأقلِّ ردودِ أفعالٍ شعبيةٍ وثقافيةٍ وسياسيةٍ، بما في ذلك تفكيكِ مراكزِ القوى التي تُعارضُ ضمناً هذا الخيارَ.

ولعلَّ الطريقَ المُجَرَّبَةَ لإضفاءِ المشروعيةِ على انتقالِ السلطةِ، هي توسيعُ بعضِ هوامشِ النقدِ والاعتراضِ، وإنْ مؤقتاً، على الواقعِ

القائم الذي بات مَحَطَّ رِفْضِ غالبية الشعب جراء تَفْشِي ظواهر الفقر والتمييز والفساد والمحسوبية، ما يفسر التركيز السلطويّ على طرح شعار التحديث والتطوير خلال هذه الفترة، والترويج الممنهج لرواياتٍ وقصصٍ عن دور بشار الأسد في تنمية سورية وتطهيرها من الفاسدين وتحديثها وتهيئتها للتوافق مع تطور الحضارة العالمية.

ولكن ما عَزَّزَ هذا المناخ هو تسارع الأحداث السياسية مع بداية عام ٢٠٠٠.

فبعد فشل المفاوضات السورية/الإسرائيلية فيما يتعلق بالحدود والأمن والمياه والتطبيع الدبلوماسي، وإعلان استقالة حكومة محمود الزعبي في آذار ٢٠٠٠ بعد ١٣ عامًا من تشكيلها، واتهام رئيسها مع نائبه سليم ياسين ووزير المواصلات مفيد عبد الكريم بالفساد، وطرد الزعبي نفسه من الحزب ثم انتحاره بحسب الرواية الرسمية، كان تشكيل حكومة جديدة في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ برئاسة محافظ حلب السابق مصطفى ميرو، الذي جاهر ببرنامجه يدعو بصورة رئيسية إلى إصلاح القوانين وتحديث المؤسسات وتحسين شروط حياة المواطنين المعيشية والاقتصادية.^(١)

وهذا، بالمناسبة، على الرغم من أنّ مصطفى ميرو كان محافظًا لمدينة الحسكة عندما تمّ حفر آلاف الآبار الارتوازية، بموافقته، في حوض الخابور مما أدّى إلى جفاف نبع الخابور!

(١) رياض سيف، مداخلة حول مشروع موازنة ٢٠٠١، دمشق، مجلس الشعب ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

<https://bit.ly/3iyIsIz>

كالعادة بَقِيَ هذا البرنامج الذي أعلن عنه مصطفى ميرو طيّ الأدرج وحبراً على ورق، ولم تُبادر الحكومة إلى إصدار أية قوانين من شأنها تشريع حرية الرأي والتعبير، كقانونٍ للمطبوعات وآخر لتشريع الأحزاب السياسية. والأنكى أنه لم تظهر أيُّ دلائل على الرغبة في الإصلاح والانفتاح على الآخر المختلف، سواء في العلاقة بين السلطة والنُّخب السياسية والثقافية، أو في وسائل الإعلام الرسمية.

ورغم ذلك، فقد ترك كل ذلك أثراً مُشجِّعاً للسوريين كي يبدؤوا بتلمُّس دورهم الغائب، فبادر الكثيرون منهم لتحويل سهراتهم الخاصّة إلى جلسات حوارٍ تتناول واقع بلدهم والسياسات المُتَّبعة فيه وتأثيرها على مستقبلهم ومستقبل أطفالهم، ساخرين ومُتحرِّرين من العديد من الأمثال الشعبية التي رسَّخها الاستبداد في وعيهم منذ الطفولة، أهمها: «لعن الله السياسة ومَن يتحدَّث بها»، «العين لا تقاوم المخرز»، «مالنا ومال السياسة، ليس وراءها إلا وجع الرأس»... إلخ.

وربما ما شجَّع الناس أكثر للاهتمام بالشأن العام، هو المسرحية المكشوفة لتسارع عملية انتقال السلطة بعد موت حافظ الأسد، حيث انعقد مؤتمرُ حزب البعث العربي الاشتراكي على عجلٍ في الفترة ١٧-٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ وأعلن عن قيادةٍ قطرية جديدة انتخبَتْ بشار الأسد أميناً عاماً لها ورشَّحته، وفقاً للدستور، لمنصب الرئاسة.

تلا ذلك انعقاد جلسةٍ طارئةٍ لمجلس الشعب عدَّلت الدستور بما يُناسب عُمر المرشح الرئاسي وتم التصويت بالإجماع على هذا

الترشيح،^(٢) وتحديد موعد الاستفتاء، الذي أُعلنت نتائجه في ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٠ بفوز بشار الأسد بنسبة ٩٧,٣ في المائة من أصوات المقتربين.^(٣) ولعل ما زاد الناس شجاعة، خطاب القَسَم الذي ألقاه الرئيس الجديد أمام مجلس الشعب في ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٠ وروَّج فيه للإصلاح الديمقراطي، حيث قال: «إنَّ الفكر الديمقراطي يستند إلى أساس قبول الرأي وهو طريق ذو اتجاهين» مشيرًا إلى أنه «لا يجوز تطبيق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا» بل يجب «أن تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصَّة بنا المنبثقة من تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية».^(٤)

وبالفعل استثمر المثقفون والناشطون السوريون هذا المناخ وما ورد في خطاب القَسَم، للدَّفْع باتجاه خلق فضاءٍ للتعبير الحر والمسؤول، وذلك على الرغم من امتعاض بعضهم من آلية انتقال السلطة، حيث لا يزال في ذاكرتي ما نشره رياض الترك في ملحق

(٢) في استلام بشار الأسد للسلطة: «مع وفاة والده في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ رُفع بشار وعمره ٣٤ عامًا و١٠ أشهر إلى رتبة فريق أول ركن حينما عدل مجلس الشعب السوري الدستور بإجماع أعضائه لخفض الحد الأدنى لعمُر الرئيس من ٤٠ عامًا إلى ٣٤ عامًا، لتمكينه، (تمكين بشار)، كقياديٍّ في حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم من عرض ترشيحه على مجلس الشعب لمنصب الرئاسة. وأصبح بذلك أول رئيس عربي يرث والده في حكم جمهورية. انتُخب بعدها أمينًا قطريًا للقطر السوري لحزب البعث الحاكم (حسب المصطلحات المستخدمة) في المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٠. وانتُخب رئيسًا للجمهورية في ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٠ عبر استفتاءٍ صُوريٍّ كان المرشح الوحيد فيه»، المصدر: بشار الأسد، المعرفة.

<https://www.marefa.org/>

(٣) بشار الأسد، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

<https://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٤) بشار الأسد، خطاب القَسَم أمام مجلس الشعب، دمشق، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠٠٠.

النهار بتاريخ ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٠، عن أنه «من غير الممكن أن تظل سوريا مملكة الصمت»^(٥) وأيضاً ما كتبه أنطون مقدسي في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠ على صفحات جريدة الحياة من خلال رسالة مفتوحة إلى بشار الأسد، هنأه فيها بمنصبه الجديد وأوضح بكل جرأة حقيقة ما نعيشه، قائلاً أن: «الوضع العام، باختصار يا سيدي: انهيار عام، سياسي واقتصادي وأيضاً ثقافي وإنساني» وطالب «بنقل البلاد من وضع الرعية إلى المواطنة»^(٦) وقد أثارت هذه الرسالة حفيظة السلطة ولاقى صاحبها، بدلاً من الشكر على صراحته وجرأته، قراراً بفصله من موقعه، كمديرٍ لمديرية التأليف والترجمة والنشر في وزارة الثقافة التي أشرف عليها على مدى سنواتٍ طويلة، أصدرته، بلا حياة، وبأوامر من السلطة الأعلى على الأرجح، الوزيرة مها قنوت.

(٢) جمعية أصدقاء المجتمع المدني

كان السوريون قبل مخاض ربيع دمشق، يعيشون فترةً من العزلة والأفاعلية والخوف من المبادرة، وكانت المعارضة تتوزع بين المنافي والسجون وأقيية العمل السري، عاجزةً عن مراجعة أطروحاتها الأيديولوجية وبرامجها السياسية التي لم تعد مغرية لأعضائها ومُناصريها، فكيف الحال بالنسبة للمواطن العادي؟

(٥) ملحق النهار، ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٠، عن أنه «من غير الممكن أن تظل سوريا مملكة الصمت». أعادت القدس العربي نشر المقالة في ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٠.

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1491&r=0>

(٦) أنطون مقدسي، «رسالة إلى الرئيس السوري: من الرعية إلى المواطنة»، الحياة، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

<https://bit.ly/2Fo13Zv>

وظهر أنّ السلطة بمؤسساتها جميعها، الحزب والمنظمات الشعبية والجهة الوطنية والمؤسستين العسكرية والأمنية، قد بدأت تتراجع من حيث فاعليّتها وقدرتها على التحكم بمفاصل حياة المجتمع، وعاجزة عن اتخاذ القرارات الحيوية الكفيلة بتخفيف ما يعترضه من مشاكل وأزمات، ليغدو همّها الرئيس الحفاظ على استمرارها وعلى مقومات وركائز الوضع القائم.

في ظل هذا الاستعصاء، حاول بعض المثقفين السوريين تفعيل دورهم وفتح أبواب جديدة، ومنها اللقاء الذي حضرته في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ في بيت المخرج نبيل المالح بمشاركة مجموعة من المثقفين والسياسيين، أذكر منهم في من أذكر: ميشيل كيلو، وهالة محمد، وياسين شكر، ورفعت السيوفي، وعادل محمود، ويوسف سلمان، وعارف دليّة، ووليد البني، ونبيل المالح، وهناك دار الحديث حول أفضل صيغة للمساهمة في عملية إصلاح سياسي كان الجميع مقتنعاً بأنها باتت ضرورة ملحة، بما يعيد الناس للمشاركة بالسياسة وتقرير مصيرهم، ويُمكّنهم من التعاضد للتغلب على ما يعاينه المجتمع السوري من أزمات. وبعد الاجتماع الثالث وبدء إرساء بعض التوافقات، وتوخيّاً لتغطيتها، تم نقل اجتماعاتنا، في حزيران عام ٢٠٠٠ إلى مكتبي المُخصّص لشؤون مجلس الشعب، لتُعقد بشكلٍ دوريّ كل يوم أحد. وكانت من أهم التوافقات الدعوة والعمل على تعزيز ثقافة المجتمع المدني بصفتها بوابة الإصلاح السياسي، ثم التوافق على ضرورة تأسيس حالة تنظيمية تُشكّل حمايةً وتطويراً لهذا الخيار، وقد ارتأى الجميع أن يكون اسمها «جمعية أصدقاء المجتمع المدني»، وجاء في بيانها التأسيسي:

«إنّ المجتمع المدني كما نراه هو مجموع التنظيمات

المجتمعية غير الحكومية من جمعياتٍ ونقابات
وهيئات ومنظمات وأحزاب ووسائل إعلام حرةً ومتعددة
ونوادٍ ومؤسسات، وجوهره الخيار الديمقراطي، ولا
يمكن للديمقراطية أن تتجسّد إلا عبر نهوض المجتمع
المدني بأنظّمته ومؤسساته، وخلق حالة حوارٍ نقديٍّ
بين المجتمع والدولة من أجل مصلحة الوطن، كما
أنّ تفعيل مؤسسات المجتمع المدني يُعتبر السبيل
الوحيد لبناء دولةٍ للجميع وتحقيق حراكٍ اجتماعي
فاعل وصولاً إلى الدعوة إلى تأسيس جمعية أصدقاء
المجتمع المدني في سوريا علناً نقدم جهداً يُسهّم في
بناء مجتمع ديمقراطي مُتطوّر»^(٧).

كانت اجتماعات «جمعية أصدقاء المجتمع المدني» علنيّة ومفتوحة
ما يجعلها مكشوفةً للأجهزة الأمنية، وتم الاتفاق على تقديم
طلب تسجيل الجمعية بعد إنجاز الصياغة النهائية لبيان التأسيس،
ولكن قبل أربعة أيام من موعد الاجتماع المُخصّص لإقرار البيان
التأسيسي، تلقّيتُ دعوة في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠ لزيارة نائب
رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام في منزله، دام اللقاء أكثر من
ثلاث ساعات، وعلى الرغم من أنّ لقاءاتي السابقة بالسيد خدام
كانت قليلة، وتتم بشكلٍ رسميٍّ في مكتبه لمعالجة قضايا عامّة، إلا
أنّ هذا اللقاء كان مختلفاً جدّاً، وفاجأني بإبداء إعجابه الشديد بي

(٧) «مشروع تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية»، من أجل مجتمعٍ
مدني في سورية: حوارات «منتدى الحوار الوطني»، تحرير وتقديم رضوان زيادة، الناشر:
اللجنة العربية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية الأوروبية للنشر، ٢٠٠٤، ١٣٦ صفحة.

<https://bit.ly/2ZGf0bW>

وبالنجاحات التي حققتها في عملي، وخاصةً من النواحي الإنسانية والأخلاقية، ثم أبلغني عن لقاء كان له مع رئيس الجمهورية في صباح اليوم ذاته، دار فيه الحديث عما لقيته من معاملةٍ كيدية ظالمة من قِبَل محمود الزعبي وحكومته، وأنه، أيُّ خدام، قال: «لو أنَّ الرئيس حافظ الأسد عَلِمَ بذلك في حياته لقطع أياديهم على ما فعلوا». ثم نقل لي رغبة رئيس الجمهورية بأن أستعيد أمجادي الصناعية وأعود أكثر مما كنت عليه بعشرة أضعاف، كما أبلغني طلبَ الرئيس تزويده بتقريرٍ مُفصَّل من قِلي يبين حجم الخسائر التي تكبدتها نتيجة تلك المعاملة الكيدية، وإيصاله له عن طريق السيد خدام نفسه.

سار اجتماع ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كما كان مُقررًا له وتمت الموافقة على الصياغة النهائية لبيان «جمعية أصدقاء المجتمع المدني»^(٨) وعندها، وفي ضوء ما ذكرته أمام المجتمعين عن لقاءي مع عبد الحليم خدام، اتفقوا على تكليفي بإعلام كلِّ من نائب رئيس الجمهورية واللواء بهجت سليمان بهذا البيان، كي أطلب منهما مساعدتنا للحصول على ترخيصٍ لهذه الجمعية. وعلى هذا التقيتُ في صباح اليوم التالي باللواء بهجت سليمان في مكتبه بحضور الدكتور إلياس نجمة سفير سورية في فرنسا وزميلي السابق في مجلس الشعب، وأدركتُ بعد حوارٍ دام أكثر من ساعتين أنَّ اللواء بهجت كان على عِلْمٍ كامل بكل ما كان يدور في اجتماعاتنا وأنه كان يتوقع زيارتي، ليتمحور حديثه وحديث الدكتور نجمة على محاولة إقناعي بأنَّ غالبية ما يُسمَّى منظمات المجتمع المدني ما هي إلا وسيلة وغطاء لأنشطة المنظمات الماسونية العالمية أو

(٨) المرجع السابق.

مرتبطة بأندية الروتاري، التي يتحكم بها اليهود بقصد السيطرة على العالم، مُعلنًا رفضه القاطع لقيام مثل هذه الجمعية.

تلا ذلك في مساء اليوم ذاته لقاء مع عبد الحليم خدام في منزله، وكان يتوقَّع أن أقدم له تقرير الخسائر الذي طلبه رئيس الجمهورية، لكنه تفاجأ عندما قدَّمتُ له طلبًا لتسجيل الجمعية وتشريعها قانونيًا، فامتقع لونه وقال: «هذه ليست جمعية، هذا بلاغ رقم واحد لانقلابٍ تُخطِّطون له تحت يافطة المجتمع المدني وهو أمرٌ لا يمكن أن يتمَّ» وتابع قائلاً: «لماذا لا تدخلون من الباب وتنتظرون بعض الوقت ريثما يصدر قانونٌ جديد للأحزاب، فتؤسسوا حزبًا سياسيًا يمكنه دخول الجبهة أو ممارسة نشاطه كمعارضةٍ بشكلٍ نظامي».

وعلى وَقَع هذه العبارة التحذيرية انتهى اجتماعي بالسيد خدام ولقاءاتي به، وعندما هممتُ بالخروج من منزله حاولتُ تلمُّس جديّة حديثه عن رفع المظالم التي وقعت عليّ، بالقول: «إنني سأوافيك خلال أسبوعٍ بالتقرير الذي طلبه رئيس الجمهورية» فردَّ بفتور بأنه يفضل أن أقدمه إلى مدير مكتب رئيس الجمهورية مباشرة، وهو ما حصل بعد أسبوع، فسلمتُ تقريراً من ١٦ صفحة، يحوي كل الوثائق الضرورية وحجم الأضرار التي تكبدتها، والتي وصلتُ إلى ٣٥٠ مليون ل.س.^(٩) وأعتقد أنه، وفي ضوء عجزهم عن تطويع مواقفي، لم يلقَ هذا التقرير أي اهتمام، حيث لم أتلقَ أيَّ جوابٍ أو ردّ.

(٩) رياض سيف، «تجربتي في مجلس الشعب: أوهام الديمقراطية في ظل الاستبداد» (٢)، السفير، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

<https://bit.ly/2ZFZptc>

في اجتماع الأحد ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أطلعتُ زملائي على ما حصل، وبعد حوارٍ مستفيض، رأى البعض ضرورة أن تُتابع الجمعية نشاطاتها من دون ترخيص، لكنني ارتأيتُ، مع عددٍ من الزملاء، أمام شعوري بانسداد الأفق لأيِّ دورٍ مؤثِّرٍ لي في مجلس الشعب، افتتحَ منتدى للحوار الوطني في منزلي أسوةً بالتجربة الناجحة التي خُضتها في جلسات حوار الحملة الانتخابية قبل عامين، واقترحتُ أن تقام جلسات حوارٍ أسبوعية تبدأ بطرح موضوعاتٍ خاصّةً بثقافة المجتمع المدني، والإفادة من تمتُّعي بالحصانة البرلمانية التي يمكن أن تساعد في إنجاح المشروع وتخطي الممانعة الأمنية.

رحَّب أغلب المجتمعين بالفكرة وطلَّب ميشيل كيلو أن تتم إدارة المنتدى من قِبَل لجنةٍ منتخبة أو مختارة من المثقفين، فاشترطتُ أن أحتفظ بحق الاعتراض (الفيتو) على شخصية المُحاضر وعلى موضوع المحاضرة، مُعلِّلاً ذلك بأنَّ جلسات هذا الحوار سوف تُعقد في منزلي وأنا الذي أتحمّل مسؤوليتها السياسية والأمنية. وللأسف فقد أفضى هذا الخلاف في الرأي إلى حصول تفارقٍ أوليٍّ مع ميشيل كيلو الذي بدا راغِبًا في تحرير هذا العمل المشترك من أيّة ضوابط، قائلاً: «ما بدنا رياض سيف يسقفنا (أي يضع علينا سقفاً)».

ومع ذلك فقد كان ميشيل من أوائل المشاركين في الجلسة الأولى من المنتدى وحضّر بصحبة أنطون مقدسي، بينما حرصتُ من جهتي على تقبُّل هذا الافتراق برحابة صدر، وبذلتُ ما أمكنتني من جهدٍ كي لا تؤثر قضايا الخلاف في الرأي على العلاقة الشخصية، خاصّةً أنني لم أكن أطلِّع لمنافسة أحد، مُقتنِعًا بأنَّ لكل شخص دوره في المجتمع، وأنَّ المسؤولية التي تقع على عاتق أي واحد

منا ليست متماثلة بل متباينة وخاصّةً باعتبار تفاوت إمكانيّات كل شخصٍ وقدراته على المشاركة في مسار الإصلاح السياسي الذي صار همّيّ الأول بعد أن وصل عمليًّا انشغالي وتركيزي على الإصلاح الاقتصادي إلى طريقٍ مسدود.

والحال هذه، فقد تمايزت «جمعية أصدقاء المجتمع المدني» في اتجاهين: الأول، أصدرت «بيان المثقفين الـ٩٩»^(١٠) في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ثم «بيان الألف»^(١١) في بداية عام ٢٠٠١، اللذين وقفا مُنتقدين الوضع القائم ودعيا إلى التغيير الديمقراطي، ليُشكّل «بيان الألف» جوهرَ الوثيقة التأسيسية لما عُرفَ بعد ذلك بـ«لجان إحياء المجتمع المدني». والاتجاه الثاني، تمسّك بـ«منتدى الحوار الوطني» كإطارٍ لنشاطاته، مُتطلِّعًا لتحويل المنتدى إلى ساحة حوارٍ بين المواطنين تُشجّعهم على المشاركة في مناقشة شؤونهم فيما يُشبه «برلمانًا شعبيًّا غير رسمي». واللافت أنّ الطرفين حرصا كل الحرص على إظهار وحدة همومهما الديمقراطية وألوية التركيز على نشر ثقافة المجتمع المدني في سورية واعتبارها قاعدة انطلاقٍ لمسار التغيير، حتى أنّ العديد من الناشطين والمثقفين لم

(١٠) بيان الـ٩٩ مثقفًا هو البيان الذي صدر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ووفِّع عليه العديد من الشخصيات المعروفة والمؤثرة، كأنطون مقدسي وبرهان غليون وصادق جلال العظم، والذي دعا إلى «إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبّقة في سوريا من عام ١٩٦٣، وإصدار عفو عام عن كافة المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين وإرساء دولة القانون وإطلاق الحريات العامة والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي»، لم يُواجه موقِّعو هذا البيان أية ضغوط أمنية، كما كان من المتوقع، بل استجاب الرئيس بشار الأسد له بالإفراج عن نحو ٦٠٠ معتقل سياسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وأعلنت الخبرَ الصحف السورية الرسمية نفسها.

<https://bit.ly/2E7woyW>

<https://bit.ly/3cck62V>

(١١)

يلمسوا أي فوارق جوهرية أو تناقضٍ بين «جمعية أصدقاء المجتمع المدني» غير المرخّصة، والتي كانت تخاطب الناس عبر البيانات أو تصريحات زعمائها، وبين إنشاء المنتدى ودوره في خلق مناخٍ للحوار والتفاعل المباشر بين الناس.

(٣) منتدى الحوار الوطني

أعلنت عن تأسيس «منتدى الحوار الوطني» في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. واستقويتُ من أجل تمرير هذه الخطوة، بعبارةٍ من خطاب القَسَم لبشار الأسد: «لا يُبنى المجتمع ولا يتطور ولا يزدهر بالاعتماد على شريحة أو جهة أو مجموعة، بل يعتمد على تكامل عمل الكلّ في المجتمع الواحد». وأضفتُ إليها دعوةً واضحةً للجميع كي يُسهّموا في «الحوار السلمي والعلني والصريح» الذي يسعى إلى «الاقتراب ما أمكن من الحقيقة، التي ستُنير لنا الطريق في مسيرتنا لبناء وطن القوة والمنعة والرفاه».^(١٢)

حظيَ افتتاح المنتدى باهتمامٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ وإعلاميٍّ كبيرٍ لعدّة اعتبارات منها حداثة الفكرة وجديتها ربطاً بجوع السوريين للحوار وتنامي توقّهم للمشاركة في معالجة مشكلاتهم وبناء مستقبلٍ أفضل لبلدهم، ومنها شخصية المُحاضر وموضوع المحاضرة، حيث كنتُ قد دعوتُ شيخ المثقفين السوريين أنطون مقدسي، لتقديم المحاضرة الأولى عن «المجتمع المدني في سورية» ليغدو هذا الاختيار بمثابة دعايةٍ إعلاميةٍ قويةٍ للمنتدى.

(١٢) بشار الأسد، خطاب القَسَم أمام مجلس الشعب، دمشق ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

زاد هذه الدعاية قوة، الرسائل التحذيرية التي وجَّهتها السلطات السورية، عبر صحيفةٍ لبنانية،^(١٣) قبل موعد الافتتاح، تتَّهم فيها «دُعاة المجتمع المدني في سوريا باقتباس تجربة أوروبا الشرقية في الإطاحة بأنظمتها الحاكمة» وتساءل «مصدرٌ وثيق الصلة بالنظام» على حدِّ وصف الصحيفة عن «الهدف الحقيقي الكامن وراء نية تأسيس "جمعية أصدقاء المجتمع المدني" إذ يسعى أصحابها على حدِّ قوله إلى «إقامة منتديات ثقافية وسياسية غير مُعلَّنة، ومن المُرجَّح أن تكون أنديَّة الروتاري الماسونية بينها».

بدأ المُحاضر المقدسي حديثه^(١٤) بالسؤال «هل دمشق مجتمع مدني؟ ومَن يحكم مدينة دمشق؟» واستدرك واصفًا: «إذا كانت كل فئة اجتماعية تعتبر نفسها أمةً أو قوة سواء أكانت حزبًا أم منظمةً سياسية أو اجتماعية، لكان الحكم الراشد هو إدارة هذه القوى، عبر ما يُعرف بتوزيع السلطات» وأضاف أن «السلطة المدنية — هي المدينة التي تنتخب حُكامها، وليس مجموع الموظفين الذين يتم تعيينهم في الوزارة والمحافظه والبلدية» ليخلص إلى أن «السلطة التي تحكم دمشق هي عُرفية انقلابية، سلطة دينية، سلطة عشائرية، سلطة ثقافية، أما السلطة المدنية فغائبة» ثم ختم محاضرتَه مُحدِّرًا «طالما الشعب تحت الوصاية، فالحاكم يُعتبر الشعب قاصرًا وعليه

(١٣) «مصدرٌ سوريٌّ وثيق الصلة بالنظام يردُّ على دعاة المجتمع المدني في سورية وجمعيات الصداقة والأصدقاء»، المحرر نيوز، (بيروت)، العدد ٢٦٠، ٨-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(١٤) أنطون مقدسي: «ضرورة المجتمع المدني»، المحاضرة الافتتاحية في منتدى الحوار الوطني بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، من أجل مجتمع مدني في سورية، حوارات «منتدى الحوار الوطني»، مرجع سبق ذكره.

<https://bit.ly/2ZGf0bW>

أنطوان مقدسي: مُفكر سوري، ومدير مديرية التأليف والترجمة والنشر في وزارة الثقافة السورية سابقًا.

أن يُلقَّنه ما يقول، ومن جُملة ما يُلقَّنه، لا فصول عن المجتمع المدني ولا المعلومات الأدبية، بل الأيديولوجية التي يعتقد أنه يحكم بها أو التي تُوفَّر له المسوغات العقلية والفكرية والأخلاقية حتى يحكم، وطالما أنَّ الحُكم على هذه الشاكلة، وطالما أنَّ الشعب يُعتَبر قاصراً، فإنَّ بداية كل شيء وكل عمل يجب أن يقوم على تحرير الشعب والمجتمع المدني، فالمجتمع المدني هو خير وسيلة من جملة وسائل التغيير الحقيقي» وأشار مُشدِّداً «إنَّ البعض يعتبرون المجتمع المدني كأنه حصان طروادة لقلب نظام الحكم، لا، فنحن نطلب أقل من ذلك بكثير، أن نُنهِيَ عهد التهديد وندخل في حوار، وهذا ما نطلبه، وهذا باعتقادي يكون إذا امتلك المثقفون الجرأة في الحديث، لأن نقطة الضعف هي سكوت المثقف عن الكلام حتى لا يُثير ردة فعل السلطة، والأفضل أنَّ على المثقف إذا تكلم في دائرة محدودة أن لا يمدح ولا يردح».

واللافت أنه وبقدر ما كان خطاب المحاضر أنطون مقدسي مُعتدلاً، بقدر ما عبَّرت مداخلات المشاركين، بعد تغييب دورهم طويلاً، عن مواقف أكثر حدَّة وعن رغبة عميقة وحقيقية في وضع الملح على الجرح، وفي ممارسة نقدٍ جديٍّ وجذريٍّ للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السورية.

استمرَّت جلسات المنتدى على مدى أسابيع، وكان محور «إحياء المجتمع المدني» أول المحاور الأربعة التي تم طرحها في المنتدى. وقد ألقى في هذا الصدد أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق أحمد برقاوي محاضرةً جديدة^(١٥) بعد محاضرة مقدسي، عنوانها «المجتمع

(١٥) د. أحمد برقاوي، «المجتمع المدني في إطار تطور الدولة والمجتمع»، المصدر السابق، ص ١٨.

المدني في إطار تطور الدولة والمجتمع» أوضح فيها «أنَّ الدولة في الوطن العربي تقع في تضادٍّ مع المجتمع، أو أنَّ تطور المجتمع العربي في مجمل بنائه الاقتصادية والثقافية والاجتماعية صار أكثر تقدماً من بنية الدولة نفسها، وبالتالي صارت الدولة قميصاً أضيق بكثير من المجتمع. يُضاف إلى ذلك أنَّ هناك واقعةً مستمرة حتى أوائل القرن العشرين، ألا وهي أنَّ الأمة الواحدة غدت مجموعة من "الدول" أو "السلطات"، ومع أنَّ كل دولة تفرض سلطة، لكن ليس بالضرورة أنَّ كل سلطة هي دولة، فالسلطة المتناقضة مع تغير البنى الاجتماعية لا يمكنها أن تستمر إلا بآلياتٍ قهريَّة واستبدادٍ حتى حدود القهر والاستبداد القسوي». وخلص برقاوي إلى نتيجة أنه «كلما ازدادت حركة المجتمع نحو الأعلى، أي نحو التقدم، ازداد تعسُّف الدولة ذات البنية المتخلفة بسبب خشيتها من الجديد، وأنَّ طرح المجتمع المدني الآن في الوطن العربي بمضمونه هو تعبيرٌ عن احتجاجٍ على بنية الدولة».

وجاءت المحاضرة الثالثة للباحث محمد سعيد الحلبي^(١٦) بعنوان «دور الجمعيات الأهلية في التنمية» مُحاولاً التأكيد على أهمية الترابط الصحي بين المشاركة الشعبية ونجاح خطط التنمية، ومُعلِّناً «إيماناً راسخاً بأهمية دور المشاركة المجتمعية للجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية في تنفيذ أهداف وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي يتطلب نجاحها وجدواها، تحقيق شرطين أساسيين، أولهما، المشاركة الشعبية لمختلف شرائح المجتمع، وثانيهما، الشفافية بين أجهزة ومؤسسات الدولة والجمعيات والهيئات الأهلية التطوعية».

(١٦) الدكتور محمد سعيد الحلبي، «دور الجمعيات الأهلية في التنمية، المصدر السابق، ص ٢٩.

وأضاف بأنه «يجب ألا يغيب عن ذهننا أننا في سورية ومنذ عام ١٩٦٣ اتخذنا نظامًا هيكليًا يَعتبر أنَّ الدولة هي كل شيء في حياة الناس، وذلك لأسباب ومعايير وفلسفات وتقاليد ننتهجها الآن، ثم ظهرت الحاجة لمشاركة المجتمع. فالنظام الشمولي لا يعترف بأهمية الجمعيات المستقلة والمدنية، ومن هنا جاءت المنظمات الشعبية كبديل لهذه التشكيلات التي نُحيي ذكرها الآن».

وتلا ذلك، محاضرة أخيرة في هذا المحور،^(١٧) للباحث محمد جمال باروت، بعنوان «مشكلات الجمعيات الأهلية العربية في إطار العولمة» عرَّج فيها على ما سمَّاه «تعميدات تُواجه عمل المنظمات العربية في إطار تعقيدات العولمة ونتائجها» فالموقف برأيه «ليس في أن نكون مع أو ضد أو ما بين، بل أن نفكر بالفرص والمخاطر التي تُتيحها عملية العولمة باعتبارها صيرورةً موضوعية». وخلص إلى التنبيه من «مشكلة التنميط، أي محاولة تنميط عمل الجمعيات غير الحكومية، ليس العربية فقط وإنما العالمية، وفق وصفة الليبرالية الجديدة».

ولعلَّ تباين قراءات هؤلاء المحاضرين لمفهوم المجتمع المدني وحدود دوره في عملية التغيير، زاد في اتساع واحتدام الجدل الدائر في الأوساط السياسية والثقافية السورية حول أصول هذا المفهوم وحقيقته، حيث بقي هذا المحور في الموقع الأكثر تميُّزًا وأهميةً على الرغم من انطلاق المحور الثاني لأعمال المنتدى والذي تخصص بقراءة نقدية للاقتصاد القائم وسُبل معالجة مشكلاته.

(١٧) محمد جمال باروت، «مشكلات الجمعيات الأهلية العربية في إطار العولمة»، المصدر السابق، ص ٣٧.

شملت المحاضرات الاقتصادية دراسات، قدّمتُ أنا إحداها، وقدّم الثلاثُ الأخرياتُ كلُّ من الدكتور نبيل مرزوق، والدكتور رياض الأبرش بعنوان «محاولات الإصلاح الاقتصادي في سورية، الحقيقة الضائعة بين الحلم والوهم»،^(١٨) والدكتور عارف دليّة بعنوان «متطلبات الإصلاح التي يطرحها واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية». ^(١٩) وكانت محاضرتي بعنوان «كيف نبني اقتصاداً وطنياً؟». ^(٢٠) وقد حرصنا جميعنا على إظهار التنوع القائم في وجهات نظرنا ومرجعياتها تجاه هذه المسألة، بين اليسارية والراдикаلية والليبرالية... إلخ.

في أواخر عام ٢٠٠٠ ومطلع عام ٢٠٠١ تم تأسيس «لجنة منتدى الحوار الوطني»^(٢١) لإدارة شؤون المنتدى، وقد تألفت من ١٤ عضواً من مختلف التكوينات الفكرية والسياسية منهم: رياض سيف، وليد البني، محمد كمال اللبواني، رضوان زيادة، يوسف سلمان، محمد سامر عطري، حسن سعدون، محمد ماهر ظاها، غالب إبراهيم، يوسف مريش، فواز تلو، المحامية تيماء الجيوش، منير درويش، عز الدين جوني.

(١٨) الدكتور محمد رياض الأبرش، «محاولات الإصلاح الاقتصادي في سورية: الحقيقة الضائعة ما بين الحلم والوهم»، المصدر السابق، ص ٤٥.

(١٩) الدكتور عارف دليّة، «متطلبات الإصلاح التي يطرحها واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية»، المصدر السابق، ص ٥٤.

(٢٠) رياض سيف، «كيف نبني اقتصاداً وطنياً؟»، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٢١) هم: رياض سيف (عضو في مجلس الشعب، دمشق)؛ وليد البني (طبيب، التل)؛ محمد كمال اللبواني (طبيب، الزبداني)؛ رضوان زيادة (طبيب وكاتب وباحث، داريا)؛ يوسف سلمان (أستاذ جامعي و مترجم وشيوعي، اللاذقية)؛ محمد سامر عطري (باحث في العلوم السياسية، دمشق)؛ حسن سعدون (ناشط، الحسكة)؛ محمد ماهر ظاها (محامي، دمشق)؛ غالب إبراهيم (كاتب وناشط، السويداء)؛ يوسف مريش (ناشط مسيحي)؛ فواز تلو (مهندس وناشط، دمشق)؛ تيماء الجيوش (محامية وناشطة)؛ منير درويش (كاتب وناشط)؛ عز الدين جوني (أستاذ جامعي واقتصادي)، المصدر السابق، ص ١٤٦.

كان الجو في مجلس الإدارة ديموقراطيًا ومُنسجمًا كفريق عمل، رغم تنوع وتعدد انتماءات أعضائه. وكانت القرارات تُتخذ بما يُشبه التوافق الجماعي، سواء في اختيار المحاضر أو موضوع المحاضرة، ولم أبادر أبدًا إلى اتخاذ أيِّ قرارٍ بمُفردٍ، هذا إذا استثنينا ما كانت تُسبِّبه عقلية كمال اللبواني من إرباكات، بسبب ميله للتشكيك بكل الناس واستسهال وصفهم بعملاء للمخابرات وأحيانًا منحهم رتبًا عسكرية أمنية.

اتجهتُ «لجنة منتدى الحوار الوطني» نحو فتح محورٍ ثالثٍ يتناول قضايا سياسية مُحدَّدة، مثل «محور الحقوق» الذي افتُتح بمحاضرة للدكتور شبلي الشامي،^(٢٢) وكانت بعنوان «حق القول»، وقد حظيتُ باهتمام إعلامي متميز، من قِبَل وكالات الأنباء العالمية، والفضائيات العربية والأجنبية التي قامت بتغطيةٍ مباشرة لها ومن قِبَل الصحف العربية والأجنبية، ما شكَّل دعمًا للمنتدى، عزَّز حضوره داخليًا وعربيًا وعالميًا، ليغدو أشبه ببوابةٍ لمخاطبة الرأي العام المحلي والعربي.

تلتُ محاضرة الشامي محاضرةً أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق الدكتور يوسف سلامة بعنوان «الإصلاح السياسي: معناه وحدوده»^(٢٣) ما جعل النقاش في المنتدى يتحول شيئًا فشيئًا نحو الحقل العملي والملموس، ونحو تقديم أفكارٍ وحلول، ليست نظريةً فقط، بل وتطبيقيةً أيضًا لدفع مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي قُدماً إلى الأمام، ولتحوُّل تاليًا الحاجة للإصلاح في سورية من فكرةٍ وشعارٍ دعائيٍّ إلى قضية حيوية وساخنة.

(٢٢) الدكتور شبلي الشامي، «حق القول»، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٢٣) د.أ. يوسف سلامة، «الإصلاح السياسي: معناه وحدوده»، المصدر السابق، ص ٨٣.

(٤) حركة السلم الاجتماعي

وصفت مجلة نيوزويك الأمريكية «منتدى الحوار الوطني» بأنه «بداية حركة التغيير القادمة في سورية»، وقال كاتب المقال روي غوتمان^(٢٤) إنَّ «رياض سيف أصبح يُشكّل تحديًا للسلطات السورية، إذ يمكنه أن يُسرّع الإصلاحات وبإمكانه هو أن يدفعها إلى توقفٍ مُثير». وغدا «منتدى الحوار الوطني» ملتقى لكل السياسيين السوريين من كل ألوان الطيف، بل إنه بات مُتَنفِّسًا بعد سنوات وعقود من الصمت، كما ازداد أعداد الحاضرين وجرأتهم في المنتديات الجديدة، كـ«منتدى جمال الأتاسي»، و«منتدى حقوق الإنسان» الذي أداره خليل معتوق، لنشهد انتعاشًا غير مسبوق لنوى تجمعاتٍ ثقافية أو لمنتديات قديمة مثل «المنتدى الحضاري»، و«منتدى الحوار الثقافي»، ثم انتشارًا هائلًا لظاهرة المنتديات في سورية، ويُقال أن عددها قد تجاوز في نهاية العام ٢٠٠٠ مئة وسبعين منتدى في كل أرجاء البلاد.^(٢٥)

بدأت الأحداث تتسارع في بداية الألفية الجديدة، ربطًا بتواتر ظهور المنتديات وانتشارها في مختلف المدن السورية، إذ صدر بيان عن المحامين السوريين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ يُطالب بمراجعةٍ دستورية شاملة وبإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية وإطلاق

(٢٤) Roy Gutman, "Waiting for his moment," *Newsweek*, April 23, 2001

المصدر السابق، ص ١٤٦.

(٢٥) وائل السواح، «مقدمات الثورة السورية (٥) - جدل السياسة والثقافة: لمن الأولوية؟»، صفحات سورية.

<http://ixiria.alsafahat.net/2018/08/10/>

الحريات العامة. تلاه في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ تسرُّب الوثيقة الأساسية لـ«لجان المجتمع المدني» إلى الصحف ووسائل الإعلام،^(٣٦) تحت اسم «بيان الألف»، وكان من أبرز المُوقَّعين عليها والدَّاعين إليها ميشال كيلو وعبد الرزاق عيد وصادق جلال العظم وعارف دليلة. وتلاه أيضًا إعلان منتدى جمال الأتاسي في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بأنه منتدى مستقل عن الأحزاب وعيَّن المحامي حبيب عيسى ناطقًا باسمه. وتوَجَّ الأمر في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بإصدار عفوٍ عامٍّ وواسع من بشار الأسد، شمل مئات المعتقلين السياسيين من جميع التيارات الإسلامية واليسارية.^(٣٧)

وبينما الحال كذلك، فقد بدأ الكثير من المهتمين بالشأن العام يُعوِّلون على «منتدى الحوار الوطني»، ليس فقط من أجل حراكٍ مدني ولكن كحراكٍ سياسي أيضًا، خاصَّةً بعد اتخاذه شكلاً مؤسَّساتيًا وتشكيل «لجنة منتدى الحوار الوطني» لإدارة شؤونه.

وقد زاد الأمر وضوحًا الإعلان عن تشكيل أحزاب سياسية جديدة، كحزب «التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة» الناصري، و«الحزب الوطني الديمقراطي» الذي أسَّسه كريم الشيباني المقرب من السلطة، عبر مؤتمرٍ صحفي عُقد في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، يُعطي كل ما سبق مؤشِّرًا على أنَّ القيادة السياسية السورية قد قرَّرت توسيع هامش النقد السياسي والحزبي، ربطًا بترويج شائعات

(٣٦) روزنامة الأحداث السورية في عهد بشار.

<https://bit.ly/2Rwnii5>

(٣٧) من أجل مجتمع مدني في سورية - حوارات «منتدى الحوار الوطني»، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٤، ص ٥.

<https://bit.ly/2ZGf0bW>

من نوع اقتراب إصدار قانون للأحزاب، ما شجّعني على إثارة فكرة الاستعداد للتعاطي مع هذا المستوى من النشاط، فأعلنتُ أمام المجتمعين بأني سأقدم بعد أسبوعين، مشروعاً للمناقشة حول تأسيس حزب سياسي، بما في ذلك تصور عن برنامج الحزب والتفاصيل التنظيمية. وقد اعتقدتُ أنّ عددًا من المثقفين وأساتذة الجامعة والسياسيين المُخضرمين سيكون متحمسًا للفكرة وسوف يساعدوني في إنجاز هذا المشروع، لكن ألمي خاب ومحاولاتي تحفيز يوسف سلامة ورضوان زيادة وأحمد برقواوي باءت بالفشل، ولم أتلّق منهم التجاوب الذي كنت أتوقعه.

وعندما اقترب الموعد الذي حدّدته ولم يكن عندي، لا التصور الكامل لوضع المشروع بأفكارٍ واضحة، ولا الجرأة لخوض غمار هذه التجربة مُنفردًا، فقد أصابني هذا الإرباك في صحتي حيث عانيتُ لمدة ثلاثة أيام من حُمى غير معروفة الأسباب، لكنّ تراجعها أنعش همّتي وانعكس بشحناتٍ من القوة والثقة بالنفس، فاجتهدتُ قبل الموعد بقليل لإنجاز هذا المشروع، مُعتمدًا على نفسي أساسًا وبنسبة كبيرة، حتى يمكن اعتبار الفكرة والمشروع، مع ورقة مبادئ أولية تتّجه نحو تأسيس حزبٍ سياسيٍّ جديد — هي بمثابة مُنجزٍ شخصيٍّ، حمل اسم «حركة السّلم الاجتماعي» عرضتها أمام الحاضرين في جلسة «منتدى الحوار الوطني» يوم الأربعاء بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ واستمرت النقاشات الجادّة والحادّة حولها على مدى يومين، وكان محورها الربط بين السلام الاجتماعي والتغيير الاقتصادي والسياسي، والتأكيد على أنه لا يمكن تحقيق نهوض اقتصادي أو تنمية اجتماعية أو ديموقراطية سياسية دون استعادة السلم الاجتماعي المَبنيّ على إعادة التوازن بين الفئات العرقية والدينية، وبين المواطنين ومؤسسات الدولة،

وبين الأجيال في علاقات الحياة اليومية، وذلك استناداً إلى ثلاثة مُرتكزات ومفاهيم أساسية، تبدأ بمفهوم المواطنة والانتماء الوطني، ثم مفهوم حقوق الإنسان، ثم مفهوم المجتمع المدني.

وقد طلب ما يقرب من الخمسين شخصاً دوراً للتعليق والنقاش حول هذا المشروع، ليستمر الحوار حتى وقت متأخر من الليل ما اضطرنا لإكماله في اليوم التالي.

قرأ النظام مشروع تشكيل «حركة السلم الأهلي»، وازدياد نشاطي الدعاوي والإعلامي والحركي بمُتواليّةٍ هندسية تُشير إلى أن ما أتوخّاه قد يُولّد قوةً اجتماعية يُحسَب حسابها، وغالباً ما ذهب هؤلاء إلى الاعتقاد بأنّ هذه القوة ستكون في موقع المعارضة للنظام السياسي القائم، ليذهب آخرون إلى حدّ القول بأنّ ذلك سوف يُكرّر تجربة فاليسا البولونية. وفي ظلّ هذه الأجواء لم أُفاجأ أبداً عند استدعائي بعد عشرة أيام، أي في صبيحة يوم ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١ من قبل رئيس مجلس الشعب للاستفسار عن بعض الجُمْل والعبارات الواردة في ورقة السلم الاجتماعي، مُشدّداً على ضرورة تقديم توضيحٍ خطيٍّ بهذا الشأن، قدمته له في اليوم التالي.^(٢٨)

بعد ثلاثة أيامٍ من تقديم التوضيح، طلب المحامي العام في دمشق من رئيس مجلس الشعب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنحه الإذن بمُلاحقتي أصولاً، بناءً على الأمر العُرفي رقم ٣٠ بتاريخ ١٤ شباط/

(٢٨) رياض سيف، «تجربتي في مجلس الشعب: أوهام الديمقراطية في ظل الاستبداد (٣)»، السفير، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

<https://bit.ly/3iMDhVz>

فبراير ٢٠٠١ الصادر عن نائب الحاكم العرفي.^(٢٩) وقد لاحظت هنا توخّي السرعة والتعجّل في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لرفع الحصانة عني قبل يومٍ واحد من افتتاح الدورة التشريعية للمجلس، وطبعًا يحقُّ لرئيس المجلس، حسب المادة ٢١ أ، رفع الحصانة في فترة عدم انعقاد دورات المجلس في حال الجرم المشهود.^(٣٠)

(٢٩) تسلسلت الوقائع على النحو التالي:

(١) توجيه كتاب من المحامي العام الأول عن طريق وزير العدل إلى وزير الداخلية مؤرخ في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢ يتضمن ورود مذكرة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ صادرة عن عضو مجلس الشعب رياض سيف المؤرخة (بالبريد المغفل) ويطلب إعمال أحكام المادة ٨ من قانون حالة الطوارئ رقم ١ لعام ١٩٦٢ وتعديلاته، وإحالة وزير العدل إلى وزير الداخلية المؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(٢) الأمر العرفي رقم ٢/٩٣٠ تاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ الصادر عن نائب الحاكم العرفي وزير الداخلية المتضمن أنّ قضية رياض سيف والأفعال المنسوبة إليه تُستثنى من اختصاص القضاء العسكري.

(٣) كتاب رئيس مجلس الشعب المؤرخ في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ بالموافقة على تحريك الدعوى العامة بحق رياض سيف بدون توقيف.

(٤) استجواب رياض سيف من قِبَل قاضي التحقيق بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠١ حول الأفعال المنسوبة إليه بادعاء النيابة العامة تركه، وبقاء الدعوى مفتوحة ستة أشهر دون أن تُفصل، كسيف مُسلِّطٍ يمكن استعماله في الوقت المناسب.

المصدر: حسن عبد العظيم، مذكرة بالدفاع الشفوي عن المتهم رياض سيف، من وكلاء الدفاع، أحكام المادة ٨ من قانون حالة الطوارئ رقم ١ لعام ١٩٦٢ وتعديلاته وإحالة وزير العدل إلى وزير الداخلية المؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١.

<https://bit.ly/2ROYzG2>

(٣٠) «فالجُرم المشهود عرّفته المادة ٢٨ أصول جزائية بأنه الجرم الذي يُشاهد حال ارتكابه أو عند الانتهاء من ارتكابه، ويلحق به الجرائم التي يُقبض على مرتكبيها بناءً على صراح الناس أو يضبط معهم أشياء أو أسلحة أو أوراق يُستدل منها أنهم فاعلو الجرم خلال ٢٤ ساعة من وقوعه ولا بد أن يتم تنظيم ضبط أصولي من قِبَل الضابطة وتقديم إخبار يحرره صاحبه ويوقع على كل صفحة منه كما تنص على ذلك المواد ٢٥ و٢٦ و٢٧ أصول جزائية. وفي حالة الموكل، لم ينظم ضبط بالفعل المنسوب إليه ولم يقدم إخبار خطي موقع من شخص معروف، كما لم تتوفر حالة الجرم المشهود أصلًا حسب تعريفه»، المصدر السابق.

<https://bit.ly/2ROYzG2>

هذا وعلى الرغم من عدم توفّر حالة الجُرم المشهود، وأيضًا عدم الحاجة والضرورة للاستعجال في اتخاذ هذا القرار ما دامت دورة المجلس ستنعقد في اليوم التالي، فقد بدا لي أنّ السلطة كانت متعمدةً هذه السرعة والعجلة لعدم إعطاء فرصة مناقشة طلب رفع الحصانة خلال جلسات المجلس، ولإنجاز كل الترتيبات قبل ذلك وهذا ما حصل فعلاً، حين تلا رئيس المجلس قراره بالموافقة على رفع الحصانة عني، فُيبلّ انتهاء الجلسة، من دون إفساح المجال لأي اعتراضٍ أو نقاش.^(٣١)

مثلتُ أمام قاضي التحقيق الأول بدمشق، بالدعوة رقم ٢٠٠١/٩٧١، وقد أبلغني أنه استناداً إلى ما ورد في ورقة «حركة السّلم الاجتماعي»، وجّه إليّ تهماً بجُرم الاعتداء الذي يستهدف تغيير الدستور بطرقٍ غير مشروعة، وإثارة التّعرات المذهبية وتشكيل جمعية سرية لأغراضٍ مخالفة للقانون وتولّي منصب رئيسها، وعقد اجتماعات مخالفة للقانون. وقد استند في هذه التّهم الأربعة على فقراتٍ وردت في الورق، حيث استندت «تهمة تشكيل جمعية سرية» و«تهمة الاعتداء الذي يستهدف تغيير الدستور بطرق غير مشروعة» إلى اقتراحي في «ورقة السّلم الاجتماعي» ب«تشكيل

(٣١) «فإنّ إجراء رفع الحصانة وإجراء التوقيف الاحتياطي، مخالف للمادة ٦٧ من الدستور والمادتين ٢١ و٢٣ من النظام الداخلي لمجلس الشعب، ومن المفارقات الملفتة للنظر، أن إجراء رفع الحصانة قد تم بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١ وإنّ النظام الداخلي للمجلس ينص في المادة ٢١-أ على أنّ المجلس يعقد ثلاث دورات عادية في السنة، وأن الدورة الثانية من منتصف شهر شباط وفي نهاية شهر آذار، ويستنتج من ذلك أنّ رفع الحصانة تم في فترة انعقاد المجلس والإذن لا بد أن يصدر عن المجلس في دورة الانعقاد، لأنّ إذن رئيس المجلس يكون في غير أدوار الانعقاد كما تنص المادة مما يجعل الإجراء معدوماً من أساسه لمخالفته أحكام الدستور وتكون جميع الإجراءات اللاحقة من تحريك الدعوى، والاستجواب والتوقيف الاحتياطي والاتهام باطلة ومعدومة لأنّ «ما بُني على الباطل فهو باطل»، المصدر السابق.

جمعية تأسيسية تعمل على صياغة دستور جديد للبلاد ينسجم مع الاحتياجات الراهنة والمستقبل المنظور، يُطرح على استفتاء شعبي». بينما تم ربط «تهمة عقد اجتماعات مخالفة للقانون» بلقاءات «منتدى الحوار الوطني» التي كانت تُقام في منزلي، وهي لقاءات مفتوحة للجميع بمن فيهم أعضاء حزب البعث ورجال الأمن. في حين تم تسويغ تهمة «إثارة النعرات المذهبية» من خلال سوق عبارات تصف حقيقة التنوع والتعددية في المجتمع السوري، وكانت تنص بالحرف على «أنَّ الشعب السوري يمتاز بتعددية عرقية ودينية لكون سوريا مهذاً للأديان السماوية والحضارات القديمة. كما أنها كانت على مدى التاريخ حضناً وملاذاً لمهاجرين لجؤوا إليها هارين من ظلمٍ لحق بهم في بلدانهم، أو طلباً للعيش الهانئ والرزق الوفير لكثرة خيراتها ورحابة صدر أهلها. فنتج عن ذلك لوحة فسيفسائية جميلة تنوعت ثقافتها وأنتجت أجيالاً متألّفة، تمتعت بالإبداع والحيوية والتنوع الحضاري. وكما يبقى هذا التنوع ميزةً إيجابية ومصدرًا من مصادر قوة الشعب السوري، يتوجب علينا الحفاظ على جمال تلك اللوحة من خلال علاقات متوازنة تُوفّر لكل فئة المناخ الضروري الذي تتألق فيه خصوصياتها وميزاتها التي هي مبعث افتخارها، فتساهم في إغناء وتطوير الوطن المشترك الذي يُشكّل الإطار المقدس الذي يحتضن كل الفئات».

وقد بادرتُ إلى مخاطبة قاضي التحقيق الأول ردًا على ما تم توجيهه لي من اتهامات في جلسة التحقيق بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠١، موضِّحًا وجهة نظري عن ملابسات هذه القضية،^(٣٢) حيث

(٣٢) الردُّ على اتهام قاضي التحقيق الأول بدمشق، بتاريخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠١.

<https://bit.ly/35Z1vrK>

اعتبرتُ نفسي بريبًا من كل التُّهم، وأنَّ إعلاني لورقة المبادئ موضوع القضية، بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، يستند إلى المُعطيات التالية:

- كوني عُضوًا منتخبًا في مجلس الشعب، فإنَّ من واجبي العمل بكل الوسائل المشروعة على تصحيح الأخطاء التي تعترض تقدم الوطن وازدهاره، والمساهمة في عملية البناء والتطور بما فيه خير الوطن والمواطنين، مستندًا إلى المادة ٥٢ من الدستور، التي تنص على ما يلي: «عُضو مجلس الشعب يُمثّل الشعب بأكمله ولا يجوز تحديد وكالته بقيدٍ أو شرط، وعليه أن يُمارسها بهديٍّ من شرفه وضميره».^(٣٣)

- إنَّ ما جاء في خطاب القَسَم للسيد رئيس الجمهورية يُبيّن بشكلٍ واضح ما تضمنه من رغبةٍ للإصلاح في كل مجالات حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتحقيق أهدافنا في تحديث الدولة وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين، ثم إنَّ ما أبلغتُه من نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام في أواخر الشهر الثامن من عام ٢٠٠٠ عن قُرب إصدار قانونٍ جديدٍ يسمح ويُنظّم تأسيس أحزابٍ جديدةٍ وتوسيع قاعدة «الجهة الوطنية التقدمية» والسماح لوجود أحزابٍ معارضةٍ وطنيةٍ خارج إطار الجهة بغية خلق المنافسة الضرورية لتفعيل الحياة السياسية في سورية.

- عدمُ ممانعة أجهزة السلطة والدولة لنشاطات البدء بتشكيل أحزابٍ جديدة، من قِبَل السيد كريم الشيباني الذي طرَح مشروع حزبه الجديد وعقدَ أحدَ اجتماعاته التأسيسية في المركز

(٣٣) المصدر السابق.

الثقافي العربي التابع لوزارة الثقافة، وكذلك حزب «التجمع العربي الديمقراطي» الذي أعلن عن برنامجه وأسماء المؤسسين وانتخاب أمين عام له، مما يُوحى بمناخٍ مُتفهمٍ لهذه النشاطات مع قرب صدور قانونٍ جديدٍ للأحزاب يُفَعِّل الحياة السياسية في سورية.

- إنَّ ما تقدَّمتُ به في مشروع تأسيس «حركة السُّلم الاجتماعي» ينطلق مما ورد في الفقرات السابقة، وحرصاً مني على التقيُّد بالدستور والقوانين فقد بيَّنتُ بشكلٍ واضحٍ في العنوان أنَّ ما أقدمه هو مجرد مبادئٍ أوليةٍ للحوار غير مُلزِمة لأحد، وهي ناتجة عن اجتهادٍ شخصيٍّ، وطلبتُ من الأخوة المواطنين السوريين تقديم اقتراحاتٍ مكتوبة تُسهم في تصويب الأفكار وإغنائها، وورد في السطر الأخير أنَّ اللغة الوحيدة بيننا هي لغة الحوار السُّلمي والعلني والمتوافق مع حسن النوايا من أجل تحقيق هدفٍ مشتركٍ يتمثَّل ببناء دولةٍ عصريةٍ قوية وشعبٍ يَنعم بالرفاه.

ورغم تقديم كل تلك التوضيحات التي قدَّمتها وشرح وتفسير دوافعي الوطنية والمشروعة لما قمتُ به، بقِي ملفي مفتوحاً على الأسوأ، انسجاماً مع طبيعة السلطة التي لم ولن تتقبَّل أيَّ أفكارٍ جديةٍ وصادقةٍ لنقل البلاد نحو التحديث والتطوير الحقيقيين، والتي وجَّهتُ أتباعها للقيام بحملةٍ مُغرِضةٍ ضد رياض سيف على أنه يحاول تكوين حركة شعبية واسعة لإضعاف البلد وتعميق أزماته.

(٥) توقُّف نشاط منتدى الحوار الوطني

في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ ألقى د. رضوان زيادة محاضرةً بعنوان

«المأزق السياسي وإشكالية التغيير الديمقراطي في سوريا»^(٣٤) وهي أول محاضرةٍ تطرح سيناريوهات التحول الديمقراطي المستقبلية في سورية، واحتدمت المناقشات واحتدّت حولها، خاصّةً مع ازدياد حضور البعثيين من فرع جامعة دمشق. وأضاف جرعةً من الحِدّة والتوتر حضوراً أحد الصحافيين الأميركيين الذي طلب الكلام ليُثني على هذه التجربة السورية، وليقول: إنّ هذه التجربة لا مثيل لها في الولايات المتحدة بحُكم سيطرة وهيمنة وسائل الإعلام والشركات العملاقة، لكنّ الدكتور البعثي فيصل كلثوم قاطعه بعنفٍ وحِدّةٍ غريبين ومفاجئين، مُتسائلاً عما إذا كانت هذه المحاضرة تُمثّل ورقةً وطنيةً أم أميركية؟ وهنا علا صياح البعثيين الآخرين مُطالبين بطرد هذا الصحافي الأميركي مُتهمين إياه بأبشع النعوت.

في البداية، لقيَ حضور «البعثيين» لجلسات المنتديات وخصوصاً جلسات «منتدى الحوار الوطني» ومشاركتهم في النقاش صدًى طيباً، وترحيباً من جميع الحضور، على أساس أنه يخلق حواراً ولو بشكلٍ غير مباشر بين المجتمع والسلطة، بيد أنّ هذه المناقشات، ومع مرور الوقت، كانت تخرج عن مسارها الطبيعي والهادئ وغالباً بشكلٍ مُفتعل ومقصود، لتُصبح هجوماً على آراء المحاورين وتجريحاً شخصياً بهم، ثم تبادت لتُصبح تشكيكاً في وطنية وغايات «أصحاب المنتديات» كما صار يُطلق عليهم. والقصد توفير الذرائع والمُسوّغات لكبح نشاط المنتديات تمهيداً لإغلاقها.

(٣٤) د. رضوان زيادة، «المأزق السياسي وإشكالية التّعثر الديمقراطي في سوريا»، من أجل مجتمع مدني في سورية - حوارات «منتدى الحوار الوطني»، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨. <https://bit.ly/2ZGf0bW>

في اليوم التالي لمحاضرة الدكتور زيادة، جرى الإعلان عن شروط أمنية لتقييد نشاط المنتديات، إذ طُلبَ من المسؤولين عن تنظيم هذه المنتديات تقديم اسم المُحاضر ونصّ المحاضرة وأسماء الحضور، إلى غير ذلك من المعلومات، (إلى شعبة الأمن السياسي) قبل ١٥ يومًا من موعد المحاضرة، ثم الانتظار حتى الحصول على الموافقة. وترافق ذلك مع تعميمٍ من القيادة القومية لحزب البعث الحاكم اتَّهَمَتْ فيه المثقفين السوريين بأنهم «عملاء ومرتبطن بالخارج»، وقام أعضاء القيادة القطرية بجولة على المحافظات السورية للتحذير من الأطروحات التي تدعو إلى «المجتمع المدني»، والتي رأى فيها عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية دعوةً لـ«جَزْأَة سوريا». بينما اعتبر البعض منهم حضور دبلوماسيين وأجانب للمنتديات «خَرَقًا للمُنتديات من الخارج» بمن فيهم بشار الأسد الذي اعتبر أنَّ «المنتديات قد أصبحت واجهةً لجهاتٍ خارجية».

وعلى الرغم من أنَّ المنتديات كانت تجربةً سورية خالصة وخاصةً بالواقع الملموس المليء بالممنوعات والمُحاصِر بالخطوط الأمنية الكثيرة، فإنها في عمومها كانت مفتوحةً للجميع ويحقُّ للقاصي والداني حضورها والمشاركة في نقاشاتها، ما يُفسِّر الفسحة التي مُنِحَتْ لها في مختلف الفضائيات ووسائل الإعلام العربية والعالمية. وعلى إثر تلك التقييدات واستمرار المضايقات الأمنية ورفع الحصانة عني بقرارٍ من رئيس مجلس الشعب واستدعائي للتحقيق من قِبَلِ النائب العام في دمشق، فقد أعلنتُ تحويل «منتدى الحوار الوطني» إلى «مضافة» لاستقبال الضيوف والأصدقاء وتبادل الأحاديث الخاصة بين الموجودين وليس للحوار العام، مما يعني

إيقاف برنامج المحاضرات، ثم إعلان إغلاق المنتدى في بيانٍ رسميٍّ صدر في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١^(٣٥) ذاكراً الضغوطات التي تعرّض لها، مع التأكيد على إعادة افتتاحه بعد الحصول على ترخيصٍ رسميٍّ يُتيح له استعادة نشاطه بشكلٍ لائقٍ ومُشرّفٍ، وكبي يُساهم في توفير المناخ اللازم لإغناء حوارٍ مُتكافئٍ يُتيح للجميع المشاركة في مسيرة الإصلاح التي باتت تُشكّل حاجةً مصيرية لحاضرنا ومستقبلنا. كما توقّف للأسباب ذاتها النشاطُ العلنيُّ لغالبية المنتديات، باستثناء «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي». وهذا لم يمنع «لجنة إدارة منتدى الحوار الوطني» من الاستمرار في اجتماعاتها الأسبوعية للنظر في الخطوات الضرورية اللاحقة، كان أولها السّير في الخط القانوني نفسه الذي سار عليه «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي»، وذلك على الرغم من اقتناع غالبية أعضاء اللّجنة بأنّ مسألة إغلاق المنتديات مسألةً سياسية وليست قانونية، غير أنهم رغبوا في جَسّ نبض السلطة، وأيضاً لإجراجها وتعرية دعايتها عن أنها أغلقت فقط المنتديات غير المرخّصة قانونياً.

تقدّم «منتدى الحوار الوطني» بطلبٍ للترخيص^(٣٦) إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في ٣ أيار/مايو ٢٠٠١ مُحدّداً أهدافه في «فتح حوارٍ شامل مع جميع أبناء الوطن فيما يخصّ قضايا الوطن والمواطن الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية، ودعوة الجميع للمساهمة في تعزيز وحدة الوطن وقوته من أجل تحرير أرضنا

(٣٥) رياض سيف، «بيان حول إغلاق منتدى الحوار الوطني»، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، المرجع السابق، ص ١٣٨.

<https://bit.ly/2ZGf0bW>

(٣٦) المرجع السابق، ص ٧.

المُحتَلَّة وحقوقنا المسلوَبة» من دون أيِّ إشارةٍ لرغبة «المنتدى» في النشاط السياسي. وبالرغم من ذلك فقد جاء ردُّ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وبعد خمسة أيام فقط من تقديم الطلب، برَدِّه ورفض الترخيص بحُجَّة أن ذلك ليس من اختصاص الوزارة و«لا تنطبق عليه النصوص القانونية المُعتمَدة». عندها قرَّرت لجنة المنتدى التقدُّم بتظلمٍ إلى الوزارة^(٣٧) يُعتبر رفض الطلب بدعوى عدم الاختصاص مُخالفةً صريحةً للقانون ٩٣ لعام ١٩٥٨، وجاء الردُّ سريعاً أيضاً، بعد ثمانية أيامٍ فقط، أي في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠١، برَفُض التظلم مع التأكيد على «مضمون قرارنا بعدم اختصاص وزارتنا وعدم انطباق النصوص القانونية المُعتمَدة على طلبكم، لذلك نرفض تظلمكم، ويُعتبر كتابنا هذا ردًّا على تظلمكم ووفقاً للمدة القانونية».^(٣٨)

ويبقى أن أذكر أن من أهم مُنجزات ظاهرة المنتديات، وخاصَّةً «منتدى الحوار الوطني»، هو فتح المجال أمام مختلف الشرائح

(٣٧) قرَّرت لجنة المنتدى بعد ذلك التقدُّم بتظلمٍ إلى الوزارة اعتماداً على أن «الأسباب المُنوَّه عنها برفض الطلب تعتبر مخالفةً صريحةً للقانون ٩٣ لعام ١٩٥٨ الذي يحكم منتدانا، ذلك أن هذا القانون واللائحة التنفيذية له جعل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي الجهة الإدارية المقصودة بمضمون المادة ١٠ من القانون والمُختَصَّة بإجراء عملية الشهر والنشر بالجريدة الرسمية خلال (٦٠) يوماً من تاريخ تقديم الطلب، وبالتالي فإنَّ ما جاء بقراركم من عدم اختصاص وزارتكم، جاء في غير محله القانوني ومُخالفًا للقوانين والأنظمة النافذة. نفس المرجع السابق، ص ٨.

(٣٨) تم تقديم هذا «التظلم» إلى ديوان الوزارة بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠١، وجاء الردُّ سريعاً أيضاً بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠١ برفض التظلم مع التأكيد على «مضمون قرارنا بعدم اختصاص وزارتنا وعدم انطباق النصوص القانونية المعتمدة على طلبكم، لذلك نرفض تظلمكم، ويُعتبر كتابنا هذا ردًّا على تظلمكم ووفقاً للمادة القانونية» كما جاء في ردِّ الوزارة، وهكذا دخلنا في متاهة قانونية يعلم الجميع أن إطارها ليس قانونياً وإنما سياسياً محض، المرجع السابق، ص ٨.

السورية لبدء التفكير في مشكلاتهم الراهنة والبحث عن حلول لها. وقد عكس تعدد الهويات الفكرية للمحاضرين وتباين مرجعياتهم واجتهاداتهم، وكذلك اتساع وتنوع الحضور والمشاركين في الحوارات، طبيعة المنتدى الوطنية المفتوحة على كافة المشاركات من كل الانتماءات الطائفية والإثنية والعرقية والأيدولوجية والعمرية، وأوضحها حضورُ مُكثَّف من قِبَلِ شريحةٍ من الشباب، ثم إتاحة الفرصة للأحزاب الكُردية للتقدم وشرح قضيتهم وإدراجها كقضية وطنية تُهمُّ جميع الأطياف السياسية في سورية، وخاصَّةً في حقل رد المظالم عنهم والمتعلقة بإقامة ما سُمِّيَ الحزام العربي وتجريد قسمٍ كبير منهم من الجنسية السورية. وعلى الرغم من انتشار المنتديات في مختلف المحافظات السورية بدءًا من حلب وحمص واللاذقية وطرطوس وانتهاءً بالقامشلي والحسكة ودير الزور، فإنَّ «منتدى الحوار الوطني» كان المنتدى الأكثر تعددًا وتنوعًا وبنفس الوقت الأكثر شهرةً، حيث أصبح ولفترةٍ من الفترات، وخلال وقت قصير، أبرز وجوه صنع المشهد السياسي والإعلامي في سورية، وأيضًا في نشر وتعميم الأرقام والإحصاءات والدراسات والتصريحات.

(٦) استئناف عمل «منتدى الحوار الوطني»...

وإغلاقه النهائي

لم تنقطع لجنة إدارة المنتدى عن اجتماعاتها الدورية، ولكنها أصبحت كلَّ أسبوعين، منذ نهاية أيار/مايو ٢٠٠١ وحتى أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكانت تُناقش الوضع العام في البلاد وتحولاته والموقف المُتوخَّى والمطلوب. وفي هذه الأثناء حضر الدكتور برهان غليون إلى دمشق وتناقشنا حول موضوع إعادة نشاط منتدى

الحوار وعرضتُ عليه استعدادي لإعادة فتح المنتدى إذا وافق، على أن يكون هو أول المحاضرين نظراً لما يُمثّله للمثقفين السوريين، وهذا ما حصل. وصدر بيانٌ عن لجنة إدارة المنتدى في ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠١، تُعلن فيه عودة نشاط «منتدى الحوار الوطني» غير عابئةً بالتحذيرات الأمنية، وذلك كما نصّ البيان^(٣٩) «مساهمةً منها في تفعيل الحياة العامة ونشر ثقافة وتقالييد الديمقراطية التي تبدأ من قبول كلِّ منّا للآخر، عبر إفساح المجال أمام مختلف فئات المجتمع للمشاركة في حوارٍ ديمقراطيٍّ بناءً يهدف إلى البحث عن أفضل الصيغ والوسائل الكفيلة بتطوير حاضر البلاد ومستقبلها لما فيه خير جميع أبنائها». وأنهتِ البيان بدعوتهها جميع السوريين «للمشاركة في حوارٍ يعترف فيه كلُّ منّا بالآخر ويحترم أفكاره وأطروحاته، طالما أنها تنطلق من الحرص على الصالح العام، وتنظر بعينٍ مَلوِّها التفاؤل والثقة في مستقبلٍ أفضل، وبناء وطنٍ يُوفّر لكل أبنائه السعادة والاطمئنان في جوٍّ مُحَبَّب للعمل والإبداع، يجعل متعةَ العطاء بديلاً لكلِّ أنانيةٍ ضارّة».

وبعد عشرة أيام من إلقاء رياض الترك مُحاضرتَه في «منتدى جمال الأتاسي» في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠١، والتي دعا فيها إلى نقل سورية من حالة الاستبداد إلى الديمقراطية عن طريق التوافق السلمي، بادرتُ في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠١، لإصدار دراسةٍ مُفصّلة، (١٠٠ صفحة)، عن «صفقة عقود الخلوي» التي كانت إحدى بوّاباتي لمحاربة الفساد، وما فاجأني أنني تَلَقَّيتُ دعوةً عبر الهاتف في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقبل يومين من محاضرة الدكتور برهان

(٣٩) من أجل مجتمع مدني في سورية - حوارات «منتدى الحوار الوطني»، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

غليون، للقاء أحد رؤساء فروع الأمن السياسي، (سمير الشيخ)، في دمشق، اعتذرت عن تليّتها، وأبلغته أنني أرفض زيارة الفروع الأمنية احتراماً لعضويتي في البرلمان كمُمثِّلٍ للشعب، وإذا كان لا بد من لقاءٍ ما، فإنني أدعوه في أيِّ وقتٍ يشاء لزيارتي في بيتي أو مكتبي المُخصَّص لنشاطاتي في مجلس الشعب. اتَّصلَ مرةً أخرى، بعد مرور ساعات، ليُخبرني بأننا يُمكن أن نلتقيَ في مكانٍ مكشوف وفي منتصف المسافة بيننا كحلٍّ وسط، وكان ذلك في مقهى «فندق الشام»، حيث استمرَّ اللقاء لساعاتٍ بهدف إقناعي بإلغاء المحاضرة، وبعد أن أعلنتُ رفضي، صارحني بأنَّ هناك نية لدى السلطات العليا باعتقالي في حال أصرتُ على موقفِي، فلم أستجِب للتهديد. وبالفعل أقيمتِ المحاضرة في موعدها وبحضور نحو ٥٠٠ شخص غصَّ بهم مَنْزِلان: المقر المُعتمد لـ«منتدى الحوار الوطني»، ومنزل الجيران، وبقيَّ المئات في الشارع، يستمعون إلى المحاضرة عبر مكبر للصوت، واستمرَّ النقاش لمدة خمس ساعات متواصلة، قدَّم خلالها أكثر من ٣٠ شخصاً مداخلاتهم وتعقيباتهم.

الفصل السابع

تجربة السجن الأولى

بيضاء في الأصل

(١) الاعتقال والمحاكمة

في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أي في اليوم التالي لمُحاضرة برهان غليون، تم توقيفي في سجن عدرا، بناءً على أمرٍ من الحاكم العُرفي. والحقيقة، لم يكن اعتقالي وإيداعي السجن مُفاجئاً لي، فقد سبق وذكرتُ بأنني تلقَّيتُ إنذاراً صريحاً عن طريق رئيس فرع الأمن السياسي لمنطقة الميسات – الجبة، بأن ليس من خيارٍ أمامي «فإما إلغاء المحاضرة وإما السجن»، وبالفعل لم يمض وقتٌ طويل حتى تم تنفيذ هذا الإنذار، ففي اليوم التالي بعد انتهاء المحاضرة المُقرَّرة، وانصراف جموع المشاركين، قرَع باب بيتي عند حوالي الساعة الرابعة بعد الظهر قائدُ شرطة ريف دمشق، الذي اعتذر عن دعوتي للقاءٍ بمنزلي، وأبلغني برغبةٍ فوريةٍ من وزير الداخلية للقاء، فيما يُسمَّى الدعوة لشرب فنجان قهوة!

كان وزير الداخلية وقتها محمد حربا، وكانت علاقتي به حسنةً إلى حدٍّ ما، لكن لم أعتبره أمراً طبيعياً أن تأتي الدعوة لشرب فنجان قهوة في مثل هذا الوقت ما أثار عندي بعض الريبة والتوجُّس، فصارحتُ قائد الشرطة قائلاً: «إذا كانت "الدعوة" إلى السَّجن... فلا بأس، ولكن أمهلني قليلاً من الوقت لأخذ بعض حاجياتي»، فنَفَى

ذلك. وعندها أُسْقِطَ في يدي، ورافقته إلى وزارة الداخلية، وهناك علمنا على الفور أنّ الوزير قد غادر الوزارة، ولكنه ترك كتاباً يتضمّن أمراً بتوقيفي، ومن هناك انطلقوا بي إلى سجن عدرا.

لم يُخالجني في الطريق أي ضعفٍ أو خوف، بل كانت روحي ومعنوياتي عاليةً جدًّا، وتستمدُّ القوة من صحة قراري في الاستمرار بأعمال المُنتدى، وصدقية انحيازي لخيار الحوار والديمقراطية الذي قطعْتُ فيه شوطاً مُهمًّا ولن أراجع عنه.

وعند دخولي بوابة السجن كنتُ مطمئنًا وراضيًا، لقناعتي بأنني أدفع بعضًا من ثمن حرية الشعب السوري، بينما ندّدت «لجنة منتدى الحوار الوطني» باعتقالي، وأكّدت على استمرارها في نشاط المنتدى، كما أصدرت ١٤ جمعيةً ومنتدىً مستقلًّا وغير حكومي اجتمعوا في مقر «منتدى الحوار الوطني» بيانًا مشتركًا يستنكر الاعتقالات التي جرتُ ويطالب بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين، ورَدَّ النظام في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ باعتقال ثلاثة أعضاء من لجنة منتدى الحوار الوطني هم الدكتور عارف ديلة والطيبان وليد البني وكمال اللبواني، وناشطان شاركوا في نقاشات المحاضرة الأخيرة هما حسن سعدون وحبیب صالح.

وترافق ذلك مع موجةٍ تحريضية في الصحف السورية ضد المثقفين، لدرجة أنّ بعض مُروّجيهها تساءلوا عن سبب التأخير في «تطبيق الإجراءات القانونية بحق مُخالفِي القانون والمُسيئين إلى مسيرة تعزيز الحريات، وفي مقدمتها حرية التعبير». ولَبَّتْ الخوف بين الناس تم تعميم لائحةٍ من قِبَلِ فرع الأمن السياسي تضم أسماء ثلاثين مثقفًا معظمهم من أعضاء «لجنة منتدى الحوار الوطني» أو الناشطين في حواراته سيَجري اعتقالهم تَباعًا.

وعندما ناقشتُ لجنة منتدى الحوار الوطني المتبقية مع الكثير من المُتضامنين والمؤازرين في مقرّ المنتدى، الوسائل والخطوات الضرورية الواجب اتخاذها لكسب «معركة الحرية»، اعتقلتِ السلطة السورية في اليوم التالي لهذا اللقاء المهندس فواز تلوو عضو لجنة منتدى الحوار الوطني وحبيب عيسى الناطق باسم «منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي»، وذلك صباح ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

تم وصف شهر أيلول عام ٢٠٠١ من قِبَل العديد من الصحفيين بالأَسود، ليس فقط بسبب الهجوم على مبنيّ التجارة العالميّين في نيويورك، وإنما أيضًا لاعتقال «العشرة الأفاضل» حسب التسمية الشائعة آنذاك، والتي شكّلتْ نقلةً إلى الوراثة وأحدثتْ جُرْحًا عميقًا في معاني الأمل والعمل من أجل التغيير على الصعيدين المحلي والدولي. والأسوأ هو انقلاب الاهتمام الإعلامي والسياسي من دَعَم مناخ الحريات وحقوق الإنسان في العالم إلى أولوية محاربة الارهاب، حتى وإن استدعتِ التنسيق مع الأنظمة المُستبدة والتصمت عن انتهاكاتهما.

استمرتْ محاكمتي، بشكلٍ مُتباعِدٍ وغير منتظم، في محكمة الجنايات الأولى في دمشق، وبعد جلسات عديدة، فعليّة ومُؤجلة، وعلى الرغم من معرفتي ومعرفة الجميع أنّ هذه المحاكمة سياسية وأنّ ما تُظهِره من إجراءات قانونية هو شكليّ وصوريّ، ولكنني وجدتها فرصةً لتقديم مذكرة دفاعٍ شخصية مُتوخّياً منها فضح مؤسسات النظام القضائيّة وتعريتها، بعنوان «الشمس لا تُحجّب بغربال»^(١)

(١) رياض سيف، «لا يمكن حجب الشمس بغربال»، دمشق، سجن عدرا، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

<https://bit.ly/35BcjfH>

فَنَدَّتْ فِيهَا الأسباب السياسية التي تقف وراء الاتهامات الجنائية القانونية، وأكدت أَنَّ مسار استجوابي ورفع الحصانة عني واعتقالي ومحاكمتي تَمَّ خارج القانون والدستور على عِلَاتِهِمَا. وقَدَّم فريق الدفاع عني دفاعهم القانوني^(٢) لِرَدِّ التُّهْمِ بطريقة قانونية، وَيَعْرِفُ القاصي والداني أَنَّ الأحكام في هذه الحالة تأتي من الجهات السياسية والأمنية، وتُنطَقُ بلسان القاضي – الذي أصدر حُكْمًا بالسجن عليَّ خمس سنوات، بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ مع الحجر والتجريد من الحقوق المدنية. وهذا لم يُفاجئني أبدًا فقد كنت أتابع محاكمات زملائي والأحكام التي تصدر بحقهم، حيث أصدرت محكمة أمن الدولة العليا في الفترة ذاتها أحكامًا بحَقِّ المحامي حبيب عيسى والطبيب وليد البني والمهندس فواز تல்லو، بالسَّجن خمس سنوات. بينما حَظِيَ الدكتور عارف دليلة بالحُكم الأشدَّ، عشر سنوات. ونال كلُّ من كمال اللبواني وحبيب صالح، ثلاث سنوات. والمحامي رياض الترك، سنتان ونصف. والتُّهْمَةُ شَبه مُوحَّدة للجميع وهي إشاعة أبناء كاذبة من شأنها أن تُوهِنَ نفسية الأمة في زمن الحرب، ومحاولة تغيير الدستور بطرقٍ غير مشروعة.^(٣)

(٢) حسن عبد العظيم، مذكرة بالدفاع الشفوي عن المتهم رياض سيف، من وكلاء الدفاع.

<https://bit.ly/2ROYzG2>

(٣) تقرير مراقبة قضائية في محاكمة النائبين رياض سيف ومحمد مأمون الحمصي في دمشق، إعداد المحامي أحمد فوزي (مصر)، نُشِرَ في

http://hras-syria.tripod.com/Trial_Report_12_2001.htm

وفيه يصف المراقب الحقوقي الدولي أحمد فوزي، وكيل «البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان» و«اللجنة العربية لحقوق الإنسان لمراقبة المحاكمة»، ووكالته مسجلة في الأمم المتحدة واعتمدها أكثر من هيئة دولية كشهادة على المحاكمة، بقوله في «ملاحظات عامَّة على محاكمات النائبين رياض سيف ومأمون الحمصي»: «إنَّ المحاضر والتحريات وأمر الإحالة وقرار قاضي التحقيق يغلب عليها الصيغة الأمنية ولا يوجد أدنى احترام للحقوق القانونية

(٢) الحياة اليومية في السّجن

منذ اليوم الأول لاعتقالي قرّرتُ أن أستفيد صحّيًّا من فترة السجن، كي أغادره قويًّا ومُتعافيًّا وربما أكثر شبابًا، سواء طالّت المدة أم قصرت. وكان القرار الأول الإقلاع نهائيًّا عن التدخين، تلاه العمل على تنظيم حياتي اليومية واستثمار الوقت على أفضل شكل، حيث وزّعته بين الرياضة ودراسة اللغة الإنكليزية، وبين قراءة منظمة ومُمنهجة لكتبٍ في السياسة والتاريخ. وكي لا يخل أو يُتَّهك برنامجي، قرّرتُ أن أمتنع عن مقابلة أحدٍ من المساجين وحتى أصدقائي إلا بموعد، وأضفتُ إلى البرنامج وقتًا خاصًّا مفيدًا كنت

= والدستورية حيث أن عبارات محاضر التحريات جميعها عبارة عن أقوالٍ مُرسلة وعبارات فضفاضة لا يمكن أن تدخل في إطار التجريم، فلا يمكن أن يكون حديث النائب رياض سيف في الصحف ووكالات الأنباء أو تنظيمه لـ"حركة السّلم الاجتماعي" تجريم، ففي هذا اعتداء على الحد الأدنى من حريته الشخصية.

المواد المُحال على أساسها النائبين إلى المحاكمة مواد معيبة في قانونٍ معيب تم تعديل بنوده في حقبة تاريخية معينة لتلائم سيطرة السلطات الأمنية السورية على أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبطش بكل من تسول له نفسه في التحدث بلهجة غير بعثية، كما أن مساءلتهم بصفتهم أعضاء مجالس نيابية فيها اعتداء صارخ على الحصانة البرلمانية الحامية لهم لممارسة أعمالهم الرقابية والتشريعية وهو ما يخل بتوقيع سوريا لأي موائيق وقوانين دولية في إطار المجتمع الدولي. فالمواد: ٢٩١، ٢٩٤، ٣٠٧، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٠٧، ٣٧٠، ٣٧٦، ٣٧٨ من قوانين العقوبات السورية وهي المواد السابق تحليلها في صدر التقرير مواد معيبة دستوريًّا وفقًا للدستور السوري.

وبدراسة تسيير محاكمتهم ووصفهم كمتهمين واتصالهم بهيئة دفاعهم والحقوق التي كفلها القانون لهيئة الدفاع لتمكينه من أداء وظيفته، فقد خالفتُ هيئة المحكمة أصول المواد القانونية المنصوص عليها في قانون المحاكم الجزائية وقانون الأحوال، حيث أن كل تلك المراحل لم تُراع في الأصل القوانين والدساتير السورية التي تبعد كل البعد عن الموائيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

الكلام عن استقلال القضاء السوري في ممارسة أعماله يحتاج إلى تقريرٍ مستفيضٍ في حد ذاته، فلا يمكن أن ينتمي قاضٍ في أي بلد في العالم إلى حزبٍ سياسي... فهذا جرمٌ في حق القضاء والعدالة».

أفضيه مع الدكتور الجَبَّان وهو دكتور في علوم التكنولوجيا، مُلِّمٌ بالأدب والموسيقى، ويمتلك شخصيةً محترمةً ومُحَبَّبةً، وقد تناولتُ أحاديثنا مواضيع مختلفةً وجديدةً وعلى مدار ساعتين في اليوم تقريبًا.

بدايةً، أفردوا لي غرفةً خاصَّةً انتقلتُ إليها بعد تجهيزها، أي بعد نحو أسبوع من مكوثي في غرفة مدير المستوصف، ومن خارج السجن حصلتُ على كافة المستلزمات التي أحتاجها، مُستفيدًا من تعاطفِ وسلوكِ مدير السجن معي، الذي سهَّلَ وسمَّح لي بإدخال ما أحتاجه، وأعتقد أنها كانت توجيهاتُ الجهات الأعلى بعدم إزعاجي والاستجابة لطلباتي، لتتحوَّل الغرفة إلى فسحةٍ مريحة لممارسة كافة نشاطاتي، بدءًا بجهاز تشغيل الأقراص المدمجة مع ألبوم للموسيقى، انتهاءً بالراديو، والكومبيوتر الشخصي. واعتدتُ مع تأخر تزويدي بجهازٍ لتسخين الماء أن أستحمَّ بالمياه الباردة، فقررتُ الاستمرار في ذلك صيفًا وشتاءً، وهذا ما فعلته، حتى في أيام الثلج والصقيع، بعد كل ساعةٍ رياضةٍ صباحيةٍ حيث بلغتُ درجة حرارة المياه في بعض الأحيان ٧ درجات مئوية فقط، وعندما بادر أولادي وأحضروا في إحدى الزيارات جهازًا لتسخين الماء رفضتُه وأعدتُه معهم.

اعتدتُ على ممارسة الرياضة اليومية، الجري مسافة عشرة كيلو مترات خلال ستين دقيقة دون توقفٍ كل صباح، ثم مجموعة تمارين أجريها مساءً في الغرفة لمدة ٤٥ دقيقة مع الموسيقى، كان لها دورها في إنقاص وزني من ١٠٧ كغ عند دخولي السجن حتى ٨٥ كغ بعد خمسة عشر شهرًا فقط.

وفي فترة وجودي في السجن، ازدادتُ قناعتِي وثقتِي بأنَّ الشعب

السوري قادراً على الارتقاء إلى مصاف الأمم الديمقراطية الحديثة والمزدهرة، وذلك بعد اطلاعي ودراستي لتاريخ سورية في المرحلة التي تمتد من الانتداب الفرنسي حتى قيام الوحدة، (من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٥٨)، واهتمامي الشديد بمعرفة كل تفاصيل تلك الفترة. وقد قرأتُ، خلال أكثر من أربع سنوات، عشرات الكتب وآلاف الصفحات في كل ما يتعلق بتجربة الشعب السوري في فترة الانتداب والعهد الوطني، ما قبل إلغاء السياسة على يد جمال عبد الناصر، ولخصتُ كل ما قرأتُ، ومن حُسن الحظ أنني وجدتُ في مكتبة السُّجن محاضر جلسات الدورة الاستثنائية للبرلمان السوري سنة ١٩٣٨ وإقرار موازنة سنة ١٩٣٩ وهو بحدود سبعمائة صفحة بقياس كبير — علمًا أن مكتبة السجن هذه تضم في رفوفها مئات الكتب الثمينة من مكتبة فخري البارودي التي قدّمها ورثته كهدية للسجن، وأضيف إليها عددٌ من الكتب الحديثة والمراجع الرسمية. توفّر لديّ كل أعداد المجموعات الإحصائية التي يُصدرها المكتب المركزي للإحصاء، والتي تضم معلومات وأرقام من عام ١٩٤٧ إلى عام ٢٠٠٠، فأجريتُ عدّة مقارناتٍ وتحليلاتٍ في حقول الصحة والتعليم والصناعة والزراعة والتصدير والاستيراد والرواتب والأجور وأسعار الصرف وغيرها، مكّنتني من رسم صورةٍ موضوعية عمّا كانت عليه البلاد في تلك الفترة، كما هو واضح في الجدول أدناه:

البيان	١٩٥٠	١٩٥٧	متوسط النمو السنوي
عدد السكان	٣٢٥٣٠٠٠	٤١٤٥٠٠٠	٧٣,٤٣%

	٣٥٧	٣٥٢	سعر الدولار بالقروش
%١١,٥	٢٦٧١	١٢٥٠	الدَّخْل القومي أسعار جارية × مليون
%٦,٥٧	٦٤٤	٣٨٤	حِصَّة الفرد من الدَّخْل القومي
%١٣,٥٠	٣٧٣٧٧٩	١٦٥٥٢٠	نفقاتٌ فعلية بالموازنة (ألوف الليرات)
	%٣٧	%٤٥	حِصَّة الدفاع
%١٨,١٠	(٥٩٦٦٨) %١٦	(٢٧٦٩٩) %١٧	حِصَّة التربية والتعليم
%٣,٥	%٢٣,٣٠	%٢,٦٠	حِصَّة الصَّحة (ألوف الليرات)
%٢١,٥	٣٥٩٧	٩٦٨	عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية
%٥,٥	١٤٠	٩٤	متوسط حِصَّة الطالب من الموازنة (ل.س)
%٣٨	٤٩١	١٠٠	محصول القطن × ألف طن
%٨	١٣٥٤	٨٣٠	محصول القمح × ألف طن
%١٠,٥	٧٢١	٣٢٢	محصول الشعير × ألف طن
%١٠,١	٥٤٦٦	٢٦١١	عدد الأغنام بالآلاف

تدلُّ المؤشرات الاقتصادية للفترة ١٩٥٧/١٩٥٠ أنّ سورية كانت بين قائمة الدول الأسرع نموًّا في العالم على الرغم من التكاثر السكاني المرتفع جدًّا والذي بلغ وسطياً في تلك الآونة ٣,٥٪ سنوياً، وعلى الرغم من العبء الكبير الذي كانت تتحمّله لبناء جيشٍ قادر على درء خطر التهديدات الإسرائيلية، والذي كان يستأثر بحوالي ٤٠٪ من مجمل نفقات الموازنة، حيث احتفظت الليرة السورية بقوتها طيلة تلك الفترة مُقابل الدولار نتيجة تعادل ميزان المدفوعات والقدرة على تغطية النقد بالذهب والقطع الأجنبي. كما أنّ الصادرات ارتفعت من ٢٧٧ مليون عام ١٩٥١ إلى ٥٤٨ مليون عام ١٩٥٧، وزادت الواردات من ٤٣٥ مليون عام ١٩٥١ إلى ٦١٦ مليون عام ١٩٥٧، إضافةً إلى أنّ النفقات الفعلية لميزانية الدولة ارتفعت من ١٦٥ مليون عام ١٩٥٠ إلى ٣٧٣ مليون عام ١٩٥٧ أي أكثر من الضعف خلال سبع سنوات. وأيضاً أنّ الصناعة السورية قد تضاعفت مستفيدةً من توفر التمويل اللازم عن طريق انتعاش سوق الأسهم والسندات الذي حقّق أرباحاً عالية.

وإذ يُعتبَر الدخل القومي المؤشّر الأهمّ لمراقبة نمو الاقتصاد في الدولة، وحيث أنّ المكتب المركزي للإحصاء وحتى صدور المجموعة الإحصائية لعام ١٩٥٧ لم يكن يتطرّق للحسابات القومية، ولكن هناك بعض المحاولات الجادّة اهتمّت بتخمين الدخل القومي السوري ابتداءً من العام ١٩٥٠، من أهمها دراسة د. جورج عشي الذي خمّن الدخل القومي عام ١٩٥٠ بـ ١٢٥٠ مليون ليرة سورية، ومنها دراسة الاقتصاد السوري لسامي الدجاني والذي توصل إلى نفس النتيجة، ١٢٥٠ مليون ليرة سورية لنفس العام، والتي راجعها ودقّقها د. عز الدين جوني وأثنى عليها.

ثم في ضوء المقارنة التي أجريتها بين معدلات النمو السوري ومعدلات نمو الاقتصاد الألماني عن نفس الفترة، مُستفيدًا من كتاب الرفاه للجميع لمؤلفه لودفيغ إيرهارد^(٤) وجدتُ أنَّ معدلات النمو مُتقاربة، إذ ارتفع الدخل القومي في ألمانيا بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٥ من ٤٧,١ مليار مارك ألماني إلى ٨٥,٨ مليار مارك ألماني (على أسعار ١٩٣٦) وارتفع الدخل القومي في سورية من ١٢٥٠ عام ١٩٥٠ إلى ٢٦٧١ مليون ليرة سورية عام ١٩٥٧، مع الأخذ بعين الاعتبار عيب ارتفاع النمو السكاني في سورية مقارنةً بألمانيا. ثم إنَّ تكاليف الدفاع في سورية شكَّلت ٤٠٪ من نفقات الموازنة، وتُعادل أكثر من ١٢٪ من الدخل القومي، بينما تُخصَّص ألمانيا مبلغًا مقطوعًا (٧ مليار مارك) للدفاع عام ١٩٥٣، والذي يُشكِّل ٥,٧٤ ٪ من الدخل القومي الألماني في ذلك العام.

إنَّ حُسن إدارة الاقتصاد السوري في تلك الفترة يعود للسيد خالد العظم والذي تبنَّى الاقتصاد المُجتمعي كما في ألمانيا، بأسلوبٍ كاد يتطابق مع الدكتور إيرهارد، ومن سوء حظ الشعب السوري أنَّ تلك المعجزة الاقتصادية لم يُكتب لها الاستمرار كما في ألمانيا بسبب النهج الاقتصادي لعبد الناصر والذي ألغى السياسة من الشارع السوري وقضى على الاقتصاد الحُرِّ.

على الرغم من وضوح الإنجازات التي تحقَّقت والتي كانت ملموسةً لكل مواطنٍ سوريٍّ في تلك الفترة، عملت القوى السياسية التي أتت في الستينيات والسبعينيات على طمس معالم تلك الفترة المُضيئة في تاريخ سورية ووصفها بالرجعية والإمبريالية ووسموها

(٤) ترجمة وتحقيق عبد المجيد الرباط، مطابع ابن زيدون، دمشق.

بفترة الانقلابات. وللأسف نجحت تلك القوى في تكريس هذا الوصف في أذهان السوريين، حيث فوجئت بالكثير من المثقفين الذين يُكرِّرون هذه الأحكام الخاطئة عن تلك الفترة.

كما استفاد حافظ الأسد وسلطته من هذا التحليل الخاطئ لدى جميع القوى السياسية التي كانت موجودةً على الساحة، واستغلَّه في تضليل الشعب السوري وإحكام قبضته على كافة مناحي الحياة السورية.

وليست الفقرات التالية من كتاب رفعت الأسد التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في القطر العربي السوري بين الثورة الوطنية والثورة الطبقيّة إلا نموذجًا فاضحًا عن هذا التضليل:

«[١٩٥٠-١٩٥٤] حيث أمكن للبرجوازية الكبيرة المتعاونة مع عملاء سلطاتٍ إمبريالية كانت تُريد احتلال مكان غيرها وجعل سورية من مناطق نفوذها، أمكنها أن تفتح الباب على سلسلةٍ من الانقلابات العسكرية لنموً رأسماليّ في البلاد في ظل ديكتاتوريةٍ عسكرية، وتُحاول استجلاب رؤوس الأموال الأجنبية ولكنّ نضال الجماهير الشعبية أنهى هذه المرحلة»؛ (ص ١٣).

ويُضيف:

«لقد أعادت القوى التقدمية والوحدوية تجميع قواها خلال عام ١٩٦٢ وتجاوزت الكثير من خلافاتها وقامت صبيحة الثامن من آذار بحركةٍ عسكرية أعادت القوى التقدمية والوحدوية إلى قيادة السلطة السياسية للدولة، فأصبحنا نعيش المرحلة الحالية في البناء الاقتصادي»؛ (ص ٢٣).

في عام ١٩٢٠ كانت سورية تعيش أحد أسوأ الحالات في تاريخها، فبعد تفكُّك الإمبراطورية العثمانية وبعد الحرب العالمية الأولى عمَّ الفقر والمرض والجهل والجريمة أرجاء البلاد، ودخل الجيش الفرنسي لسورية مُدشِّناً فترة انتدابه عليها، ومنذ تلك اللحظة بدأ السوريون بمقاومة الاحتلال مُعلنين الجهاد على المُحتلَّ الفرنسي بـبواريد الصيد والأسلحة الفردية التي كانوا يشترونها من مُدَّخراتهم، واستشهد يوسف العظمة في معركة ميسلون للدفاع عن كرامة الشعب السوري، وبلغت المقاومة ذروتها عام ١٩٢٥ في الثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش، ولكن مع مرور الزمن تسلَّلت أعداد كبيرة من المجرمين وأفراد العصابات لتقوم بعمليات نهبٍ وسلبٍ باسم المجاهدين.

وعندما جاء المندوب السامي الجديد دو جوفونيه عام ١٩٢٦ إلى سورية، وهو أول مندوب سامي مدني يحكم سورية ولبنان، استطاع بحنكته القضاء على المقاومة المُسلَّحة ودعا إلى إجراء انتخاباتٍ عامَّة لتشكيل مجلسٍ تمثيليٍّ في جميع المحافظات، فقاطع جميع السياسيين الانتخابات احتجاجاً على فصل منطقة العلويين عن الدولة السورية. كانت هذه التجربة فاتحة عهدٍ جديد في ممارسة النضال السلمي بالوسائل الديمقراطية.

خلال عشر سنوات ١٩٢٦/١٩٣٦، استطاعت «الكُتلة الوطنية» قيادة الشعب السوري نحو الاستقلال، وكان أحد أهم المحطات على هذا الدرب، إضراب الستين يوماً الذي بدأ في ٢١ كانون الأوَّل/ديسمبر ١٩٣٥ ودام حتى ٨ آذار/مارس ١٩٣٦. وكان من اللافت تفاعل الشعب السوري مع الأدوات الديمقراطية في التعبير عن مطالبه، ممَّا مكَّن «الكُتلة الوطنية» كقيادةٍ من الحصول على وعدٍ بالاستقلال في

مفاوضات باريس ١٩٣٦ وإقامة انتخاباتٍ ونظام ديمقراطيٍّ استمرَّ بضع سنوات.

قاد مرحلة الانتداب والاستقلال مجموعةٌ من رجالات سورية، كان أغلبهم من الطبقة الغنيَّة ومُلاك الأراضي وزعماء محليِّين وتألَّف مجلس الكُتلة الوطنية من هاشم الأتاسي، وأحمد بن زعل باشا الرفاعي، وسعد الله الجابري، وعبد الرحمن الكيالي، ولطفي الحفار، وجميل مردم، وشكري القوتلي، ونسيب البكري، وأحمد فاضل الكيالي، وإبراهيم هنانو، ومحمد خير بيك الحريري، وسلطان باشا الأطرش، وفارس الخوري، وفخري البارودي، وصالح العلي، ونجيب البرازي، ومحمد الأشمر.

كان أداء «الكُتلة الوطنية» طيلة فترة الإضراب مُميّزًا... كانت رجالاتها على رأس المظاهرات وكانت تعليماتهم في الإضراب والتظاهر نافذةً عند الشعب، استطاعوا أن يحصلوا على ثقته الكاملة وتأييد غرفة تجارة دمشق، حيث أشرفوا على عمليات توزيع الطحين والزيت والمال والملابس على الفقراء والعُمال المُضربين. وأقنعت «الكُتلة الوطنية» المصارفَ بضخِّ قروضٍ جديدةٍ وتسهيلاتٍ لصغار التجار المُتضرِّرين وتأجيل تحصيل الإيجارات طوال مدة الإضراب. كما أنَّ رجالات الكُتلة ومُحازبيهم قد بذلوا من أموالهم بسخاء.

يقول الدكتور فيليب خوري في كتابه، وكما لاحظتِ القنصلية البريطانية في دمشق: «فإنَّ الميزة البارزة في الإضراب العام، كانت الدرجة العالية من الطاعة التي دينَ بها للقادة، ومَلَكات التنظيم والقيادة التي أبدأها هؤلاء القادة في السيطرة على حشود الناس»، ما خلَّق قناعةً عند المندوب السامي بأنَّ الكُتلة هي مَنْ يجب أن يُفاوضه لَفكِّ الإضراب.

وفِعلاً تشكَّل وفدٌ من ستة أعضاء، هم: هاشم الأتاسي، وجميل مردم، وسعد الله الجابري، وفارس الخوري، والأمير مصطفى الشهابي، وادمون حمصي، توَّصل إلى اتفاقيةٍ مع الجانب الفرنسي تُعيد منطقتي العلويين والدروز ضمن الدولة السورية، حيث عاد الوفد المُفاوض إلى الوطن ظافراً، ووقتئذٍ احتشدتِ الجموع لاستقباله في محطة سكة حديد الحجاز للانطلاق في مسيرة النصر إلى السرايا، واستمرَّت الاحتفالات أربعة أيام بالتمام والكمال. وقد حَقَّقَتِ الاتفاقية السورية، التي عُرضتْ على البرلمان وحَظِيَّتْ بالإجماع، شروطَ السلام والصدقة والتحالف بين فرنسا وسوريا.

جرتِ انتخابات عامَّة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦ وفازتِ الكتلة بانتصاراتٍ حاسمة في أنحاء البلاد وفي المناطق الريفية ومناطق الأقيال، حيث لم يُحاول الوطنيون تسمية مُرشَّحين لهم بل تركوا للزعماء والوجهاء المحليين دخول الانتخابات عن مناطقهم.

لقد قرأتُ في محاضر جلسات مجلس النواب الذي انْتُخِبَ بعد اتفاقية الاستقلال، أنَّ الحكومة قدَّمتِ اقتراحاً للمجلس بزيادة مُخصَّصات رئاسة الجمهورية وتوظيف عاملٍ خدمةٍ إضافيٍّ، فعارضتُ لجنة المُوازنة وأصرتُ اللجنة أنَّ الزيادة هي بنفس النسبة لعاملي الدولة وهي ٣٪، ووافقتُ على توظيف عاملٍ خدمةٍ إضافي براتب ٨٠ ليرة سورية سنوياً.

وبالنتيجة، هكذا تعامل السوريون مع الديمقراطية في الوقت الذي كان فيه هتلر يحكم ألمانيا وموسوليني يحكم إيطاليا، وحيث بدأ احتلال الألمان بعد سنتين من ذلك التاريخ لفرنسا.

(٣) جائزة فايمر لحقوق الإنسان

هي جائزةٌ حقوقيةٌ أقرّها منذ عام ١٩٩٥ مجلسُ مدينة فايمر مسقط رأس الكثير من الأدباء والعلماء الألمان من أمثال الأديب الكبير غوته وشلر، وتُمنح للناشطين في مجال حقوق الإنسان، حيث بادر السيد يورن لولاي المدير الأسبق لـ«معهد غوته» في دمشق إلى ترشيح اسمي لهذه الجائزة لعام ٢٠٠٣، وتم اختياري من بين ثمانية عشر مرشّحًا، باعتباري نائبًا سوريًا مستقلًا ومعتمدًا بسبب أفكاره وانتقاداته للممارسات القمعية والتعسفية للنظام الدكتاتوري في سورية. وقد استلمتِ الجائزة ابنتي جمانة، وألقت كلمةً بهذه المناسبة^(٥) في حفلٍ تكريميٍّ عُقدَ في الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وكان برعاية الدكتور فولكارت غيرمر عمدة مدينة فايمر، وبحضور نخبةٍ من المهتمين بحقوق الإنسان والسيدة كلاوديا روت العضو في البرلمان الألماني والمُكلّفة من قِبَلِ الحكومة الألمانية بمُتابعة شؤون حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية، والتي قالت في كلمتها: «إنَّ جائزة حقوق الإنسان التي تُمنح لرياض سيف تُعتبر إشارةً واضحةً للحكومة السورية لإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين». كما ركّز بقية المتحدثين على وضع حقوق الإنسان داخل سورية وأبدوا استيائهم من الانتهاكات التي تحصل والتدهور المُتصاعد لهذه الحقوق، على الرغم من الوعود الإصلاحية التي وعد بها بشار الأسد. واعتبر المشاركون في الحفل هذه المناسبة

(٥) جمانة سيف، كلمة بمناسبة تسلّم جائزة مدينة فايمر لحقوق الإنسان نيابةً عن والدها رياض سيف، ألمانيا، فايمر ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

<https://bit.ly/3KIwrkr>

وسيلةً لرفع معنويات المعتقلين ودعم كافة الناشطين في حقوق الإنسان لمتابعة جهودهم الإصلاحية.

وما زاد من استياء الدّاعين والمشاركين، مَنع النظام السوري المحامي والناشط الحقوقي الأستاذ أنور البني من السفر إلى ألمانيا للمشاركة في هذا الحفل.

وعلى هامش الحفل تمّ عقد مؤتمرٍ صحفيٍّ تحدّثت فيه ابنتي جمانة عن اعتقالها غير الدستوري، وأنَّ سببه ما قدّمته من مُرافعاتٍ ودراسات في مجلس الشعب تفضح الفساد والفاستدين في الحكومة السورية. وأضاءت، من موقعها كشاهدةٍ ومُساهمة في بعض مؤسساتي، على نشاطي الصناعي وعنايتنا بشؤون العاملين الجسدية والنفسية وتوفير أفضل الشروط لهم، الأمر الذي ساهم في تغيير مفهوم العلاقة السائدة بين ربّ العمل والعامل، وما يستتبع ذلك من النهوض بمستوى الإنتاج وفعاليتته.

(٤) زيارة وزير الداخلية

عند انتهاء ثلاثة أرباع مُدة الحكم في الشهر السادس من عام ٢٠٠٥، تقدّمتُ بالتنسيق مع المحامين بطلبٍ إخلاء سبيلٍ حسب القانون، وكذلك فعَل زملائي المعتقلون، لكنها رُفِضتُ جميعها. وكنت في حاجةٍ لعملية (فتق) نُقِلتُ لأجريها في مشفى الشفاء على حسابي الشخصي، ولكن تبَيَّن للأطباء ضرورة إجراء قسرة قلبية أولاً، ليتم نقلي إلى مشفى الشامي مع مرافقةٍ من ٢٠ عنصرًا أشاعوا الفوضى في المشفى. وكشَف أطباء القسرة انسدادَ الشريان الأمامي النازل تمامًا، واقترحوا إجراء عمليةٍ للقلب لكنني رفضتها، لأنني بصراحة لم أكن مطمئنًا للأطباء الذين سيُجرون العملية، وغير قادرٍ على

تحمل تكلفتها في تلك الظروف، ولأنني علمتُ أنّ ما عوّض انسدادَ الشريان الرئيس تفاغرُ شريائين جانبيين جراء الرياضة المنتظمة التي مارستها في السجن.

بعدها، وفي الشهر الثامن من عام ٢٠٠٥، تفاجأتُ ذات يوم بخبر عن زيارة وزير الداخلية غازي كنعان^(٦) للسّجن. جال كنعان على عدد من المهاجع ثم دخل إلى غرفتي ومعه مُرافقوه ومدير السجن، وكانت معنوياتي ذلك الحين في الذروة، واقتناعي بما فعلته لا يتزعزع. سلّم عليّ وقال: «هل هذه الغرفة كلها لك وحدك؟» وأجبتُه فوراً بسؤال: «هل هي كثيرة على رياض سيف يا سيادة الوزير؟!» فقال: «لا، ولكن هذا مستغربٌ في سجن» ثم جلس على أحد الكرسيين وجلسْتُ على الآخر مُتيقِّناً أنّ الحديث قد يطول، وقال: «أبلغتُ أنك طالبٌ مقابلتي» أجبتُه: «أنا لم أطلب مُقابلتك، وليس لي أي مطلب، وربما هناك خطأ في الموضوع» صدّمه جوابي، فسكت برهة، ثم استأنف حديثه قائلاً: «كان سيركم في البداية صحيحاً، ويُعبّر عن روحٍ وطنية، ولكنّ جاء من لعب برؤوسكم وغرّر بكم، فأصابكم نوعٌ من الغرور القاتل» فأجبتُه: «والله يا سيادة الوزير لسنا نحن من أصابنا الغرور... بل أنتم، نحن نُطالب بتغييرٍ وطنيٍّ ديمقراطيٍّ سلميٍّ، هادئٍ ومتدرجٍ، ويصبُّ في مصلحة الجميع، وها أنتم تُجيبوننا بالاعتقالات والسجون، وما زلتم تقولون سوريا الأسد للأبد، وليس من أبدٍ لغير الله سبحانه وتعالى، فمَن الذي أصابه الغرور؟» فهبّ واقفاً وخرج من الغرفة غاضباً. بعد حوالي نصف ساعة، قرع الحُرّاس باب الغرفة، فدخل ثلاثة منهم

(٦) اللواء غازي كنعان، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

وأخرجوا كلَّ ما في الغرفة من كتبٍ وأجهزة بل حتى أدوات الطبخ، يُحضِّروا بعدها ثلاثةً من المساجين الجنائيين، أخبروني بأنهم قد فُرِّزوا إلى هذه الغرفة، أحد هؤلاء الثلاثة (س) غير أخلاقي، والثاني (ع) قاتل، والثالث (ص) دكتور شبه مجنون.

أخرج (ع) سيجارة وهمَّ بإشعالها فقلت له: «التدخين ممنوع في هذه الغرفة» فأجابني مباشرةً «سأدخُنْ غصَبًا عنك». فهمتُ أنهم مُكلَّفون بإزعاجي، خرجتُ من الغرفة أمشي، حتى هدأتُ نفسي واستعدتُ تركيزي، وقرَّرتُ استيعابهم لأنني اعتبرتهم نماذج لشرائح موجودة من المجتمع، مُفقِّرة ومُهَمَّشة ومقهورة، ضحايا للنظام الاجتماعي والسياسي، ويُفترض بي أن أحاول الوصول إلى الجانب الخيِّر من شخصياتهم أو على الأقل إلى الإنسان الكامن في داخل كلِّ منهم.

أصرَّ (ع) القاتل على أداء دوره، فتحمَّلتنا ثلاثتنا سلوكه في النوم نهاراً ورفع صوت جهاز التسجيل إلى أعلى مستوى في الليل، حتى بدأ يخجل قليلاً ويخفَّف من وطأة هذا السلوك. أما الدكتور (ص) فكان رجلاً بسيطاً ومُسالماً، وكنت أعامله معاملةً طيبة، فصار يتودَّد ويتقرَّب مِنِّي ويقف إلى جانبي ليُدافع عني، وعندما غمز أحدهم أن زميلهم (س) مُضطربٌ أخلاقياً تعاملتُ مع الأمر بتفهُّم وموضوعية، وأجبتهم أن من حق كل إنسان أن يكون ما يشاء، شريطة ألا يؤذي أحداً. وبمثل هذا النهج استطعتُ استيعاب أدوارهم وتمكَّنتُ من إفشال مُخطَّط الإزعاج، حتى بعد أن جاؤوا بسجينٍ جديد لم أتردَّد وبنفس الأسلوب كسبتهُ إلى صفِّي، لكن بعد مكابدةٍ لم تكن سهلة. وأخيراً أتوا بحبيب صالح، حيث بقينا معاً حتى خروجي من السجن. ومع أنَّ التعامل مع حبيب كان

صعبًا، إلا أنَّ الأوضاع بصورة عامة صارت أقل سوءًا، لكنها أَرَقَّتني وأثَّرت سلبيًا على نشاطي وقراءاتي.

وبينما كانت زياراتي دوريةً مرتين أسبوعيًّا، مرةً يأتي ابني جواد وأولاده ومرةً زوجتي وابنتي جمانة وأولادها، وفي بعض الأحيان قد يصطحبون معهم مَنْ يرغب من الأقرباء والأصدقاء، وبينما كان يُسَمَّح لي أن أستقبلهم وأولادهم في غرفة نائب مدير السجن، لتغدوا الزيارة أشبه بلقاءٍ عائليٍّ حميمي مع الأولاد والأحفاد أنتظرها كل أسبوعٍ بفارغ الصبر، وأنتظر عبرها جديد ما يجلبونه من الكتب والمقالات الممنوعة والأخبار عن العالم الخارجي — صار الأمر صعبًا بعد الضغط والحصار الذي انعكس على هذه الزيارات أيضًا لتغدوا غير مُنظمة وقصيرة وتتم تحت الرقابة المباشرة والكثيفة من خلال شباكين، وغالبًا وحدي، بعد انتهاء مواعيد زيارات المساجين الآخرين، كي تسهل مُراقبتي. وكان الزائرون لي يتعرَّضون أيضًا للمضايقة وخاصَّةً ابنتي جمانة، من لحظة دخول السجن حتى الخروج منه، مع تشديد التفتيش على كل شيءٍ لمعرفة ما يُحضرونه لي بدقَّة.

(٥) توقيع علي وثيقة إعلان دمشق

في أوائل تشرين الأول، كما أذكر، زارتني ابنتي جمانة برفقة الأستاذ حسن عبد العظيم، والذي أخبرني عن وجود مشروعٍ للتحالف بين قُوى المعارضة ذات التوجُّه الديموقراطي والمدني، وعن رغبة المشاركين في أن يكون واحدًا منهم، وأشار إلى أنَّ المشروع لا يزال قيد الإنجاز، مُكثِّفًا أهم الأفكار المُحتمل أن تُدرج فيه، فوافقتُ بلا تحفُّظ، مُدرِّكًا أنَّ مشروع التغيير الديموقراطي، على نحوٍ هادئٍ

وسلميّ وتدرجيّ، هو هدفٌ أكثرية قوى المعارضة، وخاصّةً جوهره الذي يُعنى بعملية تغييرٍ إنفاذيّة، تنقل البلاد من قواعد الاستبداد والدولة الأمنية وأفعال القوة والوصاية إلى قواعد العمل الديمقراطيّة التي تقوم على احترام التنوع والتعددية واعتماد الحوار والوسائل السلمية في إدارة الخلافات وحلّها، مع احترام المواطن المتساوي بغضّ النظر عن فكره وجنسه ودينه وقوميته. وقد صدرت وثيقة «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي»^(٧) في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ وكان لي شرفُ التوقيع عليها، بصفةٍ مُستقلّ، وذلك على الرغم من وجودي في السجن آنذاك من بين تسع شخصياتٍ مستقلة أخرى، وهم المفكر الإسلامي جودت سعيد، وفداء حوراني، وميشيل كيلو، وعادل زكار، وسمير نشار، وعبد الرزاق عيد، وهيثم المالح، وعبد الكريم الضحاك، ونايف قيسيه، إلى جانب أحزاب «التجمّع الوطني الديمقراطي» الخمسة: «حزب الشعب» و«الاتحاد الاشتراكي» و«الاشتراكيين العرب» و«العُمال الثوري» و«البعث الديمقراطي»، ثم أحزاب التحالف الديمقراطي الكردي في سورية، ولجان إحياء المجتمع المدني، و«الجهة الديمقراطية الكردية» في سورية و«المنظمة الأثرورية الديمقراطية» و«حزب المستقبل» (نواف البشير) و«اللجنة السورية لحقوق الإنسان».

كما قامت أحزابٌ ومنظمات سورية أخرى بإعلان تأييدها ودعمها لهذه الخطوة، مثل جماعة الإخوان المسلمين برئاسة صدر الدين البيانوني وقوى معارضة وطنية وهيئات مدنية من داخل البلاد وخارجها، منها «حزب العمل الشيوعي» و«منتدى جمال الأتاسي

(٧) بيان إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.

<https://bit.ly/2ZFjZtw>

للحوار الديمقراطي» و«تحالف الوطنيين الأحرار» و«المجلس الوطني السوري في واشنطن» (نجيب الغضبان).

لم يمرَّ وجود اسمي كأحد المُوقَّعين على إعلان دمشق مروراً الكرام، بل ازدادت الضغوط عليَّ بغرض إكراهي على الانسحاب منه، وطالتِ الضغوط شروطَ حياتي وطرائق التعامل مع زيارة أهلي وأبنائي. وكانت البداية مع الزيارة الدورية إلى السجن التي عادةً ما تقوم بها ابنتي جمانة، حيث فوجئتُ، عند الباب الرئيس، بطلبٍ مُلحٍّ من مدير السجن، العميد سمير الشيخ، لمُراجعتي في مكتبه، وهناك وجدته بانتظارها، ليُبادر إلى القول فوراً: «أبوكي وقَّع على إعلان دمشق، وتحالف مع الإخوان المسلمين! هل تعلمون كم سيكلفه هذا التحالف؟!»، وعندها قدَّرتُ جمانة أنه أحضرها قبل الزيارة للضغط عليها كي تقوم بدورها بالضغط عليَّ للانسحاب من الإعلان، فردَّت عليه: «إخوان مسلمين! لا أعلم إن كان أبي قد تحالف مع الإخوان! مَنْ هم الإخوان الذين تتحدَّث عنهم؟» فقال: «هل معك البيان؟»، فأجابته: «إنه معي... لقد أحضرته ليرى أبي اسمه بين المُوقَّعين». أخذ البيان منها، فكررتُ عليه السؤال: «مَنْ مِنَ الإخوان بين المُوقَّعين؟»، فأشار العميد بسرعةٍ إلى اسم الدكتور عبد الرزاق عيد، عندها تعمَّدتُ جمانة الالتفاف على الحديث وبادرتُ إلى سؤاله، إن كان بإمكانها إيصال البيان لي عبر الزيارة.

عندما عاينوا عدم تجاوبي معهم في الضغط عليَّ، قاموا باستدعاء ابنتي جمانة، ثم ابني جواد من بعدها! وهددوهم، مثلما هددوني وحاولوا طويلاً بالترهيب والترغيب، حتى قلتُ لهم بأنني «لن أنسحب وأعلى ما بخيلكم اركبوه!». كاد ابني جواد يُجنُّ من ردة فعلي، اشتكى لجمانة قائلاً لها: «هل هناك أحد في الدنيا يُجيبهم

هكذا وهم يستطيعون قتله بأيّ وقت!». وقد شكّل توقعي على إعلان دمشق نقله مهمّةً في تفكيري ومعنوياتي وعزّز الأمل عندي بأنّ خروجي من السجن باتت له قيمة خاصة كي أتابع الطريق الذي بدأتُه.

(٦) إطلاق سراجي

وكان الجديد اشتداد طوق العزلة والحصار على السلطة السورية بعد اغتيال رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، وتوجيه أصابع الاتهام السياسية إلى النظام، وانتفاض اللبنانيين على «الوصاية السورية» فيما سُمّي «ثورة الأرز»، التي تُوجتُ بإخراج القوات السورية من لبنان في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وتشكيل محكمة دولية خاصّة للتحقيق في مقتل الحريري استجوبت عددًا من رموز النظام الأمنيين.

كل ذلك دفع هذه السلطة، ربطًا باقتراب موعد انعقاد المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب، وسعيها إلى عقده في دمشق لتمرير رسائل سياسية تُخفّف من عزلتها، للموافقة على اشتراط الأمانة العامة للاتحاد بالإفراج عن معتقلي الرأي (المعتقلين السياسيين) وفي مُقدمتهم الأستاذ حبيب عيسى الذي كان عضوًا في الاتحاد. وبالفعل، قُبِلَ انعقاد المؤتمر، أُبلغتُ مع أصدقائي المعتقلين الآخرين، (حبيب عيسى، مأمون الحمصي، وليد البني، فواز تلو)، بقرار الإفراج عنّا، سيما وأننا قد قضينا ثلاثة أرباع مدة السجن. وفي مسار تنفيذ القرار استدعاني مدير السجن في ليلة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وأعطاني ورقة تعهدٍ لأوقعه، يتضمّن اعترافي بالذنب وبأنني أصلحتُ نفسي، وهو تعهدٌ يعرفه السجناء جميعًا

من الذين يتقدمون بالتماسٍ لنيل ربع المدة من حكمهم القانوني، فرفضتُ توقيعه، وهكذا كان قرار بقية زملائي، وعندها حاول مدير السجن، إقناعي وإقناع زملائي بأنَّ المسألة شكلية، وأنَّ التوقيع شرطٌ للإفراج وإغلاق الإضبارة، أجبتُّه بأنني فعلاً لا أريد هذا الإفراج المشروط، لأن في ذلك إقراراً بأنَّ سَجْنَا كان عادلاً، وهو ليس كذلك، وإذا كانت السلطة تريد فعلاً الإفراج عَنَّا، عليها أن تُطَلِّق سراحنا من دون توقيع أية ورقة أو تعهد ومن دون شروط.

وفي ساعة متأخرة من الليل، تم استدعاء قائد شرطة دمشق وكان زميلاً أيام الدراسة فأبلغتُّه أنني أُفَضُّ البقاء في السجن حتى انقضاء السنوات الخمس على أن أوقع على هذا التعهد، مُعلِّلاً ذلك مرة أخرى، بأنَّ التوقيع عليه هو اعتراف بأنني كنت على خطأ وأنني كنت مُذنباً، وهو بالتالي اعترافٌ ضمنيٌّ بصحة التهم التي سُجِنْتُ على أساسها. وفي ضوء إدراكهم لتصميمي على رفض هذا التعهد، تمَّ في صباح اليوم التالي شطبُ تلك العبارة وخرجتُ من السجن أكثر تصميمًا على الكفاح من أجل الحرية.

بيضاء في الأصل